جامعة فرحات عباس سطيف

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

مدرسة الدكتوراه: إدارة أعمال والتنمية المستدامة

تخصص: اقتصاد دولي والتنمية المستدامة

آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على ظاهرة الفقر في الدول النامية

دراسة حالة: آثار التحرير التجاري على ظاهرة الفقر في المغرب العربي

رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

فرع اقتصاد دولي والتنمية المستدامة

إعداد الطالب: عامر عبد اللطيف

لجنة المناقشة

- **أ.د عماري عمار: أستاذ التعليم العالي جامعة: سطيف رئيسا.**
- **د. برحومة عبد الحميد: أستاذ محاضر جامعة: مسيلة مشرفا ومقررا.**
- **د. بوعظم كمال: أستاذ محاضر جامعة: سطيف عضوا مناقشا.**
- **د. بن فرحات ساعد: أستاذ محاضر جامعة: سطيف عضوا مناقشا.**

2010 ــ 2011

الإهـــــــــداء

إلى الوالدين العزيزين

أمي نبع الحنان.

أبي حفظه الله.

إلى فلذة كبدي، ابنتي الغالية " منـــــــــــــة الله ".

إلى شريكة حياتي "زوجـــــــــــــــــتي" العزيزة والغالية.

إلى جميع أفراد عائلتي وخاصة الأخ الصغير " مـــــحمـــد ".

إلى كل طلاب العلم وأخص بالذكر طلبة مدرسة الدكتوراه:

" إدارة أعمال والتنمية المستدامة ".

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ربنا و لا تحمل علينا إصرا كما حملته على الذين من قبلنا ربنا و لا تحملنا ما لا طاقة لنا به و أعف عنا و اغفر لنا و ارحمنا أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين ﴾

(سورة البقرة الآية 286)

" إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتابا في يومه إلا قال في غده :

لو غيّر هذا لكان أحسن، ولوزيد كذا لكان يستحسن، ولو قُدِّم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا

لكان أجمل، وهذا من أعظم العِبَرْ، وهو دليلٌ على استيلاء النقص على جملة البشر "

عـــــمـــاد الـــــــــدين الأصفهـــــاني

تشـــــــــــــــــكرات

الشكر لله سبحانه وتعالى والحمد له على أن يسر لي أمري في القيام بهذا العمل، حمدا كثيرا يليق بجليل قدره وعظيم سلطانه .

كما لا يفوتني أن أرفع خالص تشكراتي وعظيم تقدير ي إلى :

* الأستاذ المشرف الدكتور **برحومة عبد الحميد** تقديرا لمجهوداته وتوجيهاته القيمة.

* و إلى كافة الأساتذة المحترمين وعلى رأسهم عميد الكلية الأستاذ الدكتور **صالح صالحي**.

و نشكر كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة لإتمام هذا العمل المتواضع.

مقدمة

إن الباحث والدارس في ميدان العلاقات الاقتصادية يجد أنه ـــ وعبر مختلف العصورـــ من المستحيل على أي دولة سواء كانت نامية أو متقدمة أن تنعزل بنفسها عن العالم الخارجي، وذلك راجع إلى احتياجات الدولة من المواد الضرورية للإنتاج لا تتوفر عليها محليا، أو لوجود فائض في نشاطها الاقتصادي، مما يتحتم عليها اللجوء إلى التبادل التجاري بينها وبين دول أخرى والذي يتم في ظل ما يسمى بالتجارة الدولية، هذه الأخيرة شكلت محورا أساسيا في تفكير الاقتصاديين الأوائل منذ أقدم العصور، بل أكثر من هذا فالتجارة الدولية ظلت تمثل اللبنة الأساسية للبناء الاقتصادي لأي مجتمع.

وفي العصر الحديث تعزز دور وأهمية التجارة الدولية أكثر، وخاصة بعد ظهور الثورة الصناعية التي ساهمت في تطور وسائل النقل والاتصالات والمواصلات، كما لا نهمل دور الانتشار الواسع للعولمة والشركات متعددة الجنسيات، وقد عبر المجتمع الدولي عن أهمية التجارة من خلال إطلاق اتفاقية الجات ثم منظمة التجارة العالمية (OMC) التي يراد لها أن تنظم العمل التجاري العالمي، على الرغم من وجود اختلاف في وجهات النظر من حيث الفوائد المرجوة من هذه المنظمة، ولمن ستكون المصلحة في أنشطتها.

يأتي إنشاء منظمة التجارة العالمية في ضوء استكمال ركائز ودعائم النظام التجاري الدولي الجديد، ويعتبر النظام التجاري من أهم دعائم النظام الاقتصادي، بحيث كان للتجارة على مر العصور دورا كبيرا في مجال التنمية الاقتصادية، فبعد الحرب العالمية الثانية تم إنشاء الجات وبعدها منظمة التجارة العالمية لتكون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الدعائم الأساسية للاقتصاد العالمي.

تستهدف المنظمة العالمية للتجارة تحرير التبادل التجاري الدولي من كل القيود التي تحد منه، أي التحرير الندي للتجارة الدولية، حيث ترى أن تحرير التجارة هو الاتجاه الصحيح لتحقيق التنمية الاقتصادية ومنع تكرار الكساد الاقتصادي وتحقيق معدلات نمو عالية لما لتحرير التجارة من تأثير مباشر على الإنتاج والاستهلاك والعمالة والاستثمار.

إذا نمو وتحرير التجارة الدولية هو متغير قوي في التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فهي متغير أساسي في عملية التنمية المستدامة، هذه الأخيرة التي أصبحت هدف عام لكل السياسات الاقتصادية، وتحقيق ذلك يتطلب تحقيق تنمية شاملة تأخذ كل الأبعاد التنموية الاقتصادية منها والاجتماعية والبيئية والسياسية، فللتجارة الدولية الأثر الكبير على التنمية المستدامة، هذه الآثار تبرز على مختلف أبعاد التنمية.

فلو أخذنا الجانب الإجتماعي كأحد المتغيرات التي تتأثر بالتجارة الدولية فإننا نركز الدراسة على مستويات المعيشة أو بالأحرى الفقر، الفقر بكل أنواعه (مدقع، نسبي، مطلق...) والذي يعتبر من أهم وأقدم المعضلات التي شهدتها المجتمعات وقرأتها النظريات الاقتصادية والاجتماعية، ويرتبط التراث التاريخي لهذه الظاهرة

بالفوارق الكبيرة في الثروة وبوجود أفراد أثرياء أو أمم غنية تجد من مصلحتها إبقاء الأمم الأخرى في حالة فقر مستمر.

والحقيقة أن الفقر هو من أخطر القضايا وأكثرها تعقيدا وقياسا وقراءة، فهو ينطلق عن مفارقة واقعية تجمع مابين السبب والنتيجة، فالعديد من الثورات الاجتماعية والسياسية الكبرى في التاريخ الإنساني كان الفقر أحد أسبابها الرئيسية، وتحضرنا هنا مقولة أرسطو" الفقر هو مولد الثورات والجريمة، كما أن تراثنا الإسلامي هو حافل بالأطروحات والتصورات حول هذه الظاهرة وما تخلفه من تبعات، حيث نجد المقولة الشهيرة لعلي بن أبي طالب، رضي الله عنه: "لو كان الفقر رجلا لقتلته".

إن المتأمل لقضية الفقر يرى بوضوح مدى تشابك مسبباته وتعقيدات حلوله، وبالنظر إلى حجم التجارة الدولية ونسبة تحريرها نجد أن البلدان التي انضمت إلى المنظمة العالمية للتجارة، وأصبحت أكثر انفتاحاً أمام التجارة الدولية تكون في العادة أكثر قدرة على المنافسة وتحقق معدلات نمو أسرع ومستويات معيشة أرقى من البلدان التي لم تسلك هذا الطريق.

وبما أن الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة هي نفسها التي أمضت على ميثاق الأمم المتحدة لأهداف الألفية الإنمائية، التي من بين أهدافها الهدف الأول الذي ينص على تخفيض عدد الفقراء في العالم إلى النصف حتى سنة 2015، ومن مناقشة العلاقة بين تحرير التجارة كأحد أهم الأهداف والسياسات التي تنادي بها المنظمة العالمية للتجارة، وخفض معدلات الفقر كأحد الأهداف التي ترمي إليها التنمية المستدامة، يتضح أن هناك ترابط وتشابك وبصورة أكثر تعقيدا بين هاتين الظاهرتين، فهذا التعقيد يقودنا إلى طرح التساؤل أو الإشكال التالي:

❖ إشكالية البحث:

- **كيف تؤثر سياسات تحرير التجارة الدولية على ظاهرة الفقر في الدول النامية، وما هو واقع ذلك في دول المغرب العربي؟**

ويمكن أن يندرج في خضم هذا التساؤل عدة أسئلة فرعية:

- ✓ هل تحرير التجارة الدولية محرك أو معيق لعملية النمو والتنمية؟ وكيف يمكن أن نجعل السياسات التجارية أكثر استدامة؟
- ✓ هل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة لدولة ما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر في هذه الدولة؟
- ✓ ما هي الطريقة التي تنفذ بها برامج تحرير التجارة الدولية التي يمكن من خلالها تقليص ظاهرة الفقر، وتعزيز جهود التنمية المستدامة؟
- ✓ كيف يكون تأثير تحرير التجارة الدولية على سوق العمالة ومستويات الأجور للطبقة الفقيرة؟

- ✓ لمحاربة الفقر هل ننادي بتجارة حرة أم تجارة عادلة؟ وهل يمكن أن تكون تجارة حرة وفي نفس الوقت عادلة ؟

وسنحاول من خلال دراسة هذا الموضوع التطرق لكل الجوانب التي تحيط بهذا الإشكال، على اعتبار الفرضية أو الفرضيات التالية:

❖ فرضيات البحث:

- ✓ **سياسات تحرير التجارة الدولية تحد من ظاهرة الفقر في الدول النامية.**
- ✓ تحرير التجارة الدولية محرك قوي وفعال في عملية النمو والتنمية.
- ✓ كل دولة تمضي على إتفاقية العضوية في المنظمة العالمية التجارة، يساعدها ذلك على محاربة الفقر لديها.
- ✓ التحرير التدريجي وعبر مراحل يسمح بتكيف الطبقات الفقيرة مع تحرير التجاري، ويقلل من الآثار السلبية.
- ✓ تأثير تحرير التجارة الدولية على مستوى الوظائف والأجور للطبقة الفقيرة يكون إيجابيا.

التجارة العادلة بديل للتجارة الحرة من أجل تخفيض معدلات الفقر.

❖ أهمية البحث:

لاشك أن البحث وأهميته تكمن في مواجهة بديهيات الحياة وظواهرها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بالنقد والمسائلة، واستخدام آليات المنطق والعقل دون القفز على الواقع، ولا يمكن أن نقارب بين ظاهرة وأخرى، ما لم نجري تحليل لجوانبها العديدة.

ولعل الأهمية تكمن أيضا في محاولة إنهاء الجدل القائم حول دور تحرير التجارة الدولية في تفعيل ودفع عجلة التنمية المستدامة، من خلال اهتماماتها الاجتماعية وبالتحديد معالجة مشكلة الفقر في العالم، ومحاولة إبراز إيجابيات وسلبيات هذه السياسات التي ينادي بها مؤيدو العولمة الاقتصادية وعلى رأسهم المنظمة العالمية للتجارة، التي يسعى الكثير من الدول النامية وراء الانضمام إليها، كوسيلة وأداة فعالة لتحقيق نمو وتنمية اقتصادية.

وكذلك مع تنامي وتصاعد الأصوات المناوئة للفقر، والتي تطالب بإقامة نظام اقتصادي عادل، يقوم على مبدأ عدالة توزيع الثروة، وإزالة كل الفروق الاجتماعية، وتضيق الفجوة بين الأغنياء والفقراء في العالم، خاصة منها الأصوات المطالبة بعدالة التجارة.

ولعل أهم الأسباب التي جعلتنا نعرج على دراسة وتناول هذا الموضوع وأبلغها هو سعي الجزائر وراء الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والمفاوضات القائمة حول ذلك، باعتبار أن هذه المنظمة تلح على ضرورة التحرير الكلي للتجارة الدولية، ومحاولة إبراز إيجابيات وسلبيات هذا التوجه.

❖ هـــدف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة وتقييم آثار تحرير التجارة الدولية، من حيث نشأتها وظروفها والمفاهيم والآراء القريبة منها أو تلك الآراء المتباينة بشأنها، من خلال تقيم الدور الذي تؤديه في معالجة ظاهرة الفقر في الدول النامية، مع أخذ بلدان المغرب العربي كنموذج، وتحليل العلاقة بين ظاهرة تحرير وتنمية التجارة الدولية وظاهرة الفقر كجانب من البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، ودراسة الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية على واقع البلدان النامية وبلدان المغرب العربي منها بالخصوص، والكشف عن الخلل في الآليات المستخدمة على واقع الأنظمة السياسية المختلفة في هذه البلدان، ومعرفة مدى فاعلية تأثيرات ظاهرة تحرير التجارة الدولية على التنمية المستدامة وواقع ظاهرة الفقر.

❖ حدود البحث:

يعد موضوع التجارة الدولية من المواضيع ذات المجالات المتعددة والمتشعبة بحيث تؤثر في العديد من المتغيرات كما تعتبر هي أيضا تابع لعدة متغيرات، ونظرا للتعدد المفاهيم والمتغيرات المرتبطة بموضوع التجارة الدولية فإننا وضعنا لبحثنا هذا إطار مفاهيمي يتناول موضع سياسات تحرير التجارة الدولية وعلاقتها بظاهرة الفقر، كما أن هذه العلاقة قابل للدراسة في جميع دول العالم، ولهذا وحتى يكون للبحث نتائج موضعية فإننا وضعنا إطار مكاني وزماني لا يخرج البحث عن حدوده، الإطار المكان يتمثل في مجموعة الدول النامية بصفة عامة، ودول المغرب العربي كدراسة حالة خاصة، أما الإطار الزمني فيشمل سنوات مابين سنة 1970 وسنة 2010.

❖ منهـــج البحـــث:

نعتمد بعض التحليلات لباحثين اجتماعيين واقتصاديين، التي تناولت التجارة الدولية من جهة، والنظريات التي تطرقت إلى التنمية المستدامة كمفهوم حديث نسبيا في الدراسات الاقتصادية وظاهرة الفقر كظاهرة عالمية من جهة أخرى، وترتيب أفكارهم وآرائهم النظرية حول جوانبها العديدة، مع الرابط بمجمل التطورات المتسارعة التي حصلت بالعالم والتغيرات في الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية، وهو ما يتفق تارة مع المنهج التاريخي، وتارة مع المنهج الوصفي التحليلي، أضف إلى ذلك منهج دراسة الحالة الذي ساد في الفصل الرابع.

❖ دراسات سابقة:

تناولت موضوع ظاهرة الفقر الكثير من الدراسات والأبحاث باعتباره ظاهرة أو مشكلة قديمة قدم المجتمعات البشرية، أما فيما يخص موضوع التجارة الدولية فيعد نسبيا إلى ظاهرة الفقر حديثة نوعا ما، والنظريات التي طرحت لتفسير وتحديد أسباب قيامها عديدة ومتنوعة.

إلا أن الأبحاث أو الدراسات التي تناولت العلاقة بين الظاهرتين فهي قليلة ونجد منها:

- في سنة 1987 قام كل من (هلينر، كانبور، إديسون) ببحث نظري تناول تحقيق الاستقرار والتكيف الهيكلي وظاهرة الفقر في العالم سنوات الثمانينات وخرجوا بتقرير " التنمية في العالم 1990".
- كما قامت لجنة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية CNUCED (1996) لأول مرة بتقدير آثار النظام التجاري على ظاهرة الفقر في الدول النامية.

ومجمل الدراسات والأبحاث في سنوات الثمانينات والتسعينات تناولت المتغيرات والعوامل المؤثرة على ظاهرة الفقر على أساس أو من جانب العوامل الداخلية، أما في السنوات الأخيرة (من سنة 2000) بدأ الحديث عن العوامل والمتغيرات الخارجية لظاهرة الفقر، وجاءت التجارة الدولية كأحد أهم وأبرز هذه العوامل، ونجد من هذه الدراسات والأبحاث ما يلي:

- Winter 2000 من خلال بحثه الذي تناول موضوع "Commerce et Pauvreté Existe-t-un lien" الذي ابرز فيه محددات العلاقة بين التجارة الدولية والفقر.
- Bannister et Thugge (2001 من خلال بحثهما الذي تناول موضوع «Commerce international et atténuation de la pauvreté» وأبرز كيف يمكن للتجارة الدولية أن تخفف من حدة الفقر.
- Bhagwati et Srinivisan (2000) عند تناولهما لموضوع التجارة والفقر في الدول الفقيرة تحت عنوان «Commerce et pauvreté dans les pays pauvres»
- Berg et Krueger (2003) وقد عرجا على دراسة الموضوع من خلال بحثهما الذي تناول فيه التجارة والنمو والفقر وأبرزا فيه كيفية تفاعل المتغيرات الثلاثة وتأثر كل منها بالآخر تحت عنوان «Commerce croissance et pauvreté: Une étude sélective»

(Hoekmann *et al.* 2002) من أبحاثهم التي تبحث عن كيفية إدماج التجارة الدولية في الإستراتجية العامة لمكافحة الفقر.

❖ **خطة البحث:** وقد اعتمدنا الخطة التالية حيث قسمنا هذا البحث إلى أربعة فصول تناولت النقاط الرئيسية والمحاور الكبر للموضوع.

➢ **الفصل الأول: التجارة الدولية والأساس التاريخي لسياسات تحريرها**

نحاول في هذا الفصل التطرق إلى المفاهيم النظرية عن التجارة الدولية (ماهيتها، نشأتها وتطورها، نظرياتها وسياساتها، مقوماتها...)، وصولا إلى التجارة الحرة، كما نتطرق إلى النظام التجاري العالمي الجديد، نتناول فيه كل جانب أو كل طرف فعال في تحديد أسس وأهداف هذا النظام، انطلاقا من GATT إلى المنظمة العالمية للتجارة والدور الذي تؤديه في رعاية شؤون التجارة الدولية، وسياساتها التي ترمي إلى تحريرها.

- **الفصل الثاني: الفقر والتنمية المستدامة في الدول النامية**

نعرج في هذا الفصل على دراسة ظاهرة الفقر من كل جوانبه النظرية(مفهومه، أنواعه، تطوره وانتشاره، أسبابه...)، وعلاقته بعملية النمو والتنمية الاقتصادية، وتحليل أبعاده كعنصر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، ودراسة واقع الظاهرة في الدول النامية.

- **الفصل الثالث: تحرير التجارة الدولية وظاهرة الفقر في الدول النامية**

نبرز فيه الحوار القائم حول العلاقة بين تحرير التجارة الدولية والفقر من خلال النظريات التحليلية التي تطرقت إلى طبيعة العلاقة بينهما في الدول النامية، من خلال إبراز الآثار المحتملة لتحرير التجارة على ظاهرة الفقر، كما نعرج على مفهوم التجارة العادلة وأهدافها وأسسها، وآثارها على ظاهرة الفقر في الدول النامية.

- **الفصل الرابع: آثار التحرير التجاري على ظاهرة الفقر في دول المغرب العربي**

نبرز فيه وضعية وواقع التجارة الدولية في دول المغرب العربي، ومدى تبنيها لسياسات تحرير التجارة الدولية وانعكاسات ذلك على ظاهرة الفقر في هذه الدول، ونوضح من خلاله العلاقة بين سياسات تحرير التجارة الدولية وظاهرة الفقر في الواقع، من خلال مجموعة الأرقام والإحصاءات التي تخص الظاهرتين في هذه الدول.

وختمت الدراسة بمجموعة من النتائج والتوصيات.

الفصل الأول

التجارة الدولية والأساس التاريخي لسياسات تحريرها

الفصل الأول: التجارة الدولية والأساس التاريخي لسياسات تحريرها

إن استقراء تاريخ الفكر الاقتصادي يظهر لنا جليا كيف أن التجارة الدولية شكلت محورا أساسيا في تفكير الاقتصاديين الأوائل منذ أقدم العصور، حيث تناولتها مختلف النظريات بالطرح والتحليل، ولا تزال حتى الآن تشغل فكر الباحثين وأصحاب القرار على حد سواء، وخاصة ما تعلق منها بسياسات تحريرها.

وعرفت التجارة الدولية نموا وتطورا واسعا، خاصة مع التطورات والتقلبات الاقتصادية التي يشهدها العالم في إطار تكوين نظام تجاري عالمي خال من القيود، حيث ظهرت منظمات تتبنى فكرة التحرير التجاري، وتضع قوانين تجارية لضمان السير الحسن للمبادلات التجارية وانضمام أقصى عدد ممكن من الدول تحت لوائها لكي ترسي مبدأ التحرير والعولمة.

وسنحاول في هذا الفصل ضبط مفهوم محدد للتجارة الدولية وأهميتها، ونظرياتها التي فسرت أسباب قيامها هذا من جهة، ومن جهة أخرى تطور سياسات التجارة الدولية بين التحرير والتقييد في ظل النظام التجاري العالمي الجديد منذ توقيع الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة **GATT** إلى قيام المنظمة العالمية للتجارة **OMC**.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التجارة الدولية ونظرياتها

تعتبر التجارة الدولية ركيزة أساسية في موضوع الدراسات الاقتصادية والعلاقات الدولية، وسنحاول في هذا المبحث أن نحدد مفهوم شامل للتجارة الدولية وإبراز مدى أهميتها، وتعليل أسباب قيامها على اختلاف التفسيرات النظرية التي خاضت في موضوعها في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي والحديث، كما نحدد مفهوم التخصص الدولي وعلاقته بالتجارة الولية.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الدولية وأهميتها

إن تحديد مفهوم التجارة الدولية وتقدير مدى أهميتها يختلف من مدرسة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى ومن مرحلة إلى أخرى.

الفرع الأول: مفهوم التجارة الدولية

تختلف وتتباين المفاهيم المحددة لمضمون ومحتوى مصطلح "التجارة الدولية " شأنه في ذلك شأن جميع المصطلحات في العلوم الاقتصادية.

فالمفهوم العام للتجارة الدولية: هو أن المعاملات الاقتصادية في أوجهها الثلاث المتمثلة في حركة السلع والخدمات وهجرة الأفراد وحركة رؤوس الأموال، تتم بين إقليمين أو دولتين مختلفتين أو عدة دول ذات سياسات مختلفة. [1]

التجارة الدولية " أحد فروع علم الاقتصاد التي تخص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، ممثلة في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وهجرة الأفراد فضلا عن السياسات التجارية التي تطبقها كل دولة من دول العالم للتأثير على هذه الظاهرة ". [2]

وحسب هذا التعريف فإن مصطلح التجارة الدولية يشمل في معناه الواسع كلا من: [3]

- الصادرات والواردات السلعية.
- الصادرات والواردات الخدمية.
- الهجرة الدولية للأفراد.
- الحركة الدولية لرؤوس الأموال.

ويتميز موضوع التجارة الدولية بمفاهيم خاصة تختلف عن موضوع التجارة الداخلية سواء من حيث القضايا التي تدرسها أومن حيث المشاكل التي تواجهها، ويمكن أن نبرز أوجه الاختلاف بين الاثنين فيما يلي:

---

[1] - جمال جويدان الجمل. **التجارة الدولية**، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان الأردن،2006، ص11.
[2] - السيد محمد أحمد السرتي. **إقتصاديات التجارة الخارجية**، ط1، مؤسسة رؤية للطباعة، المعمورة، مصر، 2009، ص8.
[3] - سامي عفيف حاتم. **التجارة الدولية بين التنظير والتنظيم**، ط2، الدار المصرية العربية، القاهرة، 1993، ص36.

1- **مدى قدرة عوامل الإنتاج على الانتقال:** إن عناصر الإنتاج وبالأساس عنصري العمل ورأس المال تنتقل بسهولة داخل الإقليم أو الدولة الواحدة، لكنها تواجه صعوبات وعراقيل عند تنقلها من دولة إلى أخرى وتتمثل هذه العراقيل في الضرائب والقيود الجمركية، بالإضافة إلى اختلاف العادات والتقاليد كما يضاف إلى ذلك الأزمات السياسية والاقتصادية بين الدول.

2- **اختلاف العملات والنظم النقدية من دولة إلى أخرى:** على عكس التجارة الداخلية التي تتم فيها تسوية كل المعاملات التجارية بالعملة الوطنية المحلية، فإن التجارة الدولية تستعمل وحدتين نقديتين مختلفتين أو عدة وحدات نقدية، وهذا ما يقودنا إلى مفهوم خاص بموضوع التجارة الدولية وهو "سعر الصرف" هذا الأخير يتغير بصفة مستمرة وهو ما يؤثر على مختلف الأنشطة الاقتصادية، حيث تمس تكاليف الإنتاج والأسعار واتجاه الصادرات وحجم الواردات.[1]

3- **اختلاف الوحدات السياسية:** تختلف التجارة الدولية عن التجارة الداخلية من حيث أن أطراف التبادل والتعامل التجاري كل منها ينتمي إلى دولة لها قوانينها الخاصة ونظامها التجاري الخاص بها، وهذا يتطلب توفر بعض الإجراءات القانونية والتنظيمية تجعل التجارة الدولية ذات طبيعة تختلف عن طبيعة التجارة الداخلية.

4- **اختلاف في طبيعة الأسواق:** يظهر هذا الاختلاف من خلال طبيعة المستهلكين الفطرية والمكتسبة كالأذواق، الميول، العادات والتقاليد، الطباع، البيئة...لخ، وانقسام الأسواق عن بعضها البعض بمجموعة من الحواجز السياسية والطبيعية، كالبعد الجغرافي الذي ينجم عنه تكاليف النقل والتأمين، كما أن المنافسة في الأسواق العالمية تكون أكثر شدة منها في الأسواق المحلية وهو ما يجعلها تتميز بسياسة تسويقية خاصة تختلف عنها في التجارة الداخلية. [2]

الفرع الثاني: أهمية التجارة الدولية

تعد التجارة الدولية من القطاعات الحيوية في كل الاقتصاديات العالمية النامية منها والمتقدمة، فلا توجد دولة تعيش مكتفية ذاتيا بصورة كاملة ولفترة طويلة من الزمن، وإذا حاولت ذلك فإن ظروفها الاقتصادية والطبيعية لا تسمح بذلك، فكل دولة تتخصص في إنتاج سلعة أو سلع معينة التي تتلاءم وظروفها الاقتصادية والطبيعية التي تكسبها ميزة نسبية في إنتاج هذه السلع، ثم تتبادل مع الدول الأخرى التي لا تستطيع إنتاجها داخل حدودها أو إذا أنتجتها تكون تكلفتها أكبر من تكلفة إستيرادها.

فأهمية التجارة الدولية تظهر في توفيرها للمجتمعات السلع والخدمات التي تطلبها ولا يمكن إنتاجها محليا، فهي توفر وتتيح لدول العالم المزيد من السلع والخدمات ومن ثم تزيد من رفاهية مواطنيها.

[1] - عادل عبد العزيز السني. **سياسات التجارة الخارجية في إطار منظمة التجارة العالمية**، دار النهضة العربية، القاهرة،2002، ص ص21 -22.
[2] - عادل أحمد حشيش؛ مجدي محمود شهاب. **الإقتصاد الدولي**، الدار الجامعية، بيروت، 1988، ص7.

ويمكن أن نبرز ونوضح أهمية التجارة الدولية من خلال النقاط التالية:

- تعد الصورة المباشرة للعلاقات الدولية، فهي تربط الدول والمجتمعات بعضها ببعض.
- تساعد في الحصول على المزيد من السلع والخدمات بأقل تكلفة نتيجة لمبدأ التخصص الذي تقوم عليه.[1]
- تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام المنتجات.
- تساعد في زيادة الرفاهية للمجتمعات عن طريق توسيع قاعدة الاختيار فيما يخص مجالات الاستثمار والاستهلاك.
- تعد مؤشرا هاما لقياس قدرة الدول على الإنتاج والتسويق والمنافسة في السوق الدولي.
- نقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية التي تسمح ببناء اقتصاد متين وتعزيز التنمية المستدامة. [2]
- ولعل الأهمية الكبرى للتجارة الدولية تكمن في علاقتها بالتنمية، فالتنمية الاقتصادية وما ينجم عنها من ارتفاع حجم الدخل القومي يؤثر في حجم ونمط التجارة الدولية، والعكس حيث أن التغيرات في ظروف التجارة الدولية تؤثر في تركيبة الدخل القومي ومستواه. [3]

وتختلف أهمية التجارة الدولية من دولة إلى أخرى حسب حجمها ومستواها الاقتصادي،كما تختلف أهمية التجارة الدولية لنفس الدولة من فترة زمنية إلى أخرى حسب السياسة التجارية التي تطبقها.

ويمكن قياس أهمية التجارة الدولية لدولة ما بحساب وقياس حجم مبادلاتها الخارجية ونسبة مساهمة هذه المبادلات في الناتج القومي. [4]

المطلب الثاني: التخصص الدولي وقيام التجارة الدولية

يقوم التبادل أساساً على مبدأ التخصص الدولي، حيث تتخصص كل دولة في إنتاج سلعة أو مجموعة معينة من السلع وتتبادلها مع غيرها من الدول، وترتبط ظاهرة التخصص بظاهرة التجارة الدولية ارتباطا وثيقاً.

الفرع الأول: أهمية التخصص الدولي

كما سبق وأن أشرنا إلى أهمية التجارة الدولية فإنه لا يمكن لأي دولة متقدمة كانت أو نامية أن تتبع سياسة الاكتفاء الذاتي وتنتج كل ما تحتاجه من سلع وخدمات لفترة طويلة من الزمن مهما كان ميولها لتحقيق هذه السياسة، وذلك كون ظروفها الاقتصادية والطبيعية لا تسمح لها بذلك، فهي تنتج المواد التي تتلاءم وظروفها التي تمنحها خصوصية عن باقي الدول لإنتاجها، حيث تكون بأقل تكلفة، ثم تقوم بمبادلتها بسلع أخرى لا تقوى على إنتاجها أو أن تكلفة إنتاجها أكبر من تكلفة إستردادها.

من هنا تظهر أهمية التخصص باعتباره الأساس الذي تقوم عليه التجارة الدولية، فلولا التخصص لقامت كل دولة بإنتاج ما يلزمها من سلع وخدمات وما قامت التجارة الدولية.

---

[1] - عبد المطلب عبد الحميد. **النظرية الاقتصادية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2000، ص373.
[2] - رشاد العصار وآخرون. **التجارة الخارجية**، دار الميسرة للنشر، عمان، 2000، ص16.
[3] - جمال جويدان الجمل. **التجارة الدولية**، مرجع سابق، ص12.
[4] - السيد محمد أحمد السرتي. **اقتصاديات التجارة الخارجية**، مرجع سابق، ص 10.

فتقسيم العمل والتخصص يمكن من الإتقان وزيادة درجة المهارة، وبالتالي تزيد الإنتاجية، ومن ثم زيادة الدخل الوطني للدول المشاركة في التجارة الدولية وبالتالي زيادة الدخل الفردي للأفراد الذي يحصلون من خلاله على مستوى أعلى من الرفاهية الاقتصادية.

الفرع الثاني: أسباب التخصص الدولي

يرجع التخصص الدولي إلى مجموعة من العوامل وأهمها ما يلي:

1- **الظروف الطبيعية:** تتيح الظروف السائدة في دولة ما فرصة التخصص في إنتاج سلعة أو سلع معينة حسب طبيعة الموارد التي توفرها بيئتها الداخلية، سواء ناتجة عن طبيعة المناخ أو الموارد الباطنية، فتختص في إنتاج بعض المواد الأولية أو السلع الوسطية، أو السلع النهائية الزراعية والصناعية. [1]

2- **مدى وفرة وندرة عناصر الإنتاج:** يعتبر عنصري العمل ورأس المال من أهم عناصر الإنتاج التي تحدد نمط التخصص لدولة ما، فعلى سبيل المثال تتخصص الدول التي لا تملك مهارات عالية ورؤوس أموال كبيرة في الصناعات الخفيفة كالنسيج في الهند، والعكس بالنسبة للدول الصناعية الكبرى مثلا أمريكا وألمانيا واليابان،التي توجد بها وفرة نسبية في رأس المال، فلذلك هي تتخصص في الصناعات الثقيلة كإنتاج المعدات والآلات. [2]

3- **تكاليف النقل:** إن التكلفة الكلية لإنتاج سلعة ما تدخل فيها تكاليف النقل التي تدخل مباشرة في السعر، لذلك تقوم بعض الدول بإنشاء بعض صناعاتها أمام السواحل على اعتبار أن النقل البحري هو أقل تكلفة من الجوي والبري، كما أن بعض السلع كالمواد الأولية تتأثر أوزانها بشكل كبير عند نقلها (الفحم مثلا) فيكون من مصلحة الدولة إقامة مصانع أمام أماكن استخراجها، وأما المواد التي لا تتأثر أوزانها عند نقلها (القطن مثلا) فيكون من مصلحة الدولة إقامة المصانع أمام أماكن تسويقها، وهذا ما يفسر تخصص بعض الدول الأوربية في المنسوجات رغم أنها تستورد مادة القطن من الدول الأخرى وهذا يوفر لها تكاليف إستراد المنسوجات النهائية. [3]

4- **توافر التكنولوجيا الحديثة المكتسبة لبعض الدول:** من أبرز العوامل التي تمكنها من التخصص من إنتاج منتجات ذات أثمان باهظة وتركيبات إنتاجية جد معقدة، هذه السلع لا يكون في متناول الدول الأخرى إنتاجها، على الأقل فترة ابتكارها، فتقبل على اقتنائها من الدول المنتجة لها، وتوفر عامل التكنولوجيا عادة يصاحبه وفرة عامل رأس المال الذي يستعمل في عملية التطوير والابتكار.

وهذه المواد ذات التكنولوجيا العالية مثل المواد الإلكترونية في اليابان وألمانيا تمثل أساس وعماد تجارتها الدولية.

---

[1] - رعد حسن الصرن. **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**، ج1، دار الرضا للنشر، سوريا، ديسمبر 2000، ص38.
[2] - السيد محمد أحمد السرتي. **اقتصاديات التجارة الخارجية**، مرجع سابق ص14.
[3] - د محمود يونس. **أساسيات التجارة الدولية**، الدار الجامعية، بيروت لبنان، 1993، ص ص14-15.

ولا ينبغي أن يفهم بأن التخصص هو مفروض وليس اختياريا، فإذا ما توفرت الأسباب والظروف الملائمة والمناخ المناسب والأرض الخصبة، فليس من الضروري أن تقتصر صادرات هذه الدولة على المواد والمنتجات الزراعية وفقط، فبالعمل الجاد والتنظيم المحكم بإمكان هذه الدولة تنمية نشاطها الصناعي بالموازاة لنشاطها الزراعي، وتتخصص – إلى جانب منتجاتها الزراعية – في إنتاج منتجات مصنعة.

المطلب الثالث: نظريات التجارة الدولية في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي

إن فهم واقع السياسات التجارية لا يكون كاملا ما لم نتطرق إلى مختلف النظريات التي تناولت موضوع التجارة الدولية، التي سعت إلى إعطاء تفسيرات نظرية لأسباب وآثار التجارة الدولية، كما أن دراسة هذه النظريات لن يتم ما لم تتم دراستها في سياقها التاريخي عبر مراحل وظروف تطورها.

ترجع أولى المحاولات الفعلية لتفسير أسباب قيام الجارة الدولية تفسيرا علميا إلى المدرسة الكلاسيكية، التي كانت تنادي بحرية التجارة الدولية، وذلك امتداد طبيعي لمبدأ الحرية الاقتصادية، ويستند الفكر الكلاسيكي في دراسة التجارة الدولية إلى ثلاث نظريات وهي:

الفرع الأول: نظرية الميزة المطلقة ل" آدم سميث "

يعتبر أول من تناول موضوع التجارة الدولية بدراسة علمية من خلال كتابه «ثروة الأمم 1776» حيث أبرز فيه أهمية تقسيم العمل والتخصص سواء على المستوى الكلي (الدول) أو على المستوى الجزئي، والمزايا التي يحققها هذا التقسيم.[1]

فكل دولة تتخصص في إنتاج السلع التي تمكنها ظروفها الاقتصادية والطبيعية من كسب"ميزة مطلقة " في إنتاجها ثم تبادل الفائض من حاجتها للاستهلاك المحلي بما يفيض عن إنتاج السلع للدول الأخرى التي تملك هي أيضا ميزة مطلقة في إنتاجها.

إذا الأساس الذي تقوم عليه نظرية آدم سميث هو الاختلاف في التكاليف المطلقة لإنتاج السلع بين الدول، وهو ما يفسر التخصص الدولي الذي تقوم عليه التجارة الدولية.

وقد واجهة هذه النظرية العديد من الانتقادات والكثير من الأسئلة التي عجزة عن الإجابة عنها، ومن أبرزها التساؤل حول ماذا لو استطاعت كل دولة أن تنتج ما تحتاجه من السلع وبتكاليف أرخص من الدول الأخرى هل ستقوم التجارة الدولية عندئذ، وهل ستكون مفيدة لهذه الدولة، أم تتبع سياسة الاكتفاء الذاتي وتحرم التجارة بينها وبين الدول الأخرى.

لم تستطع نظرية آدم سميث من الإجابة على هذه التساؤلات، وبقيت مبهمة لأكثر من 40 عاما حتى جاء دافيد ريكاردو D Ricardo بنظريته في التجارة الدولية التي عرفت" بنظرية التكاليف النسبية "

[1] - زينب حسن عوض الله. **الاقتصاد الدولي نظرة عامة على بعض القضايا**، الدار الجامعية ، بيروت، 1998، ص47.

الفرع الثاني: نظرية التكاليف النسبية ل" دافيد ريكاردو"

يتلخص مضمون هذه النظرية في تفسير قيام التجارة الدولية، في أنه إذا سادة الحرية الكاملة في التجارة الدولية، فإن كل دولة تتخصص في إنتاج السلع التي تستطيع إنتاجها بتكلفة أقل نسبيا عن غيرها من الدول الأخرى وتستورد السلع التي ينتجها غيرها بتكلفة منخفضة نسبيا، ومفاد هذا كله أن التجارة الدولية تقوم على أساس التخصص الدولي الذي تحكمه وتفرضه اختلاف التكاليف النسبية لإنتاج السلع بين الدول، وقد أورد نظريته في التجارة الدولية من خلال كتابه"الاقتصاد السياسي والضرائب"حيث تناول في الباب السابع منه موضوع التجارة الدولية، وأبرز من خلاله أن التجارة الدولية ستعود بالمنفعة على أطراف التبادل،كما أن التخصص الدولي لا يقوم على أساس الميزة المطلقة بل على أساس اختلاف التكاليف النسبية لإنتاج السلعتين بين الدولتين، وتقوم نظرية ريكاردو على مجموعة من الفرضيات وهي كما يلي: [1]

- التجارة الدولية تتم بين دولتين مختلفتين منعزلتين عن العالم.
- عوامل الإنتاج تنتقل بحرية كاملة بين فروع الإنتاج المختلفة.
- التبادل يتم بالنسبة لسلعتين فقط.
- تكاليف النقل والتأمين لا تؤخذ بعين الاعتبار عند التبادل.
- دالة الإنتاج متجانسة وهي من الدرجة الأولى.
- المنافسة الكاملة فيما بين الدولتين وفيما بين صناعتها.
- التبادل يكون على أساس المقايضة وإهمال دور النقود.

نلاحظ من خلال الفرضيات أنها تهدف للوصول إلى نتيجتين، الأولى كيفية التخصص الدولي والثانية كيفية تقسيم الفوائد الناتجة عن التجارة بين البلدين.

وتواجه هذه النظرية الكثير من الانتقادات وخاصة المتعلقة بالفرضيات التي قامت عليها، والشرط الأساسي المتعلق باختلاف معدل التبادل الداخلي للسلع بين الدول فماذا لو كان معدل التبادل الداخلي متساوي فهل لا تقوم التجارة الدولية.

الفرع الثالث: نظرية القيم الدولية ل"جون ستورت ميل John Stuart Mill"

أنصب اهتمام "ميل"على موضوع التجارة من خلال الفصل السابع عشر والثامن عشر من كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي 1848 " حيث أبرز جانب الطلب في التجارة الدولية الذي أهمله D.Rcardo، موضحا أن القيمة والسعر الدولي لسلعة ما لا يتحدد من خلال نفقات إنتاجه وحسب، وإنما يتحدد عند مستوى الطلب المتبادل للدولتين. [2]

[1] - السيد محمد أحمد السرتي. **إقتصاديات التجارة الخارجية**، مرجع سابق ص31.
[2] - محمود يونس. **الإقتصاد الدولي**، دار المعارف العربية، القاهرة، 1999، ص 31.

وأشار "ميل" إلى أن هناك معدل تبادل فعلي و وحيد، وهو الذي يكون عند تساوي القيمة الكلية من السلعتين محل التبادل ما بين الدولتين، أي أن طلب (واردات) الدولة الأولى من السلع يساوي صادرات الدولة الثانية من السلع الأخرى والعكس صحيح.

فمعدل التبادل الفعلي سيحقق توازنا في الميزان التجاري لكلا البلدين وعند أي معدل آخر سيؤدي إلى خلل في الموازين، حيث يظهر فائض عند أحد البلدين والآخر يكون لديه عجز، ومن هذه النقطة يتضح أن توزيع المكاسب في التجارة الدولية بين البلدين يتوقف على عاملين اثنين: [1]

1- حجم الطلب المتبادل بين الدولتين: كما أشرنا سابقا أن معدل التبادل الفعلي بين الدولتين هو الذي حقق المعادلة التالية: صادرات البلد الأول = واردات البلد الثاني والعكس صحيح، فكلما زاد الطلب لإحدى الدولتين على منتجات الدولة الأخرى كلما كانت نسبة المبادلات لصالح هذه الأخيرة التي تحصل على معظم الربح من التجارة، فالقاعدة العامة عند "ميل "هي أن النفع في التجارة الدولية يؤول دائما لصاحب الطلب الصغير، والنفع الأقل لصاحب الطلب الأكبر.

2 – المرونة السعرية للطلب: إذا استخدمنا تعبير المرونة، سنتمكن من عرض وجهة نظر John Stuart mill عن كيفية تقسيم فوائد التجارة الخارجية على النحو التالي: [2]

- إذا كان طلب إحدى الدولتين على السلعة التي تنتجها الدولة الثانية متكافئ المرونة سيزداد طلبها من هذه السلعة بنفس نسبة انخفاض ثمنها معبرا عنه بوحدات من السلعة التي تنتجها هي.
- أما إذا كان طلب إحدى الدولتين على السلعة التي تنتجها الثانية غير مرن سيزداد طلبها من هذه السلعة أقل من نسبة انخفاض ثمنه معبرا عنه بوحدات من السلعة التي تنتجها هي.
- أما لو كان طلب إحدى الدولتين على السلعة التي تنتجها الدولة الثانية مرنا سيزداد طلبها من هذه السلعة بنسبة أكبر من نسبة انخفاض ثمنه معبرا عنه بوحدات من السلعة التي تنتجها هي.

هذا وقد أضاف "ميل" في دراسته للتجارة الخارجية تكاليف النقل، التي لها تأثير مزدوج، فمن ناحية هي تزيد في تكلفة السلعة ومن ثم سعرها وهو ما يؤثر على معدل التبادل، ومن جهة أخرى تؤثر تكاليف النقل على تقسيم العمل والتخصص الدولي.

المطلب الرابع: نظريات التجارة الدولية في الفكر الاقتصادي الحديث

إن الحديث عن نظريات حديثة في التجارة الدولية، بلا شك يكون نسبيا وذلك كون أن التطور في مجال البحث سريع يجعل كلمنا اليوم بالي في الغد، ولكن إذا أخذنا التسلسل الزمني للنظريات في موضوع التجارة

[1]- أحمد بديع بليح. **الاقتصاد الدولي**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1993، ص262.

[2] - أحمد بديع بليح. **الاقتصاد الدولي**، المرجع نفسه، ص263.

الدولية نجد أن كل من "نظرية هيكشر وأولين" وكذلك "نظرية التحليل الديناميكي" و" نظرية التبادل اللامتكافئ"، حديثة نسبيا.

الفرع الأول: نظرية هيكشر وأولين (Hekscher – Ohlin)

نظرية هكشر وأولين مجرد امتداد لنظرية النفقات النسبية التي ابتدأت بما انتهت إليه هذه الأخيرة، هكذا يلتزم كل من هكشر وأولين بمعظم الفرضيات الكلاسيكية السابقة لـــ Ricardo مسقطين فرضيتين أساسيتين: [1]

– أن قيمة السلعة تتحدد بكمية العمل المبذول في إنتاجها (نظرية القيمة في العمل).

– أن أساس مبادلة السلع فيما بينها قائم على نظام المقايضة.

مضفيين إليها الفرضيات التالية لتسهيل تحليلهم:

– أن التكنولوجيا المتاحة لإنتاج نفس السلعة هي واحدة بالنسبة للمنتجين في البلد الواحد.

– أن السلع المختلفة تتفاوت من حيث كثافة استخدامها لعناصر الإنتاج.

ويرجع "هيكشر وأولين" أن التجارة الدولية تعود إلى اختلاف الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج، التي من خلالها تتحدد أثمان عوامل الإنتاج وأثمان المنتجات، وأن ما يؤثر على نفقة الإنتاج أي على ثمن عناصر الإنتاج يؤثر على ثمن السلع المنتجة سواء كان التبادل في الداخل أو في الخارج.

ملخص ما جاء به هيكشر وأولين فيما يخص تفسير أسباب قيام التجارة الدولية هو اختلاف توافر (أو الندرة) النسبية لعوامل الإنتاج، حيث تقوم الدول بالتخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تستخدم عامل إنتاجي (الأرض، العمل ورأسمال) الذي يتوفر بكثرة على إقليمها، وتستورد السلع التي تستخدم عوامل الإنتاج (الأرض، العمل ورأسمال) التي يقل أو نادر وجودها على إقليمها. [2]

أما في حالة تساوي البلدين تماما في وفرة عوامل الإنتاج، هناك إمكانية قيام التجارة بينهما، طالما أنه من الممكن أن يوجد اختلاف في حالات الطلب من بلد إلى آخر الراجع إلى اختلاف صورة توزيع الدخل القومي وأذواق المستهلكين في كلا البلدين وهذا حسب الفرضيات التي بنا عليها كل من هيكشر وأولين. [3]

اختبار ليونتيف العملي لنظرية هيكشر وأولين: لقد جرت عدة محاولات تطبيقية لاختبار مدى صحة هذه النظرية في التجارة الدولية، فكان أشهرها المحاولات التي قام بها الاقتصادي الأمريكي"ليونتيف" سنة 1953 الذي قام باختبار العرض القائل أن الدولة التي تتمتع بوفرة نسبية في عنصر المال وبندرة نسبية في عنصر العمل فمن المتوقع أن تكون صادراتها كثيفة رأس المال، بينما تكون وارداتها كثيفة العمل، وهي الدراسة التي أجراها على الاقتصاد الأمريكي، من خلال تحليليه لتركيبات السلع الواردة والمصدرة، فكانت النتيجة محيرة و لم تكن

[1]- رعد حسن الصرن. **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**، مرجع سابق، ص197.

[2] - جمال جويدان الجمل. **التجارة الدولية**، مرجع سابق، ص32.

[3] - دومنيك سالفاتور. **الاقتصاد الدولي**، ترجمة محمد رضا العدل، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1993، ص 28.

متوقعة وأصبحت لغز لدى الاقتصاديين، حيث وجد أن واردات الولايات المتحدة الأمريكية هي سلع كثيفة رأس المال نسبيا، أما صادراتها فهي سلع كثيفة العمل نسبيا. [1]

وحاول الكثير من الباحثين تفسير هذا اللغز، ومن بين هذه التفسيرات نجد كل من:

– تفسير Donald Keesing الذي اعتبر أن العمالة ليست هي العامل الإنتاجي الوحيد والمتجانس من بين عوامل الإنتاج الأخرى، فوفرة العمالة بالنسبة للسلع الأمريكية ترجع إلى الكفاءة الإنتاجية العالية جدا التي يتمتع بها العامل الأمريكي نتيجة للتعليم التدريب والخبرة، وإلى تنظيم العمل وترشيده في الولايات المتحدة الأمريكية، وليس إلى عدد العمال، فقد نجد ساعة عمل عند العامل الأمريكي يتعادل 3سا عند غيره. [2]

– تفسير "تريفر" الذي اعتبر أن العنصر النادر خاضع للحماية الجمركية، وبالتالي سيستفيد عنصر العمل من القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة على واردات السلع الكثيفة العمل من أجل حماية الصناعات المحلية الناشئة المنافسة للواردات والمتمثلة أساسا في الصناعات التي يعتمد إنتاجها على عنصر العمل في أمريكا والسلع الكثيفة رأسمال فإنها لا تخضع لأية قيود حمائية مما أدى إلى زيادة نسبة استيرادها.

الفرع الثاني: نظرية التحليل الديناميكي

إن التغير المستمر والتطور المطرد للاقتصاد العالمي، يحتم التوسع في نظريات التجارة الدولية، لتشمل بذلك فرضيات أوسع من تلك التي تناولها الكلاسيكيون والنيوكلاسيك في تحليلهم لأسباب قيام التجارة الدولية لتواكب هذه التغيرات، فقد وضع بعض الاقتصاديون افتراضات حديثة تتعلق بتطور ظروف الطلب والعرض بين الدول، على غرار كل من ليندر LINDER وفيرنون FERNON وجونسJOHNSO وسنحاول في ما يلي شرح باختصار بعض التحليلات الديناميكية.

1– نظرية ليندر للتجارة الدولية: قام السويدي ستيفان ليندر ببناء نموذج مغاير لتفسير التجارة الدولية من حيث المنهج المضمون عن كل النظريات السابقة، إذ يرى أنه من الخطأ علميا أن تقوم التجارة الدولية على افتراض وجود دول متجانسة، فالدقة العلمية تحتم على الباحث أن يفرق بين نوعين من الدول:

- **فالدول الأولى:** هي دول متقدمة تتميز بالجهاز الإنتاجي المرن يؤهلها لإعادة تخصيص مواردها.
- **الدول الثانية:** فهي دول متخلفة تتميز اقتصادياتها بالجمود وعدم القدرة على التكيف وإعادة تخصيص مواردها الاقتصادية.

فمن هذا التصنيف يفرق Linder بين التجارة الدولية في المنتجات الأولية والتجارة في المنتجات الصناعية حيث المجموعة الأولى تنتج منتجات صناعية والثانية تملك مواد أولية، فحسب رأيه فان تجارة المنتجات الصناعية

[1] - Paul Krugman et Maurice Obstfeld. ECONOMIE INTERNATIONALE , 7edition , Pearson Education, Paris , 2007, P72.

[2] - جمال الدين لعويسات. **العلاقات الاقتصادية والتنمية** ، دار الحومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2000، ص ص31-34.

تقوم بين الدول التي لا يوجد بينها اختلافات جوهرية في عوامل الإنتاج، أما تجارة المنتجات الأولية فتكون بين دولة متقدمة وأخرى متخلفة وذلك راجع إلى عوامل أخرى بخلاف التفاوت في هبات الموارد. [1]

تجارة المنتجات الأولية تعود لعوامل محددة من نسب عناصر الإنتاج لذا فإن **ليندر** افترض أن كثافة العناصر في هذه المنتجات واحدة بغض النظر عن الأسعار النسبية التي تحدد تكلفة المنتجات الأولية، إذ عند توفر الموارد الطبيعية المناسبة لإنتاج منتوج أولي فإن ثمنه ينخفض والعكس عند ندرة هذه الموارد، كما أنه في الحالة الأولى الدولة تقوم بالتصدير وفي الحالة الثانية تقوم بالاستيراد.

أما عن تجارة المنتجات الصناعية فإن **ليندر** يرى بأن الميزة النسبية يمكن أن تكون مرتبطة بأهمية الطلب المحلي على السلع المصدرة، بحيث تكون هناك عوامل تحدد الصادرات والواردات المحتملة وعوامل أخرى تحدد الواردات والصادرات الفعلية، كما أن وجود طلب محلي على المنتجات أمر ضروري لكي يمكن أن يكون لهذه السلع صادرات محتملة.

على ضوء ما ذكرناه أنفا فإن **ليندر** وحتى يقيس حجم التجارة بين الدول وضع مفهوما وهو"كثافة التجارة" إذ يرى أن التجارة بين الدول تكون أكثر كثافة إذا كان هيكل الطلب بين البلدين متشابه رغم وجود عوائق أخرى في تحديد هيكل الطلب كاللغة والدين...الخ. [2]

يقول **ليندر** "كثافة التجارة الخارجية لمنتوج ما تأتي من طلبه القوي وبالتالي إنتاجه في السوق المحلية" فالسوق الخارجي هو امتداد للسوق الوطني المحلي". [3]

2 – نظرية دورة حياة المنتج لفرنون: بفعل التطور التكنولوجي، تتمكن الدول من تحديد شكل سلعة ما كانت موجودة من قبل لتتلاءم مع ذوق المستهلك وكذا تحسين نوعيتها أو اختراع سلعة جديدة لم تكن موجودة من قبل، كل هذه التغييرات في السلعة نتيجة للتغير في التكنولوجيا.

وبهذا يمكن للدولة صاحبة هذا التغيير أن تكسب سلعتها مزايا تمكنها من طرحها في الأسواق الدولية لكن باحتكار تجارة تلك السلعة ما دامت تملك ميزات نسبية.

ويطرح– **فرنون**– ثلاثة مراحل لتطور إنتاج المنتج وفق نموذجه وهي: [4]

- **المرحلة الأولى: مرحلة المنتج الجديد Néo production** حيث من المفروض أن تتم هذه المرحلة في دولة صناعية ذات مستوى دخل فردي مرتفع، وتكنولوجيا عالية لأن هذا الإنتاج الجديد يصاحب عدم التكافؤ لذا يفضل تسويقه محليا أو في الأسواق القريبة، وعليه فإن تغطية كلفة إنتاجه في المراحل الأولى تكون طويلة نسبيا.

---

[1] - محمود يونس. **الاقتصاد الدولي**، مرجع سابق، ص 78.

[2] - بوشايب حسينة. **واقع و آفاق التجارة الخارجية في ظل التحولات المعاصرة**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص 22.

[3] - ALAIN SAMEUELSON, **économie internationale contemporaine**, Serie d'économie en plus, OPU, 1993, P 130.

[4] - محمود يونس، **الاقتصاد الدولي**، مرجع سابق، ص 84.

- **المرحلة الثانية: مرحلة النمو** تقل تكلفة الإنتاج بفعل كبر حجم الإنتاج (وفرات الحجم) وينخفض السعر يرتفع الطلب عليه في الدول الصناعية الكبرى الأخرى لتنتقل تقنيات وفنون إنتاجه في هذه الدول فتصبح مصنعة لهذا المنتج.
- **المرحلة الثالثة: مرحلة النضج** تسود منافسة كاملة عندها يحدث انقلاب في المبادلات حيث يصبح المبتكر للمنتوج مستوردا له، بفعل انتقال التكنولوجيا إلى الدول الأخرى وتحكمها في التكاليف.
- **المرحلة الرابعة: مرحلة الزوال** يتقادم المنتج وتبرز منتجات منافسة له وبديلة، فيتراجع سوقه في البلدان الصناعية، وينتقل إنتاجه ليستقر في الدول النامية خاصة إذا كان يتطلب يد عاملة كثيفة ورخيصة.

3 – **الديناميكية العامة للتبادل الدولي عند جونسن:** حاول **جونسن** عام 1968 دمج نظريات **فرنون وليندر** لإعطاء تحليل مزدوج، ويعتمد جونسون في ذلك على العوامل المفسرة لهيكل التبادل التي يأخذها هيكشر وأولين، وحاول شرح خلق واختفاء الميزة النسبية خلال عملية التنمية من خلال ثلاث نقاط: [1]

- تعديل عناصر الإنتاج التي ستؤدي إلى إدخال عوامل جديدة في تفسير المزايا النسبية.
- يعتبر أن القيود على التبادل لا تأخذ على أنها متغيرات خارجية لأنها تؤثر على موقع وتنقل الوحدة الإنتاجية إلى الخارج.
- يعتبر جونسون أن تحويل المنتجات هو العنصر الرئيسي للديناميكية، حيث أن كل تطور من شأنه أن يرفع قيمة العمل.

ومن خلال هذه التحليل استطاع جونسن أن يربط بين التطورات المعاصرة وبين الميزة النسبية التي تعد أساسا لقيمة العمل.

الفرع الثالث: نظرية التبادل اللامتكافئ

منذ الخمسينات ظهرت بعض كتابات الاقتصاديين أمثال سنجر، جيردال وغيرهم، تبين أن الدول المتخلفة هي الأضعف في عملية التبادل، أي أن التبادل بين الدول المتخلفة التي تمثل الأغلبية الفقيرة والدول المتقدمة هي التي تشكل القلة الغنية، هو تبادل غير متكافئ، لأن التبادل الدولي لا يؤدي إلى التساوي في الدخول كما نص عليه الكلاسيكيون ونظرية أولين، أول الأسباب راجع إلى الفرضيات القائمة عليها هذه النظريات الكلاسيكية ونظرية هيكشر أولين مثل: التوازن المستقر، انسجام المصالح، المنافسة الكاملة، حيث يعيب على هذه الفرضيات ما يلي:

- ليس هناك توازنا مستقرا لأن العملية الاقتصادية عملية تراكمية أي أن اختلاف أسعار عوامل الإنتاج والدخول يؤدي في ظل تقسيم العمل الدولي الراهن إلى المزيد من الاختلافات.
- انسجام المصالح هو تعبير عن وجهة نظر المستفيد من تقسيم العمل الدولي، وليس عن حالة الدول النامية.

[1] - محمد حشماوي. **التجارة الدولية و التنمية الاقتصادية بالبلاد النامية خلال عقد الثمانينيات**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1993، ص 50.

- في الواقع لا توجد منافسة كاملة بين الدول المتقدمة والمتخلفة في إطار علاقتهما التجارية.

يرجع "إمانويل" التبادل اللامتكافئ نتيجة لسوء استغلال الدول الغنية للدول الفقيرة، كما لا ينجر عن هذا التبادل إلا أرباحا احتكارية، وتوفير الدخول والعمل لصالح العاملين في الدول الصناعية، هكذا توصل إمانويل إلى التمييز بين التبادل الدولي، فعندما يكون التركيب العضوي لرأسمال مختلف في الدولتين ومعدلات الأجور متساوية، فإن إنتاجية الساعة الواحدة في الدول المتقدمة تكون أكبر منها في الدول المتخلفة، كما أنه إذا كان التركيب العضوي لرأسمال في الدولتين متماثل ولكن معدلات الأجور مختلفة يكون حاصل الدول المتخلفة من هذا التبادل الدولي أقل منه في الدول المتقدمة، وهذا الذي يسميه إمانويل "التبادل اللامتكافئ".

أما سمير أمين يوضح بأن ما يصفه إمانويل بالتبادل اللامتكافئ ينطبق على ما يحدث في دنيا الواقع، وأن اختلاف الأجور يرجع حسبه إلى أسباب تاريخية، الأمر الذي يشكل نمطا من التخصص، ونظام الأسعار الدولية تجعل اللاتكافؤ أبديا.

بالإضافة إلى وجود الشركات متعددة الجنسيات المنتسبة إلى الدول المتقدمة، هذه الأخيرة التي تحتكر التكنولوجيا، والتي من خلالها تجعل الدول المتخلفة تحت التبعية للدول المتقدمة.

المبحث الثاني: النظام التجاري الدولي الجديد وسياسات تحرير التجارة الدولية

كان للاضطرابات الكبيرة التي ميزت الاقتصاد الدولي ما بين الحربين العالمتين، كانعدام استقرار أسعار الصرف وتدهور نظام المدفوعات الدولية وما نتج عنه من تراجع في مستويات التنمية، وتراجع في التجارة الدولية نتيجة اتخاذ الدول الأساليب الحمائية المتشددة مما عرقل انتعاش الاقتصاد العالمي، كل هذه الأسباب دفعت بالمجموعة الدولية إلى العمل والتعاون فيما بينها للخروج من هذا الوضع الاقتصادي الحرج، وتجلى ذلك في ظهور مجموعة من المنظمات المالية والتجارية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي واتفاقية GATT ومنظمة التجارة العالمية، لإعادة تنظيم المبادلات الدولية سواء فيما يتعلق بالتبادل السلعي، أو فيما يخص الموارد النقدية اللازمة لهذه الحركة.

ونظرا لما للتجارة الدولية من أهمية في اقتصاد كل الدول، أصبح من الضروري إيجاد نظام تجاري دولي ينظم التجارة العالمية بحيث تكون مفيدة ومربحة لكل الأطراف، وخاصة بعد تنامي الأزمات السياسية والاقتصادية العالمية، والتي كانت السبب المباشر وراء العديد من الحروب على غرار الحربين العالميتين الأولى والثانية.

المطلب الأول: نشأة النظام التجاري الدولي الجديد وتطوره

عرفت التجارة الدولية تطورا ملموسا خلال السنوات الأخيرة من عشرينيات القرن الماضي مما زاد التبادل التجاري خاصة بين الدول الصناعية، هذا التطور أستوجب وجود إطار عام تتم من خلاله المبادلات التجارية بين الدول، أي وجود نظام تجاري دولي تحكمه قوانين دولية متفق عليها.

الفرع الأول: تعريف النظام التجاري الدولي

لغويا كلمة نظام هو الترجمة للكلمة اللاتينية ordo .بمعنى خط مستقيم أو نظام وتأتي أيضا .بمعنى الترتيب المنظم والمتواتر، وهي السلطة أو القوة التي يتم .بموجبها تطبيق وفرض أحكام بعينها.[1]

أما اصطلاحيا فقد أصبح مفهوم النظام أحد المفاهيم الأساسية في علم العلاقات الدولية لاكتشاف أنماط التفاعل في السياسة الدولية، وقد قدم عدد من المفكرين السياسيين تعاريف مختلفة للنظام الدولي، منها تعريف موريس إيست الذي عرفه بأنه يمثل أنماط التفاعلات والعلاقات بين الفواعل السياسية ذات الطبيعة الدولية التي تتواجد خلال وقت محدد.[2]

أما النظام التجاري الدولي فهو مجموعة القوانين والاتفاقيات التي تحكم العلاقات التجارية بين الدول المختلفة من تبادل تجاري للسلع والخدمات وانتقالات لعوامل الإنتاج من عمل ورأسمال.

---

[1] - مجذاب بدر عناد، محي الدين حسين. **المتغيرات الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على منطقة الشرق الأوسط**، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس،ليبيا، ص27.

[2] - مجذاب بدر عناد، محي الدين حسين. مرجع نفسه، ص27.

وهو أيضا سلسة المبادئ والمعايير التي تشكل أساس توافق الأداء الدولي فيما يتعلق بدور الحكومات في تسيير التجارة الدولية، وبالحقوق والالتزامات التعاقدية فيما يتعلق باستخدام الأدوات المختلفة المنظمة للتجارة، والاتفاقيات والمؤسسات الدولية التي تنظم تنفيذ السياسات التجارية.[1]

الفرع الثاني: تطور النظام التجاري الدولي

كانت التجارة الدولية منذ قيامها تسري دون قيود وبعيدة عن تدخل الدولة، حتى ظهرت نظريات التجاريين الذين أدخلوا العديد من القيود عليها ونادوا بضرورة تدخل الدولة في تنظيم التجارة، وبعد ذلك جاء الطبيعيون في القرن الثامن عشر الذين ناقضوا التجاريين ورفضوا تدخل الدولة في التجارة الدولية وطالبوا بضرورة ترك التجارة حرة.

وفي بداية القرن الماضي شهدت المبادلات التجارية بين الدول تطورا كبيرا، حيث قامت الاتفاقيات الثنائية التي تطورت فيما بعد اتفاقيات إقليمية واتفاقيات متعددة الأطراف، غير أنها لم تجد الإطار القانوني العام الذي يحكم هذه المبادلات، والمنظمات الدولية التي كانت قائمة آنذاك لم تكن قادرة على إرساء دعائم نظام تجاري دولي، على اعتبار أن السياسات التجارية للدول تبقى من الشؤون الداخلية للدولة وهذه الأوضاع دفعت بكثير من الدول الصناعية إلى تتبنى سياسات حمائية متعددة من بينها التحكم في العملة وفرض القيود الكمية بأشكالها وزيادة معدلات التعريفة الجمركية.

وكان لهذه الأساليب الحمائية دور كبير في تراجع انتعاش الاقتصاد العالمي، وهو ما أثر سلبا على كل الدول سواء تفرض القيود على التجارة أو التي لا تفرضها، وجاء في هذا الصدد العديد من الجهود لرفع القيود التجارية، قبل مؤتمر بروتن وودز، ويمكن أن نبرز دور كل من:

1 ــ مبادئ الرئيس ويلسن: ألقى الرئيس الأمريكي ويلسن خطابه الشهير عام 1918 الذي احتوى على 14 مبدأ، والتي كان من بينها في النقطة الثالثة من البيان والتي تنص على إلغاء جميع الحواجز التجارية وجعلها متساوية أمام كل الشعوب، غير أن هذا الجهد لم يكلل بالنجاح وضلت التجارة الدولية على ما هي عليه.

2 ــ جهود عصبة الأمم: اهتمت عصبة الأمم بالتبادل التجاري من خلال الفقرة الثانية من المادة 23 التي تنص على المساواة والعدالة في المعاملات، وتدعيما لذلك دعت عصبة الأمم لعقد سلسلة من المؤتمرات الدولية لتنسيق السياسات التجارية التي تنظم التجارة الدولية بين الدول. [2]

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، خرجت الاقتصاديات الأوروبية محطمة وسادتها الفوضى، وظهرت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة اقتصادية رائدة، لعدم تعرضها لخسائر كبيرة كتلك التي تعرضت لها أوروبا، فساهمت في إعادة بناء أوروبا وأمدت الاقتصاديات الأوروبية واليابان بالأموال اللازمة، واستفادت

1 - عبد الناصر نزال لبادي. **منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية** ، ط1، دار الصفاء، عمان، 1999، ص16.
2 - عبد الناصر نزال لبادي. المرجع نفسه، ص17 .

هي من انتعاش هذه الاقتصاديات، وهكذا كانت آراء ومواقف الولايات المتحدة الأمريكية مسيطرة حول إعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية، متبنية لفكرة أن تحرير التجارة على المستوى العالمي من شأنه أن يزيد في رفاهية كل الدول المشاركة في التبادل الدولي،كما ساد الاعتقاد أنه من أسباب الكساد الكبير في الثلاثينات يعود للحماية وسياسات الحماية المضادة، والتخفيض المتتالي للعملات التي اتبعتها الدول المتنافسة، وأن الاستمرار في هذا النهج من شأنه تعميق الأزمة، ومن هنا برزت نية الرجوع إلى حرية التجارة كحل للأزمة. [1]

3 ــ ميثاق هافانا 1948: أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، بناء على مقترح أمريكي، توصية بعقد مؤتمر دولي للتجارة والتوظيف في لندن عام 1946، ولقد عقد المؤتمر فعلا واستكمل أعماله في جنيف عام 1947ثم اختتمها في هافاناHavana عاصمة كوبا في عام1948، وقد صدر عن اجتماعه الأخير وثيقة، عرفت باسم"ميثاق هافانا" أو ميثاق التجارة الدولية، الذي حاول وضع أسس التوصل إلى اتفاقية للتجارة الدولية، والعمل على إنشاء منظمة التجارة العالمية. [2]

كان هدف مؤتمر هافانا هو العمل على إنشاء منظمة التجارة الدولية، بجانب صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي ليكون هذا ثالث المؤسسات الدولية التي تشرف على الاقتصاد العالمي، في المجالات النقدية والمالية والتجارية، غير أن هذا التصور لم يكتب له النجاح، بعد أن رفض الكونجرس الأمريكي التصديق على ميثاق هافانا على الرغم من أن انعقاده كان بمبادرة أمريكية، واستمر هذا الموقف الأمريكي الرافض حتى عام 1950، إلى أن رفضت الإدارة الأمريكية رسميا التصديق على الوثيقة، وخاصة الجزء الخاص بإنشاء منظمة التجارة الدولية، وذلك خشية أن تنتقص هذه المنظمة من سيادة الولايات المتحدة الأمريكية على تجارتها الخارجية، ومن ثم سقطت فكرة منظمة التجارة الدولية، لاستحالة تحققها من دون المشاركة الأمريكية، التي كانت تمثل وقتها ما يقارب نصف الناتج القومي العالمي. [3]

المطلب الثاني: سياسات تحرير التجارة الدولية وصندوق النقد الدولي

يعد صندوق النقد الدولي من أبرز المؤسسات الدولية التي يقوم عليها النظام الاقتصادي الدولي الجديد، يهتم بالمسائل النقدية الدولية، ومعالجة القضايا المتعلقة بسعر الصرف وموازين المدفوعات، والموازنات العامة، بالإضافة إلى تنسيق الجهود مع المنظمات الدولية الأخرى لوضع السياسات الاقتصادية الدولية، في المجالات المالية والنقدية والتجارية.

---

[1] -René Sandretto, **Le Commerce International**, Armand Colin, Paris,1989,**p33**

2 - عبد الناصر نزال لبادي. **منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية**، مرجع سابق، ص19.

[3] - د عاطف السيد **الجات و العالم الثالث**، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002، ص 17.

الفرع الأول: ماهية ونشأة صندوق النقد الدولي IMF

أنشئ صندوق النقد الدولي، وفقا لاتفاقيات بروتون وودز، في جويلية 1944، وأمضت على الاتفاقية 44دولة، مهمته الأولى هي تسير سعر الصرف، أما أهداف الصندوق فتمثلت كما نصت عليها المادة الأولى من اتفاقية إنشائه في: [1]

- تحقيق قدر مناسب من الاستقرار في أسعار الصرف.
- تيسير التوسع والنمو المتوازن للتجارة الدولية.
- تعزيز التعاون النقدي الدولي.
- المساعدة على إنشاء نظام متعدد الأطراف للمدفوعات الدولية المتعلقة بالمعاملات الجارية بين الأعضاء وإزالة القيود المفروضة على تحويل النقد التي تعوق نمو التجارة الدولية.
- تقديم المساعدة للأعضاء عن طريق جعل الموارد العامة للصندوق متاحة لاستخدامهم بصفة مؤقتة بضمانات كافية، وإتاحة الفرصة أمامهم لتصحيح الاختلال في موازين مدفوعاتهم دون اللجوء إلى اتخاذ تدابير من شأنها تقويض دعائم الاستقرار والنمو والتجارة الدولية.
- العمل على تقصير مدة الاختلال في موازين مدفوعات وتخفيف حدتها. [2]

وقد حرص الصندوق على التأكد من قدرة الدول الأعضاء على المحافظة، في الأجل القصير على أسعار صرفها ثابتة وأنه لن تجرى أي عمليات لتغيير سعر الصرف من قبل أي دولة إلا في الحالات الضرورية فعلا كإزالة اختلال دائم في ميزان المدفوعات، وأنه لن تتم أي عمليات معاملة بالمثل من قبل الدول الأخرى إذا ما قامت إحدى الدول بإجراء تخفيض ما في قيمة عملتها الوطنية، حيث أن مصير مثل هذه السياسات أن يلغى بعضها البعض من حيث الأثر التصحيحي النهائي المطلوب لميزان المدفوعات، كذلك اختص الصندوق بتقديم قروض قصيرة الأجل لحكومات الدول الأعضاء، وذلك لتغطية العجز المؤقت في ميزان المدفوعات أو دعم استقرار أسعار الصرف فهو يؤدي دورا مهما في معالجة ميزان مدفوعات الدول الأعضاء، والحفاظ على استقرار أسعار صرفها، بالشكل الذي يدعم المركز المالي والنقدي الدولي بما له من تأثير على التجارة الدولية، فضلا عن تقديم التسهيلات المختلفة التي تساعد الدولة على النهوض من الأزمة التي قد تقع فيها بسبب ظروف خارجة عن إرادتها. [3]

وتحت ضغط التطورات الدولية في مجال الصرف الأجنبي التي صاحبت ارتفاع أسعار البترول عالميا في السبعينات، واضطراب اقتصاديات عديد من البلدان انتهت اتفاقية بروتون وودز، ومع ذلك استمر صندوق النقد الدولي الذي تغيرت مهامه مع ذلك تبعا لتغير الظروف، ومن أهم ما نذكر هنا أن اتفاقية جاميكا عام

---

[1]- Michel Rainelli,**O.M.C**,edition Casbah, Alger ;1997,p16.

[2] - فخر الدين الفقي. **الجوانب الاساسية لعلاقة صندوق النقد الدولى بالدول العربية**، بنك الكويت الصناعي، الكويت، 1996، ص11.

[3] - عبد الرحمان يسري. **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000، ص302.

1976 قامت بتعديل لائحة الصندوق حتى تسمح بنظام تعويم أسعار الصرف وتؤكد على عدم ملائمة نظام الذهب كأساس لتسوية المدفوعات الدولية. [1]

إثر الانهيار الكبير الذي عرفته التنمية الدولية، وظهور أزمة الكساد التضخمي، وأصبحت العديد من الدول تعاني من عجز مزمن في ميزان مدفوعاتها، تزايد دور صندوق النقد الدولي بشكل ملحوظ بداية من عقد الثمانينات، خاصة في الدول النامية، التي عانت بالإضافة إلى عجز موازين مدفوعاتها، من زيادة وارتفاع مديونيتها الخارجية التي أصبحت تعيق تنميتها، وبداية من منتصف التسعينيات لم يعد البرنامج الإصلاحي للصندوق مقتصرا على مقترحات خاصة بأسعار الصرف وكيفية تعويمها بل تعدى ذلك إلى كيفية تنظيم القروض ودفع أقساط الديون وفوائدها المستحقة أو إعادة جدولتها، وامتد فيما بعد ليشمل مقترحات خاصة بالسياسة الاقتصادية للدولة الطالبة لمساعدته، كاقتراحه الحد من التضخم في هذه الدول عن طريق تنظيم الإصدار النقدي وتنظيم الائتمان المصرفي والحد من العجز في الميزانية العامة للدولة، وترك الحرية للقطاع الخاص، والتقليل من تدخلات الدولة في النظام الاقتصادي، لذلك يقوم الصندوق بإعداد البرامج المختلفة وضبط سياسات التكييف اللازمة والمتماشية وظروف البلد العضو بعد تشخيص ظروفه الاقتصادية بالتعاون مع خبراء البلد العضو.

الفرع الثاني: دور سياسة الصندوق في تحرير التجارة الدولية

يعتمد صندوق النقد الدولي في تدخلاته لمساعدة الدول على إعادة التوازن لميزان مدفوعاتها وإرجاع الاستقرار لأسعار صرفها، على ثلاث سياسات تتمثل في:

- سياسة التكييف.
- سياسة الرقابة على أسعار الصرف.
- سياسة التسهيلات المقدمة من طرف الصندوق.

وحتى يتسنى للدولة استخدام موارد الصندوق، فإنه ينبغي التأكد من حسن استخدام هذه الموارد بالشكل الذي يقضي على أسباب الخلل، وحتى يتأكد من إمكانية استعادة هذه الأموال، يعد الصندوق برامج مختلفة تحتوي على: [2]

- تشخيص أسباب وطبيعة الخلل الموجود في ميزان المدفوعات.
- تحديد أهداف الإدارة الاقتصادية التي تسعى إلى علاج هذا الخلل من خلال برنامج زمني محدد.
- تحديد السياسات المالية والنقدية المختلفة التي تصحب تنفيذ البرنامج.

وفي سنة1980 واستجابة للظروف والتحولات الاقتصادية في الدول النامية استحدث الصندوق برامج التعديل الهيكلي والتي تشمل مزيج من السياسات التي يمكن تلخيص أهدافها النهائية في: [1]

[1] - عبد الرحمن يسري. مرجع سابق الذكر، ص302.
[2] - دبيش احمد. **دوافع واجراءات تحرير الصرف والتجارة الخارجية في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، غ منشورة،1997،ص84.

- الانفتاح على السوق العالمية بتحرير التجارة الخارجية.
- تخفيض وإعادة هيكلة وترشيد النفقات.
- تحرير الأسعار ورفع القيود الداخلية على التجارة وتشجيع الاستثمار الخاص.

ويستعمل من أجل تحقيق وبلوغ هذه الأهداف وسائل السياسة الاقتصادية التالية:

- تخفيض قيمة العملة.
- رفع الدعم عن الأسعار.
- ضبط الميزانية بتطوير نظام الجباية.
- الحد من المستوى الحقيقي للأجور.
- رفع القيود الإدارية والكمية على الواردات وإدخال التعريفات الجمركية.

تهدف السياسة الخارجية المتضمنة في برامج التصحيح الهيكلي، إلى تخفيض درجة الحماية وتنمية قطاع الصادرات، في حين تفرض ضرورة تحرير الواردات نفسها بنفسها لتموين القطاعات الاقتصادية بالسلع الوسيطة والتجهيزات الضرورية غير المتوفرة في السوق المحلية، وهكذا يتضح دور الصندوق في تشجيع تحرير التجارة الدولية وهذا باقتراحه على الدول الأعضاء تحرير تجارتها الخارجية، واغتنام مزاياها النسبية وتحسين فعالية جهازها الإنتاجي وتشجيع التصدير، وتحرير الصرف الأجنبي وإعطاء العملة الوطنية قيمتها الحقيقية وكذا حثه على ترشيد نظام التعريفة الجمركية وتخفيض القيود الكمية وتبسيط إجراءات الدفع الخارجي.

المطلب الثالث: سياسات تحرير التجارة الدولية والبنك العالمي للإنشاء والتعمير

يعتبر البنك الدولي مؤسسة من مؤسسات بريتون وودز، أسس بنفس تاريخ إنشاء صندوق النقد الدولي في سنة 1944 ليقوم بمهمة تكاملية معه.

الفرع الأول: نشأة مجموعة البنك الدولي

أنشئ البنك العالمي للإنشاء والتعمير، وفقا لاتفاقية بروتون وودز في عام 1944، وهو مكمل لصندوق النقد الدولي، ففي حين أن هذا الأخير يهدف إلى تنمية التجارة الدولية وتحريرها وإتاحة التمويل المتوسط الأجل لمعالجة ميزان المدفوعات، فقد كانت أغراض البنك تتلخص في: [2]

المساعدة في بناء اقتصاد الدول الأوروبية التي دمرتها الحرب العالمية الثانية.

تشجيع عمليات الاستثمار الخارجي التي يقوم بها الأفراد والهيئات الخاصة، عن طريق ضمان القروض والاستثمارات.

يقوم البنك بتقديم المال اللازم لهذه العمليات من رأس ماله.

العمل على نمو التجارة الدولية نموا متوازن طويل المدى والمحافظة على موازين المدفوعات الدولية.

---

[1] - دبيش أحمد. مرجع سبق ذكره، ص109.

[2] - صبحي تادرس قريصة، مدحت محمد العقاد. **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة، بيروت،1982، ص330.

تنظيم القروض المقدمة من البنك أو المضمونة منه.

فالهدف الأساسي من إنشاء البنك الدولي في إقراض الدول الأعضاء لمساعدتها في إعادة اقتصادها الذي دمرته الحرب العالمية الثانية، فقد كانت دول أوروبا الغربية تعاني من الدمار، ومن العجز في موازين مدفوعاتها، لكن بعد انتهاء مرحلة إعادة البناء والتعمير الأوروبية، ونظرا لمستوى التقدم الاقتصادي الذي وصلت إليه هذه الدول، أصبح بإمكان أسواقها استرجاع توازنها آليا وتحقيق معدلات نمو جد مرضية بدأت قروض البنك تتجه بشكل متزايد إلى الدول النامية، من أجل مساعدتها على إصلاح هيكلها الاقتصادي وتجاوز أزماتها وتحقيق التنمية. [1]

وقد قامت سياسة البنك في إصلاح الإختلالات الاقتصادية للدول الطالبة لمساعدته، على تقديم القروض اللازمة لتمويل المشاريع الاستثمارية بهذه البلدان، ثم تطورت لتصبح وسيلة لتحقيق إصلاحات في السياسة الاقتصادية تستهدف تعبئة الموارد الداخلية وتحسين استخدامها، بعد فشل المشاريع الاستثمارية نتيجة البيئة الاقتصادية والظروف المحيطة والسياسة الاقتصادية غير السليمة المتبعة.

شهد نشاط البنك العالمي في الدول النامية عدة تطورات فمن تركيزه على مشروعات البنى التحتية الضرورية لعملية التنمية، تحول إلى التركيز على قطاعات الإنتاج، لتصبح سياسة البنك في هذه الدول عبارة عن سياسة لتخفيف حدة الفقر والرفع من معدلات النمو، وهذا من خلال تركيزه على المشروعات التي من خلالها يمكن إعادة توزيع المداخيل.

الفرع الثاني: البنك العالمي ودوره في تحرير التجارة الدولية

إن دور البنك العالمي في تحرير التجارة الدولية حتى وإن لم يبدو واضحا فإنه لا يمكن إنكاره، فمن خلال عمل البنك على محاربة الإختلالات التي تعانيها اقتصاديات الدول، ومن خلال مده الدول النامية بالموارد المالية لمساعدتها على تجاوز أزمتها وتحقيق تنميتها يكون البنك مساهم وبطريقة غير مباشرة في التأثير على التجارة الدولية.

تهدف إستراتيجية البنك الدولي المعنية بالتجارة إلى تعزيز نظام التبادل التجاري المتعدد الأطراف القائم على القواعد التي تراعي الانفتاح والشفافية، والمساند لتحقيق التنمية وزيادة القدرة على صياغة الاستراتيجيات الإنمائية للبلدان، ومساندة إصلاحات التجارة والمنافسة من خلال زيادة فعالية المعونة من أجل التجارة.

وقد قام البنك الدولي في السنوات الأخيرة بتوسيع نطاق أنشطته المتعلقة بالتجارة، والتي تتضمن العمليات القطرية، وإجراء البحوث والدراسات، والأعمال التحليلية، والدعوة المنهجية إلى تعزيز النظام التجاري

[1] - دبيش احمد. **دوافع واجراءات تحرير الصرف والتجارة الخارجية في الجزائر** المرجع السابق، ص107.

وتقديم التدريب وبناء القدرات، وإضافة إلى ذلك، يضطلع البنك الدولي في الوقت الراهن بتوسيع نطاق جهوده المتصلة بالتجارة في المجالات التالية: [1]

– زيادة المساندة المقدمة للبرامج القطرية المعنية بالتجارة وزيادة القدرة على المنافسة، بما في ذلك تحليل السياسات، والإقراض، وتقديم المساعدات الفنية.

– إتاحة المزيد من الموارد اللازمة لتعزيز البنية الأساسية المرتبطة بالتجارة.

– تنفيذ برامج واسعة النطاق لتمويل التجارة من خلال مؤسسة التمويل الدولية، وهي ذراع مجموعة البنك الدولي المعني بالقطاع الخاص .

– زيادة المساعدات المقدمة لتيسير التبادل التجاري، بما في ذلك المساعدات المتصلة بالخدمات الأساسية والنقل، وسلاسل الإمداد والتوريد.

– تنفيذ المزيد من الاستثمارات في مجالات تدريب وبناء قدرات واضعي السياسات، وخاصة في البلدان المنخفضة الدخل.

– زيادة فعالية الأعمال المعنية بتوفير الأدوات التي تعمل على تقليل العقبات التي تعترض سبيل التجارة، فضلا عن إتاحة مؤشرات خاصة بإجراء مقارنات بين البلدان.

– مواصلة تنمية المعرفة بشأن كيفية تسخير العولمة لأغراض تحقيق النمو والتغلب على الفقر، وتفعيل المناقشات الرئيسية المتصلة بالسياسات التجارية.

المطلب الرابع: التكتلات الاقتصادية وسياسات تحرير التجارة الدولية

تعد التكتلات الاقتصادية من أهم السمات والأدوات التي تميز النظام التجاري العالمي الجديد، حيث تسعى هذه التكتلات إلى مواجهة تحديات العولمة والخروج بأكبر الفوائد المالية والتجارية في ظل التشابك المعقد لمنظمة المصالح التجارية العالمية المستحدثة.

الفرع الأول: ماهية التكتلات الاقتصادية

يقصد بالتكتل الاقتصادي"بأنه اتفاق بين دولتين أو أكثر على إجراء تدابير لازمة لتحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها، ويعرف التكامل الاقتصادي بأنه عملية الإجراءات التي يراد بها إلغاء التمييز الاقتصادي". [2]

وقد يفسر بأنه التعاون الاقتصادي أو تنسيق السياسات الاقتصادية والتجارية بين الدول الأعضاء في التكتل الاقتصادي، أو حرية انتقال عناصر الإنتاج، وقد يصل تفسيره إلى توحيد القوانين التي تحكم الاقتصاد، وتوحيد السياسات المالية والنقدية.

---

[1] - الموقع الرسمي لمجموعة البنك لدولي .**www.worldbank.org** تم الاطلاع عليه في 2010/04/20.

[2] - العيد رزق الله. **العلاقات التجارية بين الدول العربية والاتحاد الأوربي**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، غ منشورة، 2002، ص 13.

ويشهد عالم اليوم عددا كبيرا من التكتلات الإقليمية والقارية التي تسعى إلى تحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية مشتركة، ويأخذ التكتل الاقتصادي أشكالا متعددة تمثل صورا لدرجة التكامل والاندماج بين الدول الأعضاء، فيكون في شكل اتفاقية تفضيلية، أو في شكل منطقة التجارة الحرة، أو في شكل الاتحاد الجمركي، أو في شكل السوق المشتركة، أو في شكل الاتحاد الاقتصادي.

يهدف التكتل الاقتصادي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن إيجازها إلى: [1]

1- **توسيع حجم السوق:** يحقق وفرات الحجم بالإضافة إلى تسويق الفائض من المنتجات عبر أسواق جميع الدول الأعضاء في التكتل.

2- **تحسين شروط التبادل التجاري:** تقديم تسهيلات ومعاملات تفضيلية للدول الأعضاء.

3- **الاستفادة من العمالة المؤهلة:** بحيث يعمل تنقل العمالة بحرية إلى زيادة المهارات في ظل تقسيم العمل الذي يطبق في إطار التكامل الاقتصادي مما يحل مشكل البطالة.

4- **زيادة التنمية الاقتصادية:** زيادة عوائد الاستثمار مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج لتلبية الزيادة في الطلب التي تؤدي إلى الزيادة في الدخل والاستثمار والتشغيل وزيادة معدل النمو للدول الأعضاء. [2]

5- **تحقيق الأهداف السياسية والعسكرية:** التي لا يمكن إغفال الجوانب السياسية والعسكرية لتحقيق التكامل. [3]

الفرع الثاني: تأثير التكتلات الاقتصادية على سياسات التجارة الدولية

إن التكتل الاقتصادي عند قيامه يؤدي بدفع إلى ظهور المزيد من التكتلات الاقتصادية، سواء كانت إقليمية أو دولية، وذلك بسبب التخوف من تحول هذه التكتلات إلى حواجز تجارية أمام صادرات الدول غير الأعضاء وهذا يؤدي إلى قيام نزاعات تجارية بين هذه التكتلات في محاولتها السيطرة على أكبر قدر من الأسواق الدولية، وينتج عن التكتلات الاقتصادية تحويل التجارة العالمية من خارج هذه التكتلات إلى داخلها، وعلى حساب علاقاتها التجارية مع الدول غير الأعضاء في هذه التكتلات، حيث يدفع إلى نمو التجارة البينية لبعض هذه التكتلات حتى أصبحت تمثل نسبة عالية من إجمالي تجارتها الخارجية وزاد التحيز ضد الأطراف غير الأعضاء. [4]

إن القيود الحمائية التي تفرضها التكتلات الاقتصادية تنطوي على معاملة تفضيلية للسلع المنتجة داخل التكتل الاقتصادي حيث تشمل إجراءات تمييزية ضد السلع المنتجة من الدول غير الأعضاء في التكتل، وتعطل هذه القيود استغلال الدول غير الأعضاء لمميزاتها النسبية التي لها دور في قيام التجارة الدولية، وعليه يتوقع أن يكون

---

[1] - محسن حسن حمزة. **التكامل الاقتصادي الإقليمي بين دول العالم الثالث**، مصر المعاصرة، العدد 326، ص 790.

[2] - أسامة المحدوب. **مستقل العالم العربي في التجارة الدولية**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2000 ص 54.

[3] - محمد زاهي بشير و مصطفى عبد الله خشيم. **أثر العوامل السياسية على التكامل الاقتصادي العربي**، شؤون عربية العدد 78 جوان 1994، ص141.

[4] - أسامة جعفر فقيه. **التكتلات الاقتصادية الدولية معالمها دورها و مستقبلها**، المعهد العربي للدراسات الدولية العدد 01، 1994، ص 44.

لهذه القيود الحمائية – في الأجل الطويل– تأثير على نمط التخصص الدولي والتقسيم الدولي للعمل، فيقوم على استراتيجيات مستقبلية لهذه التكتلات الاقتصادية في مجال الإنتاج، وليس على المزايا النسبية لكل دولة.

ورغم أن النظام الدولي بتكتلاته الاقتصادية العالمية الساعية إلى تحرير كامل للتجارة فإن إتباع نظام الحماية بوسائل أخرى من أجل توجيه التجارة بأساليب اقتصادية وسياسية وتحكمية متعددة وتتمثل أساسا في: [1]

- الموصفات القياسية لصادرات الدول غير الأعضاء في التكتل الاقتصادي، فكل دول غير عضو ترغب في التصدير إلى هذا التكتل يتطلب منها تحقيق مواصفات قياسية قد تتغير من فترة إلى أخرى.
- فرض رسوم جمركية وحواجز أمام صادرات الدول غير الأعضاء كون هده الصادرات تشجع استثمارات تكتل اقتصادي أخر في دولة المنشأ.
- أسلوب التقييد الاختياري للصادرات الذي طبقته الولايات المتحدة الأمريكية مع اليابان فيما يخص صادرات السيارة من اليابان إلى الولايات المتحدة الأمريكية حيث تقوم اليابان بتخفيض اختياري لصادراتها من السيارات لتقليل عجز الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية وهذا التقيد يعرقل حرية التجارة العالمية ولا يخالف الاتفاقية العالمية للتجارة بصورة واضحة.

[1] ـ محمد إبراهيم منصور. **النظام التجاري العالمي والقيود المفروضة على صادرات دول التعاون الخليجي**، المعهد العربي للدراسات الدولية العدد 01، 1994 ص 62.

المبحث الثالث: GATT وسياسات تحرير التجارة الدولية

بعد الحرب العالمية الثانية قررت الدول الكبرى وضع أسس متينة لنظام عالمي جديد، وكانت الخطوط العريضة لذلك النظام العالمي الجديد تقضي بإنشاء محورين أساسيين، الأول سياسي والثاني اقتصادي، ففي المحور السياسي أنشئت منظمة الأمم المتحدة، وفي المحور الاقتصادي أنشئ الصندوق الدولي والبنك العالمي في شقيه المالي والنقدي، أما في الشق التجاري فأنشئت اتفاقية GATT في 1947 ودخلت حيز التنفيذ عام 1948، وقد جاءتGATT نتيجة فشل المجتمع الدولي في إنشاء المنظمة العالمية للتجارة بعد مؤتمر هافانا، وفي هذا المبحث سنتطرق بالتفصيل لاتفاقية GATT ودورها في تحرير التجارة الدولية.

المطلب الأول: GATT نشأتها وتطورها

إن بعض الدول الصناعية ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية، وعددا محدودا من الدول النامية، رأت أن ما لا يدرك كله، لا يترك جله، ومن ثم قررت أن تأخذ من ميثاق هافانا ذلك الجزء، الذي يتعلق بتحرير التجارة الدولية، وأن تضعه موضع التنفيذ، وهكذا كانت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة أو GATT.

الفرع الأول:نشأة GATT

الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة" General Agreement on Tariffs and Trade " وجرى العرف على استخدام كلمة " GATT "لهذه الاتفاقية لتشير بذلك إلى الأحرف الأولى الإنجليزية للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة.

في أكتوبر 1947 وقع على اتفاقية GATT 23 دولة لتصبح الاتفاقية سارية المفعول ابتداء من 1948 وهكذا وضعت الاتفاقية التي تبنتها الولايات المتحدة موضع التطبيق، وكان وضع هذه الاتفاقية موضع التطبيق بمثابة إعلان عن غلق الباب أمام ميلاد منظمة التجارة الدولية التي اقترحها ميثاق هافانا بالرغم من أن هذا الميثاق قد تم وضعه بناء على إجراءات للمجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتباره إحدى الهيئات الست الرئيسية التي تتكون منها الأمم المتحدة.

تطورت عضوية GATT تطورا متتابعا ومستمرا، في 1956 وصل عدد الدول الموقعة على الاتفاقية 35 دولة، وارتفع في 1963 إلى 62 دولة، وفى 1965 أصبحت الدول المنضمة إلى الاتفاقية 65 دولة وإذا أخذنا في الاعتبار الدول التي قبلت بارتباطات خاصة مع اتفاقية GATT وعددها 13 دولة فإن هذا يجعل عدد الدول المنضمة إلى GATT أو المرتبطة بها 78 دولة.

اطرد نمو اتفاقية GATT، فاتسع نطاق عضويتها، ليشمل 118 دولة في سنة 1994، تسيطر على أكثر من 90% من حجم التجارة السلعية الدولية إضافة إلى 34 دولة أخرى، تطبق مبادئ GATT أحكامها في سياساتها الخارجية، من دون أن تكون أعضاء فيها. [1]

إذا أصبحت اتفاقية GATT من المنظور الاقتصادي هي اتفاقية دولية متعددة الأطراف لتبادل المزايا التفضيلية بين الدول الأعضاء الناتجة عن تحرير التجارة الدولية من القيود الجمركية، ومن المنظور القانوني فقد رؤى أن الجات هي معاهدة دولية تنظم التجارة الدولية بين الدول التي كانت تقبل الانضمام إليها، من المنظور المؤسسي فقد تكونت سكرتارية الجات للإشراف على جولات المفاوضات التي أقرت من الدول المتعاقدة.

الفرع الثاني: الإطار العام لـ GATT

تحتوي الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة "GATT" 35 مادة، تتضمن هذه المواد نظاما شاملا للقواعد العامة التي تحكم العلاقات التجارية بين الأطراف أضيفت لها في عام 1965 ثلاثة مواد لتلبية مطالب الدول النامية لتصبح 38 مادة، وتطور مضمون هذه الاتفاقية ليشمل في صيغته النهائية أربع أنواع من الاتفاقيات: [2]

- الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة وما أدخل عليها من تغييرات، خاصة المادة 36 و 38.
- مجموع الاتفاقيات الجماعية غير الملزمة لجميع الدول، وإنما يسري مفعولها على الدول المنظمة لهذه الاتفاقيات، وحولت بعض هذه الاتفاقيات إلى ملزمة لجميع دول الأعضاء في GATT مثل اتفاقية مكافحة الإغراق، واتفاقية الدعم ومواجهته.
- اتفاقية الألياف المتعددة التي تنظم التجارة في قطاع المنسوجات والملابس وفق استثناء من القواعد العامة ل GATT.
- أصبحت المادة 38 تشكل الجزء الرابع من الاتفاقية، والتي تعالج قضايا التجارة والتنمية وتؤكد الوعود المقدمة للدول النامية.

إن الغرض الأساسي من إنشاء GATT هو توسيع التجارة الدولية وتمكين الدولة العضو من النفوذ إلى أسواق باقي الدول الأعضاء في الاتفاقية، وما يحقق التوازن بين الحماية المناسبة للمنتجات الوطنية وبين تدفق واستقرار التجارة الدولية، ولتحقيق هذا الهدف تتولى لجان GATT بثلاث وظائف هي: [3]

- الإشراف على تنفيذ القواعد المتعلقة بتنظيم التجارة بين الدول المتعاقدة وفق المواد المنصوص عليها.

[1] - د سهيل حسين الفتلاوي. **منظمة التجارة العالمية** ، ط1، دار الثقافة ،عمان الأردن ،2006، ص 16 .
[2] - د سهيل حسين الفتلاوي. المرجع نفسه، ص18.
[3] - د إبراهيم الميسوي. **الجات و أخواتها، النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية**، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص21.

- تنظيم جولات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، لضمان مستويات أعلى من التحرير التجاري والشفافية في المعاملات بين الدول.
- تسوية المنازعات التي تنشأ بين الدول المتعاقدة في GATT بسب علاقاتها التجارية.

المطلب الثاني: دور GATT في تحرير التجارة الدولية

كما سبق وأن ذكرنا فإن الهدف الأساسي الذي قامت من أجله الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة، هو تحرير التجارة الدولية من كل القيود الجمركية والإجراءات الحمائية التي تعرقل عملية تبادل السلع بين الدول، إذا GATT لها دور كبير في وضع سياسات تجارية تسهل عملية التبادل التجاري، وتجعله أكثر حرية،ونستشف ذلك الدور من خلال المبادئ والأهداف التي استندت إليها.

الفرع الأول: مبادئ GATT

حتى تحقق الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة أهدافها في تكوين نظام تجاري دولي حر، فإنها تبنت المبادئ العامة التالية:

1- **مبدأ الدولة الأولى بالرعاية:** وقد ورد هذا المبدأ في المادة الأولى من اتفاقية **GATT**، وطبقا لهذا المبدأ يجب منح كل طرف من الأطراف المتعاقدة نفس المعاملة الممنوحة من مزايا وإعفاءات يتمتع بها أي طرف وآخر في سوق الدولة دون قيد أو تمييز أو شرط، ونظرا لكون التنازلات الجمركية التي تقدمها الدول في إطار مفاوضات **GATT** تتم عن طريق المفاوضات الثنائية، فهذا يعني التزام العضو بمنح نفس المعاملة التي يتم الوصول إليها في إطار هذه المفاوضات الثنائية مع عضوا ما ولكافة الدول الأخرى التي لم تشارك معها في التفاوض الثنائي ويقبل هذا الشرط عددا من الاستثناءات المؤسسة على اعتبارات وحجج اقتصادية منها: [1]

- الترتيبات الإقليمية لتحرير التجارة الخارجية بين مجموعة من الدول المنتمية جغرافيا إلى إقليم اقتصادي معين.
- ترتيبات التبادل التجاري بين الدول الآخذة في النمو حتى ولو كانت غير منتمية إلى إقليم جغرافي معين، فهذه الدول النامية لها أن تقيم فيما بينها اتفاقيات تجارية تفضيلية ومناطق حرة واتحادات جمركية لا تقع في نظام إقليمي جغرافي معين ولا تلتزم بتطبيق شرط الدول الأولى بالرعاية.
- الترتيبات الحمائية التي ترمي لحماية الصناعات الناشئة في الدول النامية.
- العلاقات التفضيلية التي تربط الدول الصناعية المتقدمة وبعض الدول النامية والتي كانت مستعمرات لها. [2]

[1]- فضيل علي مثنى. **الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية**، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية،ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000، ص18.

[2] - Rene Sandreto, commerce international,op.cit,p35.

2- **مبدأ المعاملة الوطنية:** ويقضي هذا الشرط بحضر استخدام كل القيود غير التعريفية كالإجراءات التنظيمية كوسيلة لحماية المنتوج المحلي، ومن ثم التمييز ضد المنتوج المستورد، بمعنى أنه عند دخول المنتوج الأجنبي إلى السوق المحلية لأحد الأطراف المتعاقدة، يجب أن تعطي السلعة المستوردة معاملة لا تقل امتياز عن تلك التي تمنحها للسلع المشابهة والمنتجة محليا.

3- **مبدأ التبادلية والمعاملة بالمثل:** ويعني أن كل تخفيف في القيود الجمركية وغير الجمركية لدولة ما لا بد أن يقابله تخفيف مقابل من جانب الدول الأخرى، وما تصل إليه المفاوضات في هذا الصدد يصبح ملزما لكل الدول ولا يجوز بعد إجراء أي تعديل جديد إلا بمفاوضات جديدة. [1]

4- **مبدأ المصداقية أو الشفافية:** يقضي هذا المبدأ بتعهد الدول الأعضاء بنشر المعلومات اللازمة حول القوانين واللوائح الوطنية والممارسات الشائعة التي قد تعرقل تجارة الخدمات والسلع، كما تقتصر حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية على استخدام الرسوم الجمركية فقط دون اللجوء إلى الإجراءات غير الجمركية أو القيود غير التعريفية N.T.B كحظر الاستيراد أو تقييد كمياته من خلال الحصص، وترد بعض الاستثناءات على هذا المبدأ: [2]

- حالة الدولة التي تواجه عجزا مزمنًا (حادًا) في ميزان المدفوعات.
- السماح في حالات خاصة باستخدام حصص على الواردات السلع الزراعية.
- حالة الزيادة الطارئة في عرض سلعة معينة مما يهدد الإنتاج المحلي بخطر جسيم وبالخصوص على الصناعات الناشئة.

5- **مبدأ المعاملة التمييزية التفضيلية المتميزة للدول النامية:** وطبقا لهذا المبدأ فقد حصلت الدول النامية في المادة 78 من الاتفاقية على عدد من الامتيازات والشروط التجارية الميسرة لتسهيل وصول صادراتها إلى أسواق الدول الصناعية المتقدمة، ملخص هذا المبدأ هو إقرار والتزام الدول المتقدمة بضرورة أن تقدم للدول النامية معاملة تفاضلية متميزة بهدف مساعدتها في القيام ببرامج التنمية. [3]

6- **مبدأ محاربة الإغراق:** تلزم المادة السادسة من اتفاقية الجات أطرافها المتعاقدة بعدم تصدير منتجاتهم بأسعار اقل من السعر الطبيعي لها في بلادهم، لأنه كثيرا ما يطبق هذا الأسلوب للتغلب على المنافسة في السوق الدولية، وقد نصت الاتفاقية على عدم شرعية هذه الممارسات لتحقيق المنافسة الكاملة بين أطرافها المتعاقدة.

---

[1]- د سهيل حسين الفتلاوي. **منظمة التجارة العالمية**، مرجع سابق، ص20.
[2] - إبراهيم العيسوي. **ألغات وأخواتها**. مذكرة الدراسات العربية بيروت 1995،ص 19.
[3] - د سهيل حسين الفتلاوي. **منظمة التجارة العالمية**، مرجع سابق، ص21.

الفرع الثاني: أهداف GATT

تنص المعاهدة الأصلية على "يجب على دول الأعضاء في المعاهدة أن تسعى إلى تحقيق مستوى أفضل للمعيشة ضمان زيادة تصاعدية ثابتة في حجم الدخل القومي، وتطوير موارد الثروة العالمية، وتنمية وتوسيع الإنتاج وتبادل السلع والخدمات" [1] أي أنها تهدف إلى:

- يتركز الهدف الرئيسي منذ البداية في سعي الأطراف المتعاقدة إلى تحرير التجارة الدولية من خلال إزالة الحواجز والقيود التعريفية أي الجمركية وغير التعريفية.
- العمل على رفع مستويات المعيشة في الدول الأعضاء من خلال الوصول إلى مستوى التوظيف الكامل واستخدام الموارد الاقتصادية المتاحة الاستخدام الأمثل.
- السعي إلى تحقيق زيادة تصاعدية ثابتة في حجم الدخل القومي العالمي، وبالتالي زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي على مستوى كل الدول الأعضاء.
- تشجيع التحركات الدولية لرؤوس الأموال.
- انتهاج المفاوضات التجارية كوسيلة لحل المشكلات المتعلقة بالتجارة الدولية من خلال مبدأ أن كل شيء قابل للتفاوض في المسائل التجارية.

من قراءة هذه المبادئ والأهداف يتضح أن GATT كان لها دور كبير في فرض سياسات التحرير التجاري التي تنظم سير التجارة الدولية، كما يلاحظ أن نص GATT يحمل بذور الشقاق في ثناياه، لكن حتى عام 1973، وهي الفترة التي عرف فيها العالم نموا اقتصاديا ملحوظا، لم تحدث خلافات جوهرية، وتم التوصل إلى حلول سريعة للخلافات الناشئة بين الدول، أما سنوات السبعينات والثمانينات حتى منتصف التسعينات، فقد حملا خلافات حادة واضطرابات داخل "**GATT**" نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية الآخذة بالتصاعد، وراحت الدول في سعيها وراء مصالحها الضيقة تتهرب من تطبيق قواعد الاتفاقية وتلجأ إلى الإعفاءات والاستثناءات، وتتبادل الاتهامات في ما بينها إلى درجة أن الاتفاق نفسه بات مهددا، بعدما بدا للجميع أن الممارسة ابتعدت كثيرا عن النصوص المكتوبة.

المطلب الثالث: مفاوضات الـ GATT وآثارها على سياسات التجارة الدولية

ومنذ إنشاءها حتى اليوم عرفت **GATT** ثمانية جولات هي: جولة جنيف بسويسرا عام 1947، جولة آنسي بفرنسا عام 1949، جولة توركاي بإنجلترا عام 1951، جولة جنيف بسويسرا عام 1952-1956، جولة ديلون بسويسرا بين عامين 1960-1961، جولة كيندي بسويسرا خلال فترة 1964-1967، جولة طوكيو خلال فترة 1973- 1979، جولة أوروغواي خلال فترة 1986-1993. [2]

[1] - مراد عبد الفتاح. **شرح اتفاقية الجات**، دار الكتب والوثائق المصرية، مصر، 1996، ص 8.
2- عبد الناصر نزال لبادي. **منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية** ،مرجع سابق، ص39.

اقتصرت الجولات الخمس الأولى على تبادل التنازلات الجمركية بين الدول المشاركة، وظهرت خلال هذه الجولات بعض العراقيل التي أعاقت سير الاتفاقية، محاولة من بعض الدول اصطناع حماية ضد المنافسة الخارجية، وفيما يلي سنلقي الضوء عل الجولات الثلاث الأخيرة، جولة كندي، وجولة طوكيو، وجولة لأورغواي.

الفرع الأول: جولة كندي وتأثيرها على سياسات التجارة الدولية

عقدت هذه الجولة بجنيف بسويسرا لكنها تنسب إلى الرئيس الأمريكي الراحل جون كيندي الذي دعا إليها في 1962 وعقدت خلال الفترة من 1964-1967 واشترك فيها 62 دولة تمثل 75% من الجارة العالمية وكان موضوعها الأساسي التعريفات الجمركية المضادة للإغراق، وكذلك تحسين وسائل وصول المنتجات الزراعية للأسواق الدولية، بالإضافة إلى إعطاء الدول النامية معاملة تفضيلية دون إلزامها بمبدأ المعاملة بالمثل. [1]

وكانت نتائج الجولة تعالج مباشرة سياسات التجارة الدولية، ونوجزها فيما يلي: [2]

- التخفيض التدريجي للتعريفة الجمركية على مدى خمس سنوات بمتوسط نسبة 35%.
- تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الزراعية بنسبة 25%.
- تخفيض الرسوم الجمركية على المواد الكيماوية بنسبة 50% للولايات المتحدة الأمريكية و 20% للسوق الأوربية المشتركة وبريطانيا.
- مكافحة الإغراق لتعارضه مع المنافسة المشروعة.
- منح بعض المزايا للمنتجات التي تشكل أهمية خاصة في صادرات الدول النامية.

إذا كانت هذه المفاوضات لم تحقق نتائج مهمة وخاصة في المجال الزراعي، إلا أنها خطوة مهمة في تاريخ تحرير التجارة الدولية، وأنها سابقة تاريخية بالنسبة لإزالة العقبات التجارية، ويقول flory thebaut في ذلك " إن نتائج دورة كيندي فشل نهائي للحمائيين الذين يعتبرهم أعداء التقدم والنمو الاقتصادي". [3]

الفرع الثاني: جولة طوكيو وتأثيرها على سياسات التجارة الدولية

أعلن أنعقدها في العاصمة اليابانية في سبتمبر 1973 وتعد هذه الجولة أكبر الجولات السبع التي عقدت في إطار اتفاقية GATT منذ إبرامها عام 1947 حيث عقدت خلال الفترة من 73-1979 وبلغ عدد الدول المشاركة 102 دولة منهم تسعين دولة أعضاء والباقي دول غير أعضاء بصفة المراقبين، وتطرقت هذه الجولة لأول مرة إلى مناقشة العوائق التجارية الأخرى والقيود الكمية بالإضافة إلى مناقشة التعريفات الجمركية.

---

[1]- عبد المطلب عبد الحميد. **النظرية الاقتصادية** ،مرجع سابق، ص40.

[2]- michel rainelli, **l'organisation mondiale du commerce**,op , 1999, p57.

[3] - جهاد حجير .**المنظمة العالمية للتجارة الأفاق والتحديات التى تواجه دول المغرب العربى فى ظل النظام الجديد للتجارة العالمية**، رسالة ماحستير، غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،1999، **ص64.**

ومن ناحية الإجراءات تعد جولة طوكيو بمثابة أول ترجمة عملية تطبيقية لفكر المدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية الداعية إلى تحرير التجارة من القيود غير الجمركية والتخلص من رواسب فكر المذهب التجاري، الذي أسهم في السياسات الحمائية وفرض القيود غير التعريفية على الواردات، حيث تم التوصل في جولة طوكيو إلى العديد من الاتفاقيات التي أسهمت في تخفيض مثل هذه القيود، فضلا عن معالجتها لجانب من المشكلات الناجمة عن تحرير التبادل التجاري الدولي وتقوية النظام القانوني لاتفاقية GATT، فكانت تسعى إلى إعادة تشكيل العلاقات التجارية الدولية. [1]

وجاءت نتائج جولة طوكيو على شكل مجموعة من الاتفاقيات تحدد سياسات التجارة الدولية الحرة وتطوير الهيكل القانوني الذي يحكمها، وأهم هذه النتائج أو الاتفاقيات: [2]

– اتفاقية مكافحة الدعم عن طريق فرض رسوم إضافية تعرف بالرسوم التعويضية وتلتزم الدول الأعضاء بضمان ألا يتسبب تقديم الدعم في إلحاق الضرر بتجارة الدول الأخرى الأعضاء.

– اتفاقية القيود الفنية على التجارة، وتلتزم الدول المتخذة لإجراءات القيود الفنية بضمان ألا تؤدى مثل هذه الإجراءات إلى وضع عراقيل غير ضرورية أمام تدفق تجارة الدول الأخرى إلى أسواقها.

– إجراءات تراخيص الاستيراد، التي تضع الضوابط الكفيلة بضمان استخدام تراخيص الاستيراد كوسيلة للحد من الواردات.

– اتفاقية التقييم الكمي على أساس القيمة الواردة في فاتورة الشحن أو فاتورة السداد دون اللجوء على تقدير الجزافي لقيمة السلعة المستوردة على أن تسري ابتداء من 1981/1/1.

– اتفاقية اللحوم والألبان والثروة الحيوانية، لتحرير وتوسيع نطاق التجارة في هذا المجال.

– اتفاقية التجارة في الطائرات المدنية، من خلال إلغاء كافة الرسوم والتعريفات المفروضة على كافة أنواع الطائرات المدنية اعتبارا من أول جانفي 1980.

– اتفاقية المشتريات الحكومية: يقصد بها تلك القطاعات السلعية التي تحتكر الدولة التداول فيها عن طريق الإسترداد والتي يسمح فقط للقطاع الخاص الوطني بالتعامل في صفقاتها، وتضمنت هذه الاتفاقية مجموعة القواعد التي تكفل مشاركة المنتجين والمصدرين الأجانب.

– اتفاق مكافحة الإغراق، الذي تم التوصل إليه في جولة كيندي، وقد تم تطويره وتفسير أحكامه بصورة تفصيلية في جولة طوكيو.

---

[1] Michel Rainelli. **l'organisation mondiale du commerce,** op.cit ،P 58.

2- عبد الناصر نزال لبادي. **منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية**، مرجع سابق، ص ص47-48 .

المطلب الرابع: جولة الأورغواي وتأثيرها على سياسات التجارة الدولية

هي أشهر وأهم الجولات على الإطلاق بل وأطولها من حيث مدة المفاوضات، حيث امتدت من 1986-1993 وانتهت في 15 أفريل عام 1994 بمراكش بالمغرب، وكان عدد الدول المشاركة فيها أكبر عدد شهدته GATT، حيث وصل إلى 125 دولة، والدول الموقعة فعلا كانت 117 دولة، وشملت العديد من الجوانب الخاصة بمجالات تحرير التجارة الدولية، حيث فاقت كل الجولات السابقة لها من حيث نطاقها والموضوعات التي تناولتها.

الفرع الأول: دوافع عقد الجولة

ما جعل هذه الجولة متميزة عن باقي الجولات السبع السباقة من جولات GATT، هي التطورات في الظروف والأوضاع الاقتصادية العالمية السائدة في الفترة التي سبقت انعقاد جولة لأورغواي، فكانت دافعا أساسيا لانعقاد الجولة ومن بين هذه الظروف والدوافع ما يلي: [1]

- زيادة درجة الصراع بين الدول الصناعية على تقسيم الأسواق الخارجية من جهة وحماية أسواقها المحلية من المنافسين من جهة أخرى بمختلف الأساليب المستحدثة غير التعريفة الجمركية.
- عجز النظام التجاري خاصة مع ظهور بعض المشكلات الاقتصادية والتي أدت إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية العالمية كأزمة النفط وأزمة المديونية وانتشار موجة الكساد والتضخم، بالإضافة إلى عدم القدرة على فك النزاعات التجارية.
- رغبة الولايات المتحدة في تأكيد دورها وأهميتها الاقتصادية بعد تعاظم دورها السياسي والعسكري أمام تدهور الكتلة الاشتراكية.
- تنامي أهمية الخدمات في المبادلات الدولية وفي الهيكل الإنتاجي لعدد كبير من الدول الصناعية حيث أصبح قطاع الخدمات يمثل حوالي 60% من الناتج القومي الإجمالي لبعض الدول، و20% من التجارة العالمية.
- سياسات الدعم الزراعي في أوروبا وخاصة سياسة دعم صادرات السلع الزراعية الأوروبية، التي ضيقت على الصادرات الزراعية الأمريكية.

الفرع الثاني: سير ومحتوى جولة لأورغواي

أوشكت الجولة في عدة مراحل على الفشل، لذا حصل تمديد لها أكثر من مرة على أمل أن تنتهي الجولة باتفاق الفرقاء المتعاقدين، كما كانت جولة لأورغواي الأكثر شمولا والأوسع نطاقا من كل الجولات السابقة لأنها أدت إلى اتفاقات في مجالات جديدة تعدت المجال التقليدي لـــ GATT إلى الخدمات والملكية الفكرية فأدخلت لأول مرة في تاريخ المفاوضات المجالات التالية: [2]

---

[1] - زينب حسن عوض الله. **الاقتصاد الدولي نظرة عامة على بعض القضايا**، مرجع سابق، ص332.

[2] Michel Rainelli **l'organisation mondiale du commerce** .Op,cit, P 69.

- التفاوض حول موضوع التجارة في المنتجات والسلع الزراعية.
- تم إدخال قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة وتحريره تدريجيا حتى بداية 2005.
- تم إدخال قطاع الخدمات لأول مرة فيما عرف باتفاقية تحرير الخدمات (GATS).
- أدخلت جولة أوروجواي المجال الخاص بالملكية الفكرية وتحرير مجالات الاستثمار ذات العلاقة بالتجارة الدولية.

وغيرها من المجالات مثل النفاذ إلى الأسواق وتسوية المنازعات وغيرها من الأطر المؤسسية المنظمة للتجارة الدولية بحيث يمكننا القول أن تلك الجولة شملت معظم إن لم يكن كل مجالات التجارة الدولية.

فمنذ انطلاق جولة لأوروغواي في 1986/9/20 وحتى اجتماع مراكش مرت المفاوضات بعدة محطات أبرزها:

- بداية المفاوضات في جانفي1988 بهدف إخضاع قطاعي الزراعة والخدمات ضمن اتفاقية GATT.

- في دسمبر1990" عقد اجتماع على المستوى الوزاري في بروكسل انتهى بالفشل بسبب خلاف بين الولايات المتحدة وأوروبا حول دعم المنتجات الزراعية.

-في مارس1992 توصلت الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوربية إلى اتفاق بليرهاوس بشأن حجم الدعم للمنتجات الزراعية.

- في ديسمبر لعام 1993 توصلت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على اتفاق بشأن دعم المنتجات الزراعية وحل بعض القضايا الخاصة بفتح الأسواق، وفي نفس الوقت أعلنت اليابان وكوريا الجنوبية عن استعدادهما لرفع الحظر عن واردات الأرز، وقد كان لهذين الحدثين أثر حاسم في نجاح المفاوضات وانتهائها في الوقت المحدد لها وهو 15 ديسمبر 1993 والتوقيع عليها في سنة 1994 بمدينة مراكش المغربية.

الفرع الثالث: نتائج جولة لأورغواي وتأثيرها على سياسات التجارة الدولية

بعد مفاوضات شاقة دامت 8 سنوات توصلت الأطراف المتعاقدة إلى اتفاق على الوثيقة الختامية للجولة في مدينة مراكش المغربية في 1994/4/15، وحملت مجموعة من النتائج أهمها: [1]

- إنشاء منظمة التجارة العالمية لتكون الإطار المؤسسي لجميع الاتفاقيات التي أبرمت خلال جولة أوروغواي.
- توسيع نطاق النظام التجاري متعدد الأطراف بحيث أصبح يشمل تجارة الخدمات والتجارة في المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس.
- توسيع وتعميق تحرير التجارة عن طريق إجراء تخفيضات إضافية في التعريفات الجمركية وتثبيت الرسوم الجمركية عند سقوف معينة لا يمكن تجاوزها إلا من خلال المفاوضات.

[1] - حشماوي محمد. **الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، غير منشورة، 2006، ص144.

– دمج جميع جوانب وتدابير تسوية المنازعات في نظام واحد يعمل تحت جهاز تسوية المنازعات، لتعزيز فعالية القواعد متعددة الأطراف في تسوية المنازعات.

الجدول رقم (1) : ملخص تطورات ونتائج جولات GATT

الجولة	التاريخ	عدد المشاركين	قيمة التجارة المحررة بالمليار دولار أمريكي	الموضوعات الأساسية للجولة	خفض التعريفات	متوسط خفض التعريفة
جنيف	1947	23	10	تخفيض التعريفات الجمركية	%63	%32
آنسي	1949	23	غير متاح	تخفيض التعريفات الجمركية		
توركراي	1951	38	غير متاح	تخفيض التعريفات الجمركية		
جنيف	1956	26	2.5	تخفيض التعريفات الجمركية		
ديلون	1961-60	26	4.9	تخفيض التعريفات الجمركية و تنسيق اتفاق التعريفة مع الاتحاد الأوروبي		
كيندي	1967-64	62	10	التعريفات الجمركية المضادة للإغراق	%50	%35
طوكيو	1979-73	102	155	تعريفات و إجراءات غير جمركية في إطار العلاقات التجارية	%33	%34
لأوروجواي	1993-86	125 و عدد الدول الموقعة117	755	تعريفات:إجراءات غير جمركية،الزراعة، المنسوجات والملابس والخدمات،حماية حقوق الملكية الفكرية، والاستثمار وقيام منظمة التجارة العالمية	%40	%24 إلى %36

المصدر: د رانيا محمود عبد العزيز. **تحرير التجارة الدولية وفق إتفاقية الجات في مجال الخدمات**، ط1، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008، ص ص17-19.

المبحث الرابع: المنظمة العالمية للتجارة OMC وسياسات تحرير التجارة الدولية

إن الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة لم تكن في صورتها الأصلية منظمة دولية بالمعنى المتعارف عليه، و لم ترق هذه الاتفاقية عبر سنوات وجودها وبالرغم من مكانتها وأعمالها إلى درجة المنظمة، فهذه الاتفاقية وجدت أصلا كبديل للمنظمة المقترحة في مؤتمر هافانا والتي لم تر النور، وبقيت تراود أحلام المجتمع الدولي، إلى أن تجسدت الفكرة بعد عدة جولات في ظل اتفاقية GATT والتي توجت في الأخير بقرار إنشاء منظمة التجارة العالمية.

المطلب الأول: OMC نشأتها وتطورها

تعتبر المنظمة العالمية للتجارة من أبرز ملامح النظام الاقتصادي العالمي الجديد، إذ وبعد فشل قيامها الذي كان من المقرر في مؤتمر هافانا 1947، عادت هذه الفكرة وتجسدت في اجتماع مراكش 1994، أي بعد حوالي 47 سنة من محولات قيامها الأولى.

الفرع الأول: ماهية ونشأة OMC

ظهرت لأول مرة فكرة إنشاء المنظمة في مؤتمر "هافانا" عام 1947 غير أنه بسبب رفض مصادقة الكونجرس الأمريكي على قرار إنشائها، ومحاولاته المتكررة لإجهاض هذه الفكرة، فقد تم إلغاؤها لتعوض بسكرتارية الجات، التي بقيت سارية المفعول طيلة 47 سنة، إلى غاية سنوات التسعينيات أين ظهرت ملامح نظام تجاري دولي جديد، يقوم أساسا على حرية التجارة والتبادلات الدولية للسلع والخدمات ورؤوس الأموال، وفتح أسواق جميع الدول بلا تمييز، وترك المجال للمنافسة الكاملة في كل القطاعات والسعي إلى إنهاء كل الممارسات التجارية التي تقوم على الحمائية، هذه الظروف هيأت المناخ الدولي الملائم لإنشاء هذه المنظمة، والتي كانت من أهم إنجازات جولة مفاوضات لأورجواي في اجتماع مراكش من عام 1994، وقد وقع عليها مفاوضون وممثلون عن الدول، وفي عام 1995 بلغ عدد الدول الموافقة على إنشاء المنظمة 128 دولة، لتقوم بذلك المنظمة العالمية للتجارة محل سكرتارية الجات، لتبدأ عملها في أول جانفي 1995.

المنظمة العالمية للتجارة هي منظمة دولية تتمتع بالشخصية الاعتبارية للمنظمات الدولية، مما يعطيها الأهلية القانونية لمباشرة مهامها، كما تتمتع بسلطات تعاقدية لوضع القواعد واتخاذ التدابير وإصدار الأحكام بشأن كافة الأمور ذات الصلة بالتبادل التجاري في السلع والخدمات، وهي الأمور التي كانت تدور بسببها الخلافات التجارية بين الدول. [1]

[1]- د رانيا محمود عبد العزيز. **تحرير التجارة الدولية وفق إتفاقية الجات في مجال الخدمات**، ط1، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008، ص58.

وهي تعمل ضمن منظومة النظام الاقتصادي العالمي، إذ تشكل الضلع الثالث له بالمساواة مع صندوق النقد الدولي والبنك والدولي، فهي تشارك في رسم وتوجيه السياسات الاقتصادية الدولية، وذلك بهدف الوصول إلى إدارة كفء للنظام الاقتصادي العالمي.

ويمكن توضيح أهم الاختلافات بين OMC و GATT في الجدول التالي:

الجدول رقم (2): الاختلافات بين OMC و GATT.

OMC	GATT
يوجد بها أعضاء	يوجد بها جهات متعاقدة
منظمة مبنية على قواعد قانونية صلبة	فيها نص قانوني
تهتم بتجارة السلع و الخدمات و الملكية الثقافية	تهتم بتجارة السلع فقط
نظام وتسوية الخلافات أكثر سرعة وديناميكية	نظام تسوية الخلافات أقل سرعة.

Source : Organisation Mondial du commerce, division de l 'information et des relation avec les média, 2ème édition, Genève, Suisse 2001,P 14.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للمنظمة

إن الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية يعكس المهام والأهداف التي أنشأت من أجلها، ويشرف على نشاط المنظمة العالمية للتجارة كما حددت المادة (4)من الاتفاقية جهاز يتكون من مؤتمر وزاري ومجلس عام ومجالس متخصصة ولجان وسكرتارية.

ويمكن تفصيل الهيكل التنظيمي للمنظمة والمهام الموكلة لكل جهاز فيه كما يلي: [1]

1-المؤتمر الوزاري: ويتألف من ممثلين عن جميع الدول الأعضاء بمستوى وزير ويجتمع المؤتمر الوزاري مرة كل سنتين على الأقل وهو أعلى سلطة في المنظمة ويشرف على تنفيذ مهامها، واتخاذ الإجراءات والقرارات اللازمة لتسيير جميع الاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف.

2-المجلس العام: ويتألف من ممثلين عن جميع الدول الأعضاء، ويجتمع تسع مرات في السنة على الأقل وكلما دعت الحاجة إلى ذلك ويقوم المجلس العام بمهام المؤتمر الوزاري في الفترات التي تفصل بين اجتماعاته، ويقوم هذا المجلس بمراجعة ومتابعة السياسة التجارية للدول الأعضاء، وهو الجهاز الذي يقوم بتسوية المنازعات المرتبطة بالاتفاقيات التجارية للدول الأعضاء وشروط تنفيذها.

3- هيئة مراجعة السياسات: وهي تتعلق بالسياسات والممارسات التجارية وتأثيرها على سريان قواعد النظام التجاري الدولي.

[1] - د رانيا محمود عبد العزيز. مرجع سابق، ص ص60-63-.

4- المجالس المتخصصة: وهي عبارة عن ثلاثة مجالس يتخصص كل منهما في مهمة محددة:

- مجلس لشؤون التجارة الدولية في السلع.
- مجلس لشؤون التجارة الدولية في الخدمات.
- مجلس لشؤون حماية الملكية الفكرية.

تعمل هذه المجالس تحت إشراف المجلس العام وتقوم بكافة المهام التي تحددها الاتفاقيات الخاصة بكل مجلس وكذلك المهام التي يحددها المجلس الأعلى، وتكون عضوية هذه المجالس مفتوحة لجميع الأعضاء التي ترغب بالمشاركة بها.

5- اللجان الفرعية: وتتكون اللجان الفرعية من كل من:

- لجنة التجارة والتنمية، وتقوم بدراسة دورية لتطبيق أحكام اتفاقية التجارة لصالح الدول النامية.
- لجنة قيود ميزان المدفوعات.
- لجنة الميزانية والمالية والإدارة.

وتقوم هذه اللجان بكافة المهمات التي حددتها لها الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها وبخاصة الاتفاقيات متعددة الأطراف، كما تقوم بكافة المهمات الإضافية التي يعهد إليها بها المجلس العام، وقد أقر المؤتمر الوزاري إمكانية إنشاء لجان فرعية أخرى كلما دعت الحاجة لذلك، وتكون عضوية اللجان الفرعية مفتوحة لكل من يرغب من الدول الأعضاء.

5- السكرتارية: وتتضمن جميع الموظفين في المنظمة إضافة إلى المدير العام الذي يعينه المؤتمر الوزاري ويحدد له سلطاته وصلاحياته، ولا يجوز للمدير العام أو الموظفين أن يقبلوا عند قيامهم بواجباتهم أي تعليمات من أي حكومة أو جهة خارج المنظمة، والشكل الموالي يوضح الهيكل التنظيمي المنظمة.

المخطط رقم (1) : الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة

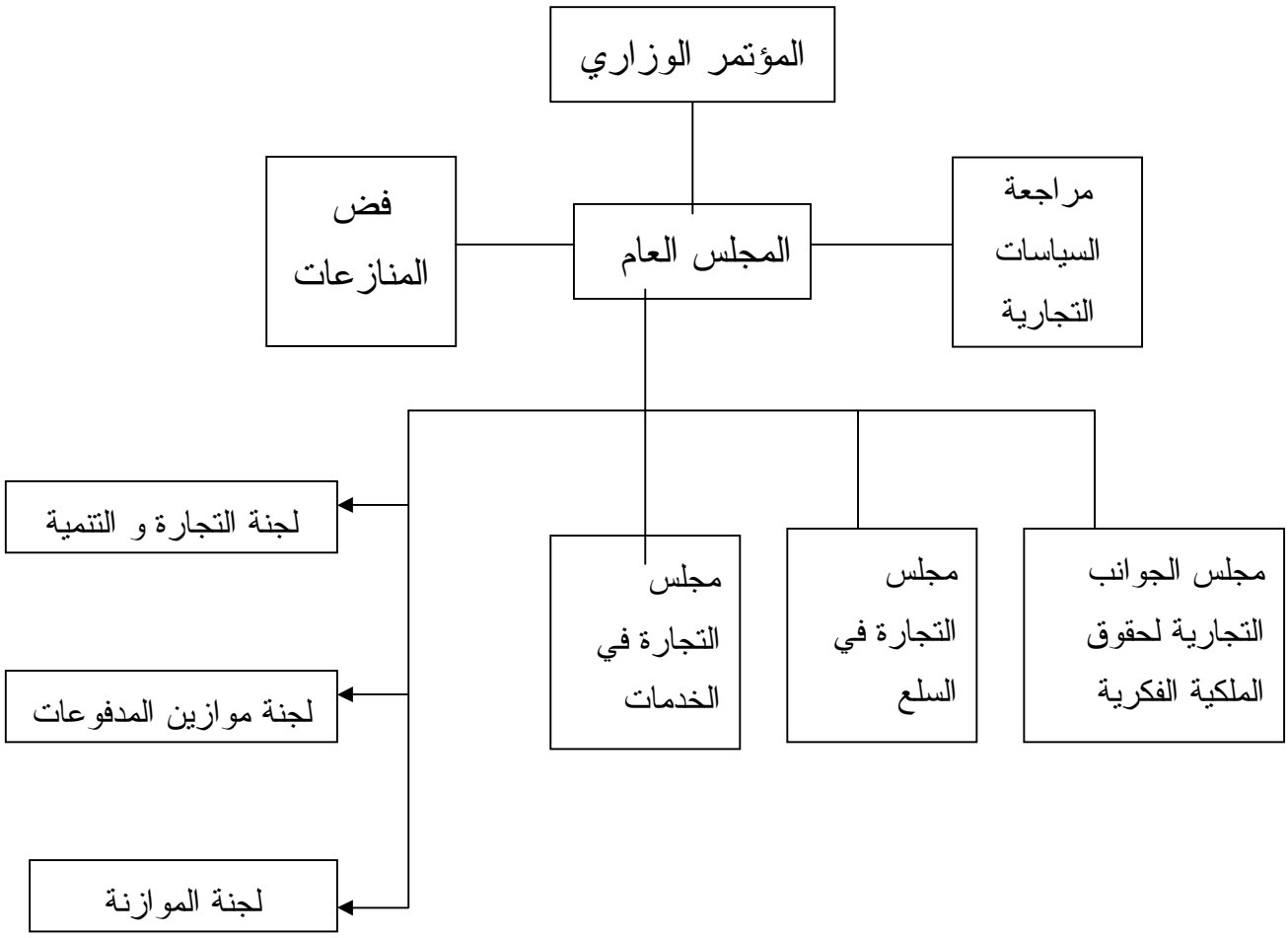

المصدر : عبد الفتاح مراد. **منظمة التجارة العالمية والعولمة والأقلمة**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، د س ن، ص522.

المطلب الثاني: دور OMC في تحرير التجارة الدولية

جاءت المنظمة العالمية للتجارة كنظام مؤسساتي يؤطر وينظم لقواعد ومبادئ الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة، فهي تعمل على وضع وفرض سياسات التحرير التجاري كامتداد طبيعي لـــ GATT، وذلك من خلال المهام المنوطة بها والأهداف التي تسعى لتحقيقها.

الفرع الأول: مهامOMC

جاءت الوظائف والمهام الموكلة للمنظمة كما حددتها المادة الثالثة من اتفاقيات أورجواي وهي على النحو التالي : [1]

- متابعة تنفيذ وإدارة أعمال الاتفاقية الخاصة بجولة أورجواي والموقعة في مراكش والعمل على تحقيق أهدافها، كما توفر الإطار اللازم لإدارة وتنفيذ الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف.
- تقوم المنظمة بإدارة آلية مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء ومدى انسجامها مع ما تم الاتفاق عليه في مؤتمر مراكش.
- تسوية المنازعات الدولية فيما يتعلق بالمعاملات التجارية وتسويتها وفق الأسس التي حددتها اتفاقيات GATT.
- متابعة المفاوضات الدولية لتحرير التجارة الدولية متعددة الأطراف، بما يتضمنه ذلك من إدارة القواعد والقوانين والإجراءات التي تحكم وتنظم التجارة الدولية.
- تتعاون مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير لتحقيق أكبر قدر ممكن من الانسجام والتوازن في عملية صنع ولصياغة السياسات الاقتصادية الدولية الشاملة.
- تمثل الإطار القانوني حيث تعمل على وضع القواعد والقوانين، وقالت [2] "Béatrice Marre" بدون قانون فإن العولمة تسير وفق قاعدة الأقوى، وسحق الأضعف،وسلب الموارد الطبيعية.

الفرع الثاني: أهداف OMC

إن الهدف الرئيسي للمنظمة والذي يدور في فلكه عدة أهداف أخرى يتمثل في تحرير التجارة الدولية أي تطبيق نظام حرية التجارة العالمية، أما الأهداف الأخرى التي تدور حوله يمكن إيجازها في النقاط التالية:

1- **إيجاد منتدى للمفاوضات التجارية:** تهدف منظمة التجارة العالمية إلى جمع الدول في شبه منتدى يتباحث الأعضاء فيه في شتى الأمور التجارية ويتفاوضون ضمن جولات متعددة الأطراف لخلق وضع تنافسي عالمي في التجارة الدولية يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد. [3]

2- **تحقيق التنمية:** والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية لجميع الدول وبخاصة النامية، وذلك من خلال الزيادة في الإنتاج والتجارة العالمية والاستخدام الأمثل والتوظيف الكامل للموارد العالمية في إطار التنمية المستدامة.

---

[1] - Michel Ranelli « L'organisation Mondiale du Commerce » Sixième édition, La découverte 2002 Paris P 113

[2] - Béatrice Marre عضو البرلمان الفرنسي في الفترة 1997 - 2002.

[3] - محمد سيد عابد. **التجارة الدولية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، جامعة الإسكندرية، 2001، ص 446.

3- **تحسين مستويات المعيشة:** زيادة رفاهية الدول من خلال زيادة معدلات النمو للدخل الحقيقي وذلك بتعظيم الدخل العالمي الذي بدوره يرفع مستويات الدخل الفردي.

4- **توسيع التجارة الدولية:** توسيع وإنشاء أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي وتوفير البيئة العالمية المناسبة والملائمة للتنمية المستدامة والزيادة في حجم التجارة والاستثمار.

5- **إدماج الدول النامية:** إشراك الدول النامية وإدماجها في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، من خلال مشاركتها في التجارة الدولية. [1]

6- **تنفيذ اتفاقية لأورغواي:** تنظيم زيادة التبادل التجاري الدولي وفق أسس وقواعد اتفاقيات لأوروغواي.

مما لاشك فيه ومن خلال استعراضنا للأهداف والمهام الرئيسية لمنظمة التجارة العالمية يبدو واضحا ما لهذه المنظمة من الدور البارز في إدارة منظومة الاقتصاد العالمي، ولعل هذا الدور يكمن في تسير السياسات التجارية نحو الحرية ورفع القيود وإلغاء السياسات الحمائية عل التجارة الدولية، من خلال شروط العضوية فيها والتي تقضي بالالتزام التلقائي واللامشروط بكافة مبادئها وأحكام جميع اتفاقياتها.

المطلب الثالث: OMC كأداة لمراجعة السياسات التجارية

لقد شهد النظام التجاري الدولي في المرحلة السابقة لقيام المنظمة العالمية للتجارة مرحلة من الفوضى بدأت ملامحها تظهر مع انهيار نظام بروتن وودز لأسعار الصرف الثابتة وتحوله إلى الأسعار العائمة، وما تلاها من أزمة الطاقة والارتفاع المذهل لأسعارها، وأزمة المديونية، وتفشي الكساد التضخمي في أغلب الدول الصناعية، الأمر الذي أدى إلى ظهور موجة جديدة من السياسات الحمائية في هذه الدول وسعت كل دولة منها إلى فرض أقصى حماية لصناعاتها، واتخذت ما شاءت من تدابير وإجراءات لبلوغ ذلك من دون أن تراعي مصالح الدول الأخرى، مما هدد بنشوب حرب تجارية.

جاءت المنظمة العالمية للتجارة تجسيدا لفلسفة معينة ورؤية واضحة للتجارة الدولية، قائمة على الفلسفة الليبرالية التي ترى في سياسات الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية الوسيلة المثلى لتوزيع الموارد ومن شأنها تحقيق أكثر تقدم ورفاهية للمجتمع الدولي ككل.

لقد أنيط بالمنظمة العالمية للتجارة الإشراف على تنفيذ الاتفاقيات التجارية الدولية ومتابعة ومراقبة السياسات التجارية للدول الأعضاء حتى تضمن اتفاق هذه السياسات مع التزامات الدول الأعضاء في إطار المنظمة.

[1] - حشماوي محمد. **الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية**، مرجع سابق، 2006، ص146.

الفرع الأول: جهاز مراجعة السياسات التجارية

حتى تتمكن المنظمة من تحقيق هدفها في تحرير التجارة، تمت هيكلتها بصفة وبشكل يسمح لها بفحص ومراقبة ومراجعة السياسات التجارية للدول، ويعد جهاز مراجعة السياسة التجارية أحد الأجهزة المستحدثة، ففي ظلGATT كانت اجتماعات الأطراف المتعاقدة تمثل نوعا من الاستعراض العام للسياسة التجارية للدول الأعضاء، غير أنه لم يكن هناك إطار تنظيمي محدد يحكمها. [1]

وبموجب المادة الرابعة من اتفاقية مراكش تم إسناد مهمة مراجعة السياسة التجارية للمجلس العام، فقد نصت هذه المادة:"ينعقد المجلس العام حسبما يكون ذلك مناسبا للاضطلاع بمسؤوليات جهاز مراجعة السياسة التجارية المشار إليها في آلية مراجعة السياسة التجارية".

وتشجع هذه الآلية على المزيد من الشفافية فيما يتعلق بإعداد السياسة التجارية الوطنية فعلى الدول الأعضاء الاعتراف بالأهمية الراسخة للشفافية المحلية في اتخاذ القرارات الحكومية في الأمور المتعلقة بالسياسات التجارية، سواء بالنسبة لاقتصاديات الدول الأعضاء أو للنظام التجاري متعدد الأطراف، ولا يقف الأمر على مجرد الاعتراف، بل على الدول الأعضاء الالتزام بها وتعزيزها على أساس طوعي. [2]

الفرع الثاني: إجراءات المراجعة

ينشأ جهاز مراجعة السياسة التجارية، ويعين له رئيسا، ويضع خطة لعرض السياسية التجارية للدول، وله أن يناقش تقارير الأعضاء عن المستجدات ويحيط بها علما حيث يقدم كل عضو تقارير منتظمة إلى الجهاز ويتضمن التقرير الكامل وصف السياسات والممارسات التجارية التي يتبعها العضو وكذا جميع جوانب السياسات التجارية التي تشملها الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف، ويبنى الجهاز عمله على الوثائق التالية:

- تقرير كامل مقدم من العضو المستعرض.
- تقرير تعده الأمانة على مسئوليتها بناء على المعلومات المتاحة لها وتلك التي يقدمها العضو المعني وتلتمس الأمانة توضيحات من الدولة بشأن سياساتها التجارية.

وينشر تقرير العضو وتقرير الأمانة، إضافة إلى محضر اجتماع الجهاز فورا بعد انتهاء إجراءات المراجعة وترسل هذه الوثائق إلى المؤتمر الوزاري للإحاطة والعلم بما جاء فيها.

ويقوم جهاز استعراض السياسة التجارية أيضا بإعداد عرض شامل لتطورات البيئة التجارية الدولية التي لها تأثير على نظام التجارة المتعدد الأطراف، ويكون العرض مصحوبا بتقرير فوري من المدير العام يدرج به الأنشطة الرئيسية للمنظمة ويبرز مسائل السياسات المهمة التي تؤثر على النظام التجاري. [3]

---

[1] - مصطفى سلامة. **قواعد الجات، الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارية**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، القاهرة،1997، ص61.

[2] - الملحق رقم (3) لاتفاقية مراكش،لآلية مراجعة السياسة التجارية،الفقرة ب.

[3] - سمير محمد عبد العزيز. **التجارة العالمية و جات 94**، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية،1997.،ص456.

المطلب الرابع: المؤتمرات الوزارية للمنظمة وتأثيرها على السياسات التجارية

تعتبر مؤتمرات منظمة التجارة العالمية أعلى سلطة في أجهزة المنظمة وإحدى الآليات لتحقيق وتطبيق نتائج جولة لأوروجواي، وينص اتفاق المنظمة على عقد المؤتمر الوزاري مرة على الأقل كل سنتين لبحث القضايا المطروحة وتقييم ما طبق من أهداف المنظمة بخصوص تحرير التجارة الدولية واتخاذ القرارات الضرورية في هذا الشأن.

الفرع الأول: المؤتمر الوزاري الأول في سنغافورة في ديسمبر 1996

هذا المؤتمر استهدف مراجعة درجة التزام الدول الأعضاء بتطبيق الاتفاقية، وكان أهم ما تناوله من موضوعات التجارة والبيئة العلاقة بين التجارة والاستثمار، التجارة ومعايير العمل، الشفافية في المشتريات الحكومية، العلاقة بين التجارة وسياسات المنافسة، وإجراءات تسهيل التجارة.

ويلاحظ أن الموضوعات الست أو القضايا الرئيسية التي طرحت في المؤتمر الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية في سنغافورة 1996، كلها موضوعات مطروحة من الدول المتقدمة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وكلها موضوعات أو معظمها موضوعات تمس المصالح الاقتصادية العليا للدول النامية، وكأن هذا المؤتمر تحول إلى مواجهة وجه لوجه بين الدول المتقدمة ومصالحها والدول النامية ومحاولتها الدفاع عن مصالحها هي الأخرى.

آثار مؤتمر سنغافورة على السياسات التجارية: حمل البيان والإعلان الختامي لمؤتمر سنغافورة نقاط رئيسية كان لها الأثر على سياسات التجارة الدولية، أهم هذه النقاط: [1]

- ضرورة العمل على استكمال المفاوضات حول بعض المسائل التي لم يتم الانتهاء منها في المفاوضات الخاصة بتحرير التجارة في الخدمات.
- استمرار عمل لجنة التجارة والبيئة في بحث المسائل المتعلقة بالربط بين تحرير التجارة والتنمية الاقتصادية وحماية البيئة.
- رفض استخدام معايير العمل كأداة حمائية وتفويضه إلى منظمة العمل الدولية.
- إعطاء أولوية للتنفيذ الجاد لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية والالتزامات التي قدمتها الدول المختلفة للمنظمة في هذا الإطار.
- وضع عدد من الإجراءات الخاصة بتوفير معاملة تفضيلية للدول الأقل نموا نظرا لتضررها من تحرير التجارة العالمية.

[1] - عبد المطلب عبد الحميد. **النظرية الاقتصادية**، مرجع سابق، ص ص350ـ351.

الفرع الثاني: مؤتمر جنيف الوزاري

انعقد في مدينة جنيف السويسرية عام 1998 حيث تم إدراج موضوعين للمناقشة فيه هي التركيز على حسن تنفيذ اتفاقيات جولة أوروجواي والتجارة الالكترونية.

إذن هذا المؤتمر على خلاف مؤتمر سنغافورة السابق تناول موضوعات جديدة في نقاشاته لم يسبق لها أن عرضت في المؤتمر الوزاري الأول، فإضافة إلى التجارة الالكترونية وحسن تنفيذ اتفاقات جولة أوروجواي، نجد أيضا موضوعات أخرى مثل مدى التناسق الموجود بين منظمة التجارة العالمية والمنظمات الدولية الأخرى كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، بالإضافة إلى مدى الشفافية الموجودة في عمل المنظمة، وخفض التعريفة الجمركية على السلع الصناعية، واتفاقية التجارة الإقليمية وموضوع التجارة والمديونية ونقل التكنولوجيا.

آثار مؤتمر جنيف على السياسات التجارية: حمل البيان والإعلان الختامي لمؤتمر جنيف نقاط رئيسية كان لها الأثر على سياسات التجارة الدولية، أهم هذه النقاط:

- التأكيد على ضرورة الالتزام بتنفيذ الاتفاقيات التي أسفرت عنها جولة لأورجواي مع إجراء تقييم لذلك التنفيذ.
- رفض طرح موضوع معايير العمل حتى على مجموعة العمل، حيث رفضت الدول النامية طرح هذا الموضوع نهائيا.
- تكليف المجلس العام للمنظمة بتنفيذ برنامج الإعداد للاجتماع الوزاري.

الفرع الثالث: المؤتمر الوزاري الثالث "مؤتمر سياتل 1999

انعقد هذا المؤتمر في مدينة سياتل الأمريكية خلال الفترة الممتدة ما بين 30 نوفمبر 1999 وديسمبر1999 فقد انطلقت مع بداية المؤتمر جولة جديدة من المفاوضات، قرر لها أن تستمر لمدة 3 سنوات، حيث تنتهي مع نهاية عام 2003 وقد عرفت هذه الدورة باسم "دورة الألفية"، وأهم الموضوعات التي تناولها هذا المؤتمر قطاع الزراعة واستكمال تحريره، وقطاع الخدمات ومراحل تحريره، وكذلك قضية المنتجات والملابس الجاهزة وقضايا ربط التجارة بمعايير العمل والبيئة، بالإضافة إلى قضية التجارة الإلكترونية، والمسائل الخاصة بمشاكل تنفيذ نتائج جولة أورجواي، وقضايا دعاوى الإغراق.

آثار مؤتمر سياتل على السياسات التجارية: لم تكل جهود مؤتمر سياتل بالنجاح فلم يخرج بإعلان نهائي يتضمن مختلف النقاط والقواعد التي تحدد سياسات التجارة الدولية وذلك راجع لعدة أسباب منها : [1]

- الخلافات والصراعات بين أعضاء المنظمة ورفض كل طرف تقديم التنازلات قبل الحصول على مكاسب.
- صعوبة التوفيق بين مصالح المشاركين وخاصة في المسائل المتعلقة بالزراعة ومحاربة الإغراق.

[1] - سمير صارم. **معركة سياتل حرب من أجل الهيمنة**، دار الفكر، بيروت 2000،ص 69.

- الأزمة المالية التي أصابت دول جنوب شرق آسيا سنة 1997.
- تباطؤ معدلات النمو العالمي فيما يخص الناتج العالمي والتجارة الدولية.

الفرع الرابع: المؤتمر الوزاري الرابع "مؤتمر الدوحة 2001

وهو رابع مؤتمر وزاري لمنظمة التجارة العالمية وقد عقد خلال الفترة الممتدة بين 9 إلى 14 نوفمبر 2001 في عاصمة دولة قطر الدوحة، وقد بلغ عدد الدول المشاركة فيه نحو 142 دولة، هذا إضافة إلى حضور حوالي 300فرد من منظمات دولية وقد بلغ عدد الدول النامية المشاركة فيه 99 دولة تمثل حوالي70% من دول الأعضاء في المنظمة و11 دولة عربية، هذا وقد شهد المؤتمر انضمام الصين للمنظمة، وقد جاء هذا المؤتمر بعد مؤتمر سياتل الذي أصيب بفشل كبير، لذا كان لابد من العمل على إنجاح هذا المؤتمر فالنظام التجاري متعدد الأطراف ليس باستطاعته تحمل فشل آخر ولذا فقد سعى المؤتمر إلى تحقيق الأهداف التالية: [1]

- توفير كل الظروف الملائمة التي من شأنها إنجاح هذا المؤتمر.
- المحافظة على المنظمة العالمية للتجارة وتحسين آلياتها.
- فتح الطريق أمام جولات جديدة للمفاوضات من اجل تكريس معالم نظام عالمي جديد.

أهم القضايا والموضوعات التي طرحت في مؤتمر الدوحة هي تجارة السلع الزراعية، قضية البيئة، تجارة المنسوجات، الصحة العامة وحقوق الملكية الفكرية، وكذلك علاقة التجارة الدولية بالاستثمار، والمنافسة والمشتريات الحكومية.

آثار مؤتمر الدوحة على السياسات التجارية: حمل البيان والإعلان الختامي لمؤتمر الدوحة نقاط رئيسية كان لها الأثر على سياسات التجارة الدولية، أهم هذه النقاط:

- الاتفاق على المسائل المتعلقة بالتنفيذ فيما يخص موضوعات برامج العمل الموسع.
- الالتزام بإجراء مفاوضات شاملة حول الملف الزراعي وكذا مفاوضات التجارة والخدمات وكذا المسائل المتعلقة بحركة وانتقال الأشخاص الطبيعيين.
- الموافقة على إجراء مفاوضات تقليل أو إلغاء الرسوم على منتجات التصدير ذات الأهمية للدول النامية.
- تمت الموافقة على بدء المفاوضات بخصوص العلاقة بين قواعد منظمة التجارة العالمية والبيئة.
- تمت الموافقة على بحث العلاقة بين التجارة والديون والتمويل.

الفرع الخامس: مؤتمر هونغ كونج

انعقد هذا المؤتمر في ديسمبر 2005 بـــ هونغ كونج الصينية، وحظي بمشاركة 149 دولة عضوة في المنظمة حيث توصل الأعضاء إلى اتفاق هزيل، و لم يتمكن من إطلاق جولة مفاوضات جديدة كما كان يتوقع.

[1] - عبد الحميد عبد المطلب، **النظرية الاقتصادية**، مرجع سابق ص 438..

لم تكن لنتائج هذا المؤتمر تأثير كبير على السياسات التجارية كونها لم تأتي بالجديد، وبقيت آمال كل الدول قائمة في تنفيذ قرارات مؤتمر الدوحة الذي يشكل اتفاق الحد الأدنى بين الدول النامية والدول المتقدمة.

خلال دراستنا لهذه المؤتمرات التي تجسد تطبيق اتفاقيات جولة لأوروغواي يمكن القول أن العالم مقدم على جولة جديدة من المفاوضات التجارية ستكون أكثر تعقيدا وأكثر صعوبة وربما تستمر إلى أجل غير محدد، لأن الخلافات الحقيقية ستظهر عند المفاوضات الفعلية حول التفاصيل.

خلاصة الفصل:

وفقا للنظرية الكلاسكية ونظرية التحرير التجاري المحدثة، فإن التجارة الحرة مثالية فقط إذا ما توفرت شروط المنافسة التالية: من صغر وتعدد الوحدات الاقتصادية (غياب احتكار والتكتلات) وتوفر المعلومات الكاملة عن الأسواق والقدرة على الوصول إليها وتوفر التمويل المناسب وتجانس السلع وغياب الآثار الاستهلاكية والإنتاجية النافعة والضارة...إلخ، من الناحية الواقعية مثل هذه الشروط غير متحققة كليا أو جزئيا وخاصة في المجتمعات الريفية الزراعية في غالبية الدول النامية.

كما أن تأثير النظام التجاري العالمي الجديد على الدول كان ولا يزال مثار للجدل بين الباحثين والاقتصاديين فمنهم من يرى أن هذا النظام سوف تستفيد منه الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، ومنهم من يري أنه سوف يؤدي إلى تحقيق مصالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية، حيث أن التغيرات في مجال التجارة وفي اتجاهاتها العالمية وتأثيراتها على الاستثمارات الأجنبية المباشرة سوف تكون لها انعكاساتها المباشرة على التجارة الخارجية للدول النامية، وهو ما سوف نحاول التعرف عليه في الفصول اللاحقة.

الفصل الثاني

الفقر والتنمية المستدامة في الدول النامية

الفصل الثاني: الفقر والتنمية المستدامة في الدول النامية

شهد النظام العالمي الجديد تصاعد موجة العولمة الاقتصادية التي كانت بوادرها بدأت في السبعينات من القرن العشرين، وخلق هذا الوضع نظاما لتنافس تجاري غير متكافئ بين الدول المتقدمة ودول العالم النامي الأمر الذي عمق من تبعية الأخيرة للأولى، ودمر فرص النمو والتنمية بالدول النامية.

كما جاء أيضا ليشهد اتساع مساحة الفقر في العالم، الأمر الذي يضع علامات استفهام كبيرة حول البنود الرئيسية التي تتضمنها أجندة النظام العالمي الجديد، إذ أنه لا يمكن الوفاء في ظل تصاعد موجة الفقر بالحاجات الأساسية لنسبة كبيرة من سكان العالم.

وسنعرج في هذا الفصل على دراسة الفقر والمفاهيم النظرية المتعلقة بموضوعه، وواقع الظاهرة وتفاعلها مع عملية التنمية في الدول النامية، كما نبرز واقع التنمية المستدامة في الدول النامية ومساهمتها في معالجة ظاهرة الفقر.

المبحث الأول: الأساس النظري لظاهرة الفقر

شهدت الفترة منذ منتصف الثمانيات من القرن الماضي عودة الاهتمام بقضايا الفقر على مستوى العالم وفي الدول النامية على وجه الخصوص، هذا وقد عبر عن هذا الاهتمام المتجدد بقضايا الفقر في المؤتمرات التي تعقدها الأمم المتحدة في مختلف المجالات.

إن ظاهرة الفقر ليست بالظاهرة الجديدة على الدارسين والباحثين، فهي قديمة قدم الإنسانية، بل ولا تزال رغم التحولات الجذرية في الوسائل التكنولوجية، تعايشها إلى يومنا هذا، حتى أنها أصبحت تشكل إحدى أهم مشكلات العصر، وإحدى أهم انشغالات الاقتصاديين والسياسيين على حد سواء.

المطلب الأول: مفهوم الفقر وأنواعه

إن المفاهيم المتعلقة بتعريف الفقر متعددة ومتنوعة، وتشعبت أنواعه وبالتالي تطورت المؤشرات المعتمدة في تقييمه بحكم تطور حاجيات الفرد والمجتمع وتباين مستويات المعيشة.

الفرع الأول: مفهوم الفقر

من المسلم به عدم وجود تعريف موحد للفقر يقبله الجميع، وإنه لمن المثير حقا للانتباه أن لا نجد مفهوما "للفقر" وتعريفا علميا دقيقا، رغم أنه كان السبب في العديد من الثورات الاجتماعية والتغيرات الكبرى والاضطرابات السياسية.

كما أن مفهوم الفقر هو نسبي بمعنى أن مفهوم الفقير قد يتغير من زمن إلى آخر ومن مجتمع إلى آخر، كما يختلف حسب وجهات نظر الباحثين والدارسين حول ظاهرة الفقر الصعبة والمعقدة ولها أبعاد متعددة ومتنوعة اقتصادية، سياسية، اجتماعية، ثقافية وبيئية.

ففي الماضي القريب كان الفقر يعرف بعدم كفاية الدخل لشراء الحد الأدنى من السلع والخدمات، واليوم يُفهم هذا المصطلح عادة بصورة أوسع على أنه يعني عدم توفر القدرات الأساسية للعيش الكريم، ويسلم هذا التعريف بالسمات الأوسع للفقر، مثل الجوع، وتدني مستوى التعليم، والتمييز، والضعف، والاستبعاد الاجتماعي، وهكذا يتضح أن مفهوم الفقر متعدد الأبعاد.

والمعاني التي يدل عليها الفقر لغة تتلخص في النقص والحاجة، فالفقير إلى الشيء لا يكون فقيرا إليه إلا إذا كان في حاجة إليه لغيابه تماما أو لوجوده دون مستوى الحاجة، والمعنى السائد الذي يتبادر إلى الذهن قبل غيره هو نقص المال الذي يمكن من تحقيق الحاجات من مأكل وملبس ومسكن وما إلى ذلك.

ونجد من قسم تعريف الفقر إلى تعريف كمي وآخر كيفي، التعريف الكمي للفقر يتعلق بانخفاض الدخل إلى مستوى أدنى للمعيشة يعتبر من لا يحصل عليه من ضمن الفقراء ويسمى خط الفقر، بحيث لا يستطيع الفرد

تلبية حاجياته الأساسية، أما التعريف الكيفي والذي يركز على رفاهية الفرد من خلال تحقيق ملكية السلع والمنفعة والقدرات الإنسانية. [1]

وعليه فإن الفقر لا يقتصر على انخفاض الدخل وعدم تلبية الحاجات الأساسية بل يشمل كذلك التهميش وعدم الحصول على الرعاية الصحية والتعليم المناسب والسكن اللائق وغيرها.

كما عرف الاقتصادي "أمرتي سان" (الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد) ظاهرة الفقر "هو الحرمان من الإمكانيات الأساسية من ضعف وعدم القدرة على المبادرة وغياب الحقوق وفقدان إمكانية التعبير عن الرأي وحق المشاركة في اتخاذ القرار والتصور الحركي". [2]

وعرف البنك الدولي الفقر على انه حالة من الحرمان الإنساني، تتعلق بالفرص الاقتصادية والتعليم والصحة والتغذية بالإضافة إلى نقص الأمن والحقوق السياسية. [3]

ويمكن دمج وجمع كل هذه الأفكار والتعاريف للوصول إلى مفهوم واضح ومحدد للفقر على أنه حالة من الحرمان تتجلى في عدم القدرة على تحقيق مستوى معين من المعيشة من خلال انخفاض استهلاك الغذاء وتدني الأوضاع الصحية والمستوى التعليمي وقلة فرص الحصول عليه وتدني أحوال الإسكان، والعجز عن المشاركة في اتخاذ القرار والحياة السياسية.

الفرع الثاني: أنواع الفقر

للفقر أشكال وأنواع مختلفة، فقد حاولت العديد من الدراسات والبحوث أن تضع تصنيفات محددة لظاهرة الفقر، وقد اتفقت تلك التصنيفات في مجملها على الأنواع والتصنيفات التالية:

1- **الفقر المدقع أو الكلي:** هي حالة من حالات الفقر التي لا يستطيع الإنسان معها الحصول على الحد الأدنى من الحاجات الغذائية الأساسية اللازمة للحصول على الحد الأدنى من السعرات الحرارية لبقائه حيا يزاول نشاطاته الاعتيادية.

2- **الفقر المطلق:** هي حالة من حالات الفقر التي لا يستطيع الإنسان معها الحصول على الحد الأدنى من الحاجات الأساسية الغذائية وغير الغذائية معا. [4]

3- **الفقر النسبي:** عرف البعض الفقر النسبي باعتبار أن من يقل دخله عن الوسيط يعتبر فقيرا فقرا نسبيا في حين عرفه آخرون بأنه الدخل الذي يعادل 40% من مدى الدخل من الأسفل. [5]

---

[1] - منصوري الزين. **الفقر والمؤسسات والتنمية في الوطن العربي**، أعمال المؤتمر السنوي الثامن للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة 2008، ص402.

[2] - سالم توفيق النجفي، د.احمد فتحي عبد المجيد. **السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2008، ص40.

[3] - OECD 2001, The DAC Guidelines Poverty Reduction : International Development, www.oecd.org, consulter le 23/01/2011.

[4] - احمد إبراهيم منصور. **عدالة التوزيع و التنمية الاقتصادية:رؤية إسلامية مقارنة**،مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه، ص 210.

[5] - هشام مصطفى الجمل. **دور الموارد البشرية في تمويل التنمية:بين النظام المالي الإسلامي و النظام المالي الوضعي**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006، ص299.

4- **فقر الدخل:** يعتمد هذا المفهوم بالأساس على الدخل والاستهلاك الذي يميز الفقراء عن غير الفقراء وغالبا ما يتم ربط عدد أفراد الأسرة مع حجم الدخل للأسرة وبناء عليه يتم قياس وقوع الأسرة تحت الفقر أم لا. [1]

5- **فقر القدرات والفقر البشري:** وهو عجز الناس (الشباب) عن امتلاك القدرات والمهارات البشرية اللازمة لضمان أساسيات الرفاه الإنساني في كيان اجتماعي ما، شخصا كان أو أسرة أو مجتمعا محليا.

6- **الفقر الاجتماعي:** يتجاوز عدم المساواة الاقتصادية الناتجة عن نقص الدخل والممتلكات وانخفاض مستوى المعيشة ليشمل بشكل أوسع عدم المساواة الاجتماعية، والشعور بالنقص والاستغلال.

7- **الفقر البيئي:** وهو يعبر عما هو فوق مستوى خط الفقر، حيث تعيش الأسر في بيوت متخلفة وأصبحت الخدمات المحلية التي تقدم لهم مثل المدارس والمستشفيات ووسائل النقل العام غير مناسبة أو دون المستوى وهم يعيشون حياة سيئة وفي بيئة ملوثة وفقيرة. [2]

8- **الفقر السياسي:** يتجلى في غياب حقوق الإنسان، الإحجام عن المشاركة الايجابية في الحياة السياسية وهدر الحريات الأساسية والإنسانية. [3]

المطلب الثاني: مظاهر الفقر في الدول النامية

الفقر في الدول النامية ظاهرة متعددة الأبعاد تشمل عدة مؤشرات كمية وكيفية، وهو ما يجعل مظاهره متعددة ومتنوعة، منها الاجتماعية، ومنها الاقتصادية.

الفرع الأول: المظاهر الاقتصادية والاجتماعية

تتعدد مظاهر الفقر في طابعها الاجتماعي والاقتصادي في الدول النامية وتختلف من دولة إلى أخرى حسب حجم واتساع ظاهرة الفقر، وتتجلى هذه المظاهر فيما يلي:

1- **البطالة:** تعبر معدلات البطالة المرتفعة عن حالة الاختلال التي يشهدها سوق العمل، كما أن معدلات البطالة في أوساط الشرائح الشابة من المجتمعات النامية مرتفعة، وتتجاوز المقاييس والمعدلات العالمية ولاشك أن تفاقم هذه الظاهرة في المجتمع يفرز جملة من الآثار والانعكاسات الاجتماعية، كما أنها تزيد من حدة الفوارق الاجتماعية والشعور بعدم المساواة بين أفراد المجتمع، فالعمل لا يمثل مصدرا للدخل فحسب بل هو وسيلة لاكتساب دور ومكانة في المجتمع.

---

[1]- غسان أبو حطب، التعليم وسيلة لتمكين الشباب لتجاوز الفقر، www.home.birzeit.edu. تم الاطلاع عليه في 15-01-2011.

[2]- حسين عبد الحميد أحمد رشوان. **الفقر والمجتمع**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2007، ص27 .

[3] - هشام مصطفى الجمل. **دور الموارد البشرية في تمويل التنمية**، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2006، ص 277.

كما أن من أهم مكاسب العولمة يكمن في التقدم التقني الذي يسمح بزيادة إنتاج السلع إلا أنه لا يخلق مناصب عمل جديدة بل قد يتسبب في القضاء على بعضها، حيث أصبح اكتساب التكنولوجيا المتطورة يتم على حساب مناصب العمل.

2- اتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء: إن اتساع الهوة على المستوى العالمي يعني انكماش الثراء في فئة معينة، ففي سنة 2000 تملك الدول المتقدمة 80 % من الدخل العالمي وهي تمثل 20 % من سكان العالم، وبالتالي أصبح العالم تحت سيطرة تلك الدول، ونشير أن التفاوت في الدخل لدى الدول النامية أشد فظاعة حيث فئة قليلة تملك 90 % من الثروات وعامة الناس يتقاسمون 10 % الباقية. [1]

3- **الانفجار السكاني:** يشكل تزايد السكان ضغطا على الموارد والبيئة، كما يؤثر على نوعية الحياة على الكرة الأرضية، خاصة إذا كانت تلك الزيادة تتم بين السكان الذين يعيشون في حالة فقر، كما أن الحياة على الكرة الأرضية لا يمكنها أن تتحمل 6 مليارات نسمة الآخذين في التزايد بحيث سيصبح عدد سكان العالم 10 مليارات نسمة خلال 2025 إذا استمرت معدلات النمو الديموغرافي في هذه الحال. [2]

4- **الديون الخارجية:** تعتبر المديونية إحدى التحديات الرئيسية التي تواجه الدول النامية بحيث أن تسديد الديون وأقساطها يستنزف جزءا هاما من مداخيل الدول المدينة، ويزداد الوضع خطورة إذا كان الاقتراض قصد تسديد فوائد وأقساط الديون السابقة، لذلك تصبح تلك الدول تعاني من حلقة مفرغة مما سوف يساهم في استمرار تفاقم أزمات ومشاكل عديدة وبالتالي تكريس حالة الفقر.

5- التهميش والحرمان: تعاني الدول النامية من عدة مشاكل جوهرية أهمها البطالة والأمية وفقدان الأمن الغذائي والمائي والصحي مما سمح باتساع حدة الفقر.

هذا ويضاف إليه العديد من المظاهر الاجتماعية مثل تفشي الأمراض الاجتماعية، انخفاض المستوى التعليمي والثقافي، انخفاض المستوى الصحي، الانعكاسات السلبية على وضع المرأة والأطفال.

الفرع الثاني: المظاهر السياسية والأمنية

تتمثل المظاهر السياسية والأمنية لمشكلة الفقر في كل من:

1- **الصراعات والحروب:** تشكل الصراعات والحروب عاملا هاما في تفاقم حدة الفقر سواء الداخلية أو الإقليمية خاصة في الدول المتخلفة، ومن أهم آثارها السلبية نجد مشكلة اللاجئين، تدني أوضاع التنمية البشرية خاصة التعليم، الصحة، الإسكان والرعاية الاجتماعية، بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية وتزايد حدة الفوارق الاجتماعية.

---

[1]- راندا جمال. **العولمة وتطورات العالم المعاصر**، مجلة الحوار المتمدن، العدد 2433 تاريخ العدد 13/ 10/ 2008. www.ahewar.org تم الاطلاع عيه في 10/ 11/ 2010.

[2]- علي غربي. **عولمة الفقر**، يوم دراسي تحت عنوان : التحديات المعاصرة، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2002، ص 65 .

2- **فقدان الديمقراطية:** إن الديمقراطية لا تتعايش مع الفقر إذ أن الفئات المهمشة ماديا واجتماعيا لا تجد الوقت اللازم للنشاط السياسي والمشاركة في تنظيمات المجتمع المدني بل تقضي وقتها لإشباع حاجاتها الأساسية.

المطلب الثالث: أسباب وعوامل تفشي ظاهرة الفقر

يعتبر الفقر محصلة تفاعل عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية، لذلك فإن أسباب زيادة حدة الفقر تختلف من مجتمع إلى آخر، وهي تتعلق بالعوامل التالية:

الفرع الأول: الأسباب الاقتصادية والاجتماعية

تتداخل مظاهر الفقر ومسبباته الاجتماعية منها والاقتصادية، إلا أنه يمكن أن نميز مجموعة الأسباب التالية:

1- **الأسباب الاقتصادية:** تظهر من خلال [1]

- ظاهرة التضخم وانخفاض القدرة الشرائية.
- انخفاض الدخل والادخار والاستثمار.
- التبعية الاقتصادية للبلدان المتقدمة المسيطرة على الأسواق العالمية.
- سوء توزيع الدخل والثروات، والاستغلال اللامتوازن للموارد.
- بعض الأزمات الاقتصادية في بعض المجتمعات التي تؤثر عن طريقها على أفراد المجتمع، مثل عدم الاستفادة من الموارد التي تساعد على رفع المستوى الاقتصادي للبلد أو المجتمع.
- التطورات الاقتصادية الدولية مثل الـ "GATT" والعولمة والخصخصة والتمويل الاقتصادي ولا يعتبر ذلك نجاحاً اقتصادياً في بعض المجتمعات وإنما سيعمق مشكلة الفقر.
- عدم الاهتمام بتكوين علاقات جيدة مع العالم الخارجي للمجتمع لتبادل الأنشطة التجارية بين المجتمعات.

2- **الأسباب الاجتماعية** تتعلق بالنمو الديمغرافي بحيث نجد النمو السريع للسكان بوتيرة أكبر من معدلات النمو في الناتج الداخلي الخام، وشدة التفاوت في توزيع الدخل، بالإضافة إلى الأوضاع المتدهورة في الريف مما دفع بالكثير من سكان الأرياف الهجرة إلى المدن مشكلين بذلك ظاهرة البيوت القصديرية أين يشتد التهميش والحرمان، و اللامساواة حيث أنه كلما زاد انتشار العولمة كلما ازدادت اللامساواة بين الشعوب، وحتى داخل الأمم الغنية نفسها فإن الهوة بين الأغنياء والفقراء زادت اتساعا. [2]

---

[1]- فريد كورتل. **الفقر: مسبباته، آثاره وسبل الحد منه، حالة الجزائر**، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، الفقر والتعاون، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة تلمسان، العدد 02، 2003، الجزائر، ص 182.

[2] - بلقاسم سلاطنية، سامية حميدى. **العنف والفقر فى المجتمع الجزائري**، دار الفجر للنشر والتوزيع ،القاهرة،2008،ص97.

الفرع الثاني: الأسباب السياسية والأمنية

تتمثل في مخلفات الاستعمار والصراعات الداخلية التي أدت إلى عدم الاستقرار السياسي الذي انعكس سلبا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي، كما أن التوزيع الجغرافي لبعض البلاد قد يؤثر على مستوى المعيشة بالنسبة لأفراد المجتمع وذلك بسبب قلة الموارد المتاحة للأفراد وبالتالي يؤثر على مستوى المعيشة نظرا لسوء التوزيع الجغرافي. [1]

نجد أيضا الحرب قد تؤثر على مستوى معيشة الفرد وتجعله يعيش في مستوى أدنى للمعيشة وذلك لأن الحروب تؤثر على النشاط الاقتصادي وعلى الموارد الموجودة والحصار الذي يفرض على أي بلد وعلى الأفراد أيضا لأنه يوقف أي نشاط أو استثمار وبالتالي لا يجد أفراد المجتمع أمامهم إلا الموارد المتاحة لهم وبالتالي يصلوا إلى مرحلة الفقر المطلق وهي عدم القدرة على إشباع الحاجات الأولية (كالمأكل – والملبس).

ونجد أيضا أن بعض السياسات في بعض المجتمعات تكون السبب في ظهور ظاهرة الفقر والتي ترجع إلى امتلاك بعض من أفراد المجتمع الثروات وأيضا السلطة والبعض الآخر لا يستطيع أن يملك شيئا من هذا.

المطلب الرابع: طرق ومؤشرات قياس الفقر

تتعدد طريق وأساليب قياس الفقر وتختلف من دراسة إلى أخرى، إلا أنها تجتمع حول أهمية قياسه والتي تكمن في التعرف على الفقراء ومعرفة أماكن تواجدهم، والتعرف على خصائصهم الديموغرافية ومستوياتهم التعليمية والصحية، بهدف وضع الخطط والسياسات الرامية إلى انتشال هؤلاء الفقراء من حالة الفقر إلى اللافقر.

الفرع الأول: أسلوب خط الفقر

يعد الاعتماد على أسلوب خط الفقر أحد الأساليب الأوسع استخداما لقياس واستخدام معدل الفقر التي يعتمد عليها البنك الدولي، كونه يرتبط بتحديد المستوى الأدنى للرفاهية وبالتالي يسمح بإجراء المقارنات بين الأقاليم عبر الزمن، إلا أن مشكلة اعتماد خط الفقر لغرض المقارنات يتمثل في اختلاف الأسعار بين الأقاليم (الريف والحضر، دول متقدمة ومتخلفة) إضافة إلى اختلاف نماذج الاستهلاك، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن التغيرات التي تطرأ على مستوى الرفاهية نتيجة للتغيرات الحاصلة في السياسات الاقتصادية أو الاجتماعية قد تولد مقارنات خاطئة فيما لو تم الاعتماد على خط الفقر المحدد قبل هذه التغيرات، مما يتطلب إجراء التغيرات اللازمة في خط الفقر وعليه فإن إحدى طرائق قياس الفقر تتمثل بتحديد أعداد الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر ومن ثم تحديد نسب الفقراء إلى إجمالي السكان، ويجود أنواع عديدة من خطوط الفقر يتطلب تحديد رؤية واضحة لتلك الأنواع: [2]

---

[1] - سلطان بلغيث.**الآليات الاجتماعية لتفشي ظاهرة الفقر في الجزائر**، مجلة علوم انسانية، السنة الرابعة: العدد 32: 2 جانفي WWW.ULUM.NL2007. تم الاطلاع عليه في 23 /11/ 2010 .

[2] – سالم توفيق النجفي، د احمد فتحي عبد المجيد. **السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي**، مرجع سابق، ص46.

1- **خط الفقر المدقع**: يعرف خط الفقر المدقع على أنه مستوى الدخل أو الإنفاق اللازم للأسرة أو الفرد لتأمين الحاجات الغذائية الأساسية، التي تؤمن له السعرات الحرارية اللازمة لممارسة نشاطاته الاعتيادية اليومية.

2- **خط الفقر المطلق**: يعرف خط الفقر المطلق على أنه مستوى الدخل أو الإنفاق اللازم للأسرة أو الفرد لتأمين الحاجات الغذائية وغير الغذائية الأساسية، والحاجات غير الغذائية الأساسية هي التي تتعلق بالمسكن والملبس والتعليم والصحة والمواصلات.

3- خط الفقر النسبي: يعتبر من الطرق غير المباشرة ويتم تقدير خط الفقر النسبي من خلال بيانات الدخل وحسب التعريف الذي يتفق عليه للفقر النسبي، فمن الممكن أن يكون خط الفقر النسبي القيمة الفاصلة بين دخل الفقراء ودخل غير الفقراء.

4- خط الفقر الاجتهادي: ويسمى بخط فقر ليدين (Line Pauvert Leyden)، ويعتمد تقدير هذا الخط على إجابات المستجوبين أنفسهم حيث يطلب منهم تصنيف مستوى دخلهم أو استهلاكهم إن كان أعلى أو أقل أو مطابقا لمستوى الدخل أو الإنفاق الذي يرونه مناسبا ومقبولا اجتماعيا، ويقدر خط الفقر من خلال إجابات الأسر أو الأفراد الذين يعتقدون بأن دخلهم أو إنفاقهم مساويا لمستوى الدخل أو الإنفاق المناسب والمقبول اجتماعيا، وهناك طرق أخرى لتحديد خط الفقر الاجتهادي كالاعتماد على الحد الأدنى للرواتب والأجور أو على الحد الأعلى لمستوى الدخل المعفي من الضريبة.

الفرع الثاني: مؤشرات قياس الفقر

هناك ميزتان يجب توفرهما في مؤشرات الفقر، وهما **بديهية الرتابة وبديهية التحويلات**، أما الميزة الأولى فتعني أن أي انخفاض في دخل الفقير يؤدي إلى زيادة فقره عند ثبات جميع المتغيرات الأخرى (مثل أسعار السلع،...) أما الميزة الثانية فتعني أن تحويل أي جزء من دخل فرد فقير إلى فرد أخر أكثر دخلا لا بد وأن تؤدي إلى زيادة الفقر بشرط ثبات المتغيرات الأخرى، وهناك عدة مؤشرات لقياس الفقر وأهمها مؤشر خط الفقر الذي تم الحديث عنه سابقا، وتكمن أهمية مؤشر خط الفقر لكون العديد من مؤشرات الفقر تعتمد عليه عند تقديرها ومن هذه المؤشرات:

1- **مؤشر نسبة الفقر**: ويعرف بأنه نسبة السكان الفقراء إلى عدد السكان الكلي، وهو من أكثر مؤشرات الفقر شيوعا واستخداما مع أنه لا يعكس الميزتان المطلوبتان في مؤشرات الفقر، ويتم حسابه كالآتي: نسبة الفقر =(عدد الأفراد تحت خط الفقر/مجموع السكان)100x.

2- **مؤشر فجوة الفقر**: ويعبر هذا المؤشر عن مستوى ابتعاد الأفراد عن خط الفقر، ويستخدم في تحديد الموارد اللازمة لإنتشال الفقراء كي يتحولوا من مستوى دون خط الفقر إلى ما فوق خط الفقر،

ولغرض المقارنة يتم حساب هذه الفجوة كنسبة مئوية من القيمة الإجمالية لاستهلاك كافة السكان عندما يكون مستوى استهلاكهم مساو لخط الفقر، نلاحظ أن مؤشر فجوة الفقر يحقق ميزة من الميزات المطلوبة في مؤشر الفقر وهي ميزة الرتابة، فعندما ينخفض الدخل لأي من الفقراء ترتفع فجوة الفقر.

3- **مؤشر شدة الفقر**: يقيس هذا المؤشر مدى التفاوت في درجات الفقر بين الفقراء أنفسهم وبنفس الوقت يقيس فجوة الفقر، ويتم حسابه باعتباره يساوي الوسط الحسابي لمجموع مربعات فجوات الفقر النسبية، ويمكن صياغتها كما يلي: [1]

$$PS= [1/N]\sum_{i=0}^{n}\left[\frac{Z-Yi}{Z}\right]^2 * 100$$

4- معامل لورنز: من المقاييس التي تعنى بقياس عدالة التوزيع بين الأفراد أو الأسر من خلال رسم منحنى بياني، المحور الأفقي فيه يمثل المجموع التراكمي لنسب الأسر أو الأفراد، والمحور العمودي يمثل المجموع التراكمي لنسب الدخل للأفراد أو الأسر، وتأخذ هذه النسب بعد ترتيب بيانات الأسرة (عدد أفرادها، دخلها ومتوسط دخل الفرد بها) تصاعديا نسبة إلى دخل الأسرة أو دخل الفرد، وكلما زاد انحناء منحنى لورنز كلما قلت عدالة التوزيع، ويعتبر توزيع الدخل متساو بين جميع أفراد المجتمع إذا شكل منحنى لورنز خطا مستقيما بين نقطة الأصل والنقطة (1،1) في الرسم البياني للمنحنى.

5- **معامل جيني**: من المقاييس الهامة والأكثر شيوعا في قياس عدالة توزيع الدخل، تعتمد فكرته على منحني لورنز، يمتاز معامل جيني بأنه يعطي قياسا رقميا لعدالة التوزيع، وتتلخص فكرته بحساب المساحة المحصورة بين منحنى لورنز وبين خط المساواة (الخط القطري الواصل بين نقطة الأصل والنقـــطة (1،1) في الرسم البياني) من الشكل رقم(2).

الشكل رقم (2): منحنى جيني

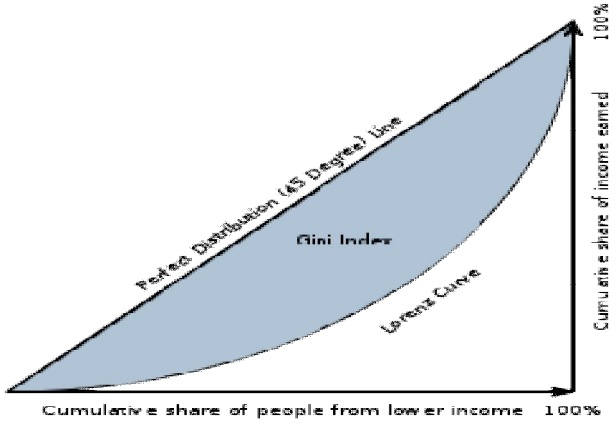

المصدر: ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة أ.د محمود حسن حسني، وآخرون، دار المريخ للنشر، السعودية،2006، ص 208.

[1] - سالم توفيق النجفي،احمد فتحي عبد المجيد. **السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي**، مرجع سابق، ص52

معامل جيني ينحصر بين الصفر والواحد تماما، حيث يكون صفرا عندما ينطبق منحنى لورنز على خط التساوي وتكون المساحة مساوية للصفر ويكون عندها توزيع الدخل متساويا لجميع أفراد المجتمع (التوزيع الأمثل للدخل)، بينما يكون معامل جيني مساويا للواحد عندما ينطبق منحنى لورنز على الخط الأفقي والخط العمودي وتكون المساحة بين خط التساوي ومنحنى لورنز تساوي 0.5 وتكون عندها قيمة معامل جيني مساوية للواحد الصحيح وفي هذه الحالة يكون توزيع الدخل في أسوأ أحواله، أي أنه كلما كانت قيمة معامل جيني صغيرة كلما كانت عدالة توزيع الدخل أفضل. [1]

الفرع الثالث: طرق قياس ظاهرة الفقر على الصعيد العالمي

تعتمد التقارير الدولية قياسا موحدا للفقر على الصعيد العالمي يمكنها من القيام بالمقارنات بين الدول، وقد وضع البنك الدولي رقمين قياسيين يستندان إلى الحد الأدنى من الاستهلاك، ومستوى المعيشة، لقياس الفقر على المستوى العالمي بصورة عامة، والدول النامية بصورة خاصة على أساس أسعار الولايات المتحدة الأمريكية لعام 1985، فالحد الأدنى للدخل هو 275 دولار للفرد سنويا، وهو ما سماه البنك بالفقر المدقع، والحد الأعلى للدخل هو 370دولار للفرد سنويا، وهو ما سماه البنك بالفقر المطلق [2]

كما حدد البنك الدولي خط الفقر العالمي بأنه 1$ و2$ في اليوم حسب تعادل القوة الشرائية Purchasing Power Parity (PPP) خلال عام 1993، ويتم استعمال مقياس1$ في اليوم بالنسبة للدول ذات الدخل المنخفض عادة الدول الإفريقية، ومقياس 2$ في اليوم بالنسبة للدول ذات الدخل المتوسط مثل دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية.

غير أن اعتماد هذا الأسلوب لقياس الفقر على المستوى الدولي انطلاقا من 1 دولار يبدو غير مقنع بالنسبة للكثير من الباحثين وصانعي السياسات والمواطنين، كما انه يوجه رسالة مضللة مفادها أن مكافحة الفقر ليس من أولويات التنمية في الدول النامية، وهناك تفاوتا كبيرا في مستويات التنمية والدخل داخل هذه الدول، مما يجعل اعتماد قياسات موحدة أمرا غير علمي.

[1]- ميشيل تودارو. **التنمية الاقتصادية**، ترجمة أ.د محمود حسن حسني، و آخرون، دار المريخ للنشر السعودية،2006 ص ص107- 208.

[2]- بن ناصر عيسى. **مشكلة الفقر في الجزائر**، مجلة الاقتصاد والمانجمنت، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، العدد 2، مارس 2003، ص202.

المبحث الثاني: التنمية ومحاربة الفقر في الدول النامية

إن دراسة قضية الفقر والتنمية الاقتصادية هي من الدراسات الحديثة نسبيا التي اهتم بها علم الاقتصاد بعد بداية القرن العشرين خاصة في الدول النامية، حيث يرتبط مفهوم الفقر بالتنمية ومدى نجاحها أو إخفاقها في تحقيق أهدافها، وبالتالي إبراز دورها في القضاء على الفقر وتحسين مستوى المعيشة للإنسان، بالإضافة إلى ذلك معرفة الإستراتيجية التنموية المنتهجة لمكافحة مشكلة الفقر في الدول النامية.

المطلب الأول: النمو والتنمية الاقتصادية

يميل البعض إلى المساواة بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي أي استخدامهما كمرادفين، حيث كلاهما يعني التغير إلى الأحسن، ويميل البعض إلى استخدام مصطلح النمو الاقتصادي بشأن الدول المتقدمة اقتصاديا، في حين يستخدم مصطلح التنمية الاقتصادية على الدول الأقل تقدما، إلا أن الأصح والذي نتفق معه هو قيام اختلاف واضح بين المصطلحين لهذا فإن من المفيد أن نوضح تفصيلا مفهوم كل من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

عبارة عن عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن، يعرف أيضا على أنه الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين، وهذه السلع يتم إنتاجها باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية، وهي الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم.[1]

النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي بل لا بد وأن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو لا بد وأن يفوق معدل النمو السكاني، وكثيرا ما يزيد أجمالي الناتج المحلي في بلد ما، إلا أن نمو السكان بمعدل أعلى يحول دون زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي، كما أن الزيادة التي تتحقق في الدخل لا بد وأن تكون على المدى الطويل وليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها ،وعلى ذلك فإننا لا بد وأن نستبعد ما يعرف بالنمو العابر والذي يحدث نتيجة لعوامل عرضية. [2]

وعلى هذا فإن شروط تحقيق نمو اقتصادي تتمثل في:

- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل
- أن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية.
- أن تكون الزيادة على المدى البعيد.

ويتم قياس النمو الاقتصادي باستخدام النسبة المئوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي، وتقارن النسبة في سنة معينة بسابقتها.

---

[1]- د.إبراهيم العيسوى. **التنمية في عالم متغير**، دار الشروق، القاهرة، ط1، 2000 ، ص18 .

[2]- د.محمد عبد العزيز عجيمية،د.إيمان عطية ناصف. **التنمية الإقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية**، قسم الاقتصاد، الاسكندرية، 2000، ص51.

مراحل النمو الاقتصادي: إن النمو في إي مجتمع يسير بموجب مراحل محددة ومتتابعة صنفها " والت روستو " بخمسة مراحل.[1]

1- **مرحلة المجتمع التقليدي:** من أهم سماته غلبة الطابع الزراعي البدائي على الحياة الاقتصادية، سيطرة التقاليد والأعراف الاجتماعية.

2- **مرحلة التهيؤ للانطلاق:** مرحلة انتقالية يتهيأ فيها المجتمع للتخلص التدريجي من مرحلته التقليدية، مع توفر شروط اقتصادية وسياسية واجتماعية معينة لتهيئة مرحلة التهيؤ، فيتحول المجتمع من نظام الاقتصاد المعيشي الزراعي المتخلف إلى نظام معاملات اقتصاد السوق المتقدم.

3- **مرحلة الانطلاق:** القضاء على القوى التي تعترض طريق النمو، وتعبأ فيها طاقات المجتمع بزخم قوي ويشترط روستو توفر شروط أساسية لهذه المرحلة، منها ارتفاع معدل الادخار ومعدل الاستثمار عند المواطنين بنسبة5 %- 10% من صافي الدخل القومي، ثم تنمية قطاع أو أكثر من القطاعات الصناعية.

4- **مرحلة النضج:** زيادة نسبة الاستثمار من10%- 20% من الدخل القومي بحيث تصبح زيادة معدل الإنتاج تفوق نسبة الزيادة في معدل نمو السكان، ثم يبدأ الاقتصاد يزدهر في المجال التجاري الدولي.

5- **مرحلة الاستهلاك الوفير:** يتم انتقال النشاط الاقتصادي إلى قطاع الخدمات وإنتاج السلع المعمرة وتقل نسبة العاملين في القطاعين الزراعي والصناعي التقليدي، وتشهد ارتفاع متوسط دخل الفرد يفوق بكثير معدل ما يحتاجه في إنفاقه على المأكل والمشرب والمسكن، كما يلاحظ زيادة نسبة السكان القاطنين بالمدن وضواحيها بما يترتب عليه بالتالي زيادة تمتع المواطنين بالخدمات الصحية والثقافية والترفيهية.

الفرع الثاني: مفهوم التنمية الاقتصادية

برز مفهوم التنمية Développement في علم الاقتصاد للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه، بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال، ووجدت من المفيد أولا أن نعرض أهم التعاريف للتنمية وأشملها وهي:

[1] - أ.د.حلمي شحادة محمد يوسف. **إدارة التنمية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان -الأردن، ط1، 2001، ص ص32-36.

– التنمية هي عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية وسريعة ومستمرة عبر فترة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد الغير متجددة من النضوب. [1]

– كما يمكن تعريفها بأنها العملية التي بمقتضاها يتم الانتقال بالمجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم، هذا الانتقال يتطلب إحداث العديد من التغييرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي، ويعرفها آخرون بأنها العملية التي بمقتضاها يدخل الاقتصاد الوطني مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي. [2]

– كما يضيف Amarty sen (جائزة نوبل للاقتصاد 1990) " أنه يمكن النظر إلى التنمية على أنها عملية لتوسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها البشر" [3] ومن هذا المنظور تتطلب التنمية القضاء على أهم مصادر عدم الحرية، كالفقر، وانعدام الفرص الاقتصادية، والحرمان الاجتماعي، وإهمال الخدمات العامة ومظاهر القمع بواسطة أجهزة الدولة.

من خلال التعاريف التي أوردناها سالفا يمكن أن نوجز تعريفا شاملا للتنمية الاقتصادية على أنها عملية مجتمعية واعية موجهة نحو إيجاد تحولات في البناء الاقتصادي والاجتماعي، تكون قادرة على تنمية طاقات إنتاجية مدعمة ذاتيا، تؤدي إلى تحقيق زيادة منتظمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد على المدى المنظور، وفي الوقت نفسه تكون موجهة نحو تنمية علاقات اجتماعية سياسية تكفل زيادة الارتباط بين المكافأة وبين كل من الجهد والإنتاجية، كما تستهدف توفير الحاجات الأساسية للفرد وضمان حقه في المشاركة، وتحقيق متطلباته واستقراره في المدى الطويل.

الفرع الثالث: الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية

لم يعد النمو الاقتصادي وحده يعني التنمية، إنما التنمية يجب أن تكون شاملة لشتى جوانب الحـــياة، سواء أكانت اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو سياسية أو غير ذلك، وهذا يعني أن ثمة فرقا بين التنمية والنمو فالتنمية في معناها الشامل تعني بناء " مشروع حضاري متكامل، يتوفر فيه التوازن بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فالتنمية تعتمد في الأساس على جهد منظم، فضلا عن إدارة وتخطيط سليم لتتم عبر ذلك عملية التغيير، سواء كان هذا التغيير اجتماعيا أو اقتصاديا المهم يكون تغييرا نحو الأفضل، على النقيض من ذلك النمو هو العملية الطبيعية والتلقائية التي تحدث في المجتمعات دون تخطيط.

وهناك فرق بين النمو المتمثل في زيادة الإنتاج الاجتماعي الإجمالي أو متوسط دخل الفرد وبين التنمية بمفهومها الشامل التي تكون مترافقة بتغيرات هيكلية في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية خلال حقبة

---

[1] - ميشيل تو داور. **التنمية الاقتصادية**، مرجع سابق، ص200.

[2] - د.محمد عبد العزيز عجيمية، د.إيمان عطية ناصف. **التنمية الإقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية**، مرجع سابق ، ص76 .

[3] - علي عبد القادر. **دمج سياسات القضاء على الفقر ضمن سياسات التنمية في الدول العربية**، مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط الكويت،المجلد 06 العدد 02، 2003 ،ص8.

طويلة من الزمن، ولا يمكن أن يكون مستوى دخل الفرد أو معدل نمو الفرد المؤشر الرئيسي على مدى تقدم المجتمعات باتجاه التنمية.

المطلب الثاني: التنمية في الدول النامية

سعت كثير من الدول النامية بعد حصولها على استقلالها السياسي، إلى البحث عن تحقيق تطورها ونموها الاقتصادي من خلال التنمية الاقتصادية، وفي ظل المتغيرات المعاصرة تتسابق المجتمعات النامية إلى وضع خطط تنموية لتحسين وضعها الاقتصادي والاجتماعي والخروج من دائرة التخلف.

الفرع الأول: أهمية ومتطلبات التنمية في الدول النامية

من خلال ما تقدم نرى أن للتنمية الاقتصادية أهمية كبيرة في حياة الفرد الاجتماعية خاصة في الدول النامية، إذ تعتبر غاية و وسيلة في نفس الوقت، ويمكن أن نلخص أهمية التنمية في مجموعة النقاط التالية: [1]

- رفع مستوى الأداء الاقتصادي أي رفع مستوى الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج القومي ومنه زيادة الدخل الحقيقي وبالتالي تحسين معيشة المواطنين.
- توفير فرص العمل المنتجة للمواطنين وخفض البطالة.
- توفير السلع والخدمات المطلوبة لإشباع حاجات المواطنين.
- تحسين المستوى الصحي والتعليمي والثقافي للمجتمع.
- تقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع.
- تسديد ديون الدولة والانفلات من التبعية الاقتصادية والسياسية للدول المتقدمة.
- تحقيق الأمن القومي والاستقرار السياسي.

متطلبات التنمية الاقتصادية: تتطلب عملية التنمية مجموعة من الإجراءات العملية يجب توفيرها قبل القيام بأي عمل تنموي، لضمان فاعليته ونجاحه، وتتمثل هذه المتطلبات فيما يلي:

- التخطيط وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة.
- الإنتاج بجودة وتوفير التكنولوجيا الملائمة.
- توفير الموارد البشرية المتخصصة.
- وضع السياسات الاقتصادية الملائمة.
- توفير الأمن والاستقرار.
- نشر الوعي التنموي بين أفراد المجتمع.

[1] ـــ علي عبد القدر. **التطورات الحديثة في الفكر التنموي والأهداف الدولية للتنمية**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد5 العدد 2، الكويت 2003، ص21.

الفرع الثاني: الخصائص التنموية المشتركة للدول النامية

تشترك الدول النامية في الكثير من السمات والخصائص، والتي توضح الإطار المشترك المتشابه بين هذه الدول، ويمكن حصر وتوصيف تلك الخصائص المشتركة على شكل خصائص اجتماعية واقتصادية وسياسية وإدارية، كما يلي: [1]

1- الخصائص الاقتصادية ونبرزها من خلال النقاط التالية:

- ضعف مستويات الإنتاج وخاصة في القطاع الصناعي الذي يتطلب تكنولوجيا عالية ويد عاملة مؤهلة.
- دوام المديونية وارتفاع معدلات أقساطها.
- ارتفاع مستويات ومعدلات البطالة والتوظيف الغير كامل.
- الاعتماد على الإنتاج الزراعي بنسبة عالية، وتركيز الصادرات من المواد الأولية.
- قلة المدخرات، مما يؤثر على الاستثمارات.
- التفاوت في توزيع الدخل.

2- الخصائص الاجتماعية وتشترك الدول النامية في خصائص اجتماعية يمكن أن نوجز منها ما يلي:

- ارتفاع معدلات الأمية وانتشار ظاهرة التسرب المدرسي .
- انخفاض المستوى الاجتماعي، تنامي مشكلة السكن وتدهور الخدمات الصحية.
- ارتفاع معدل الوفيات خاصة الأطفال حديثي الولادة والأمهات.
- ارتفاع معدل المواليد وزيادة النمو السكاني وعبء الإعالة.
- عمالة الأطفال.
- غياب دور المرأة في العملية الإنتاجية.

3- الخصائص السياسية وتتمثل في الخصائص التالية:

- الديكتاتورية، وقمع الحريات الفردية، عدم المشاركة السياسية.
- التبعية للدول المتقدمة وعدم استقلالية سلطة اتخاذ القرار.
- عدم الاستقرار السياسي، وكثرة الانقلابات العسكرية.
- سيطرة فئة على الحكم.
- الاقتصاد المزدوج.

4- **الخصائص الإدارية** تمتاز السمات الإدارية في الدول النامية بالخصائص التالية:

- الفساد الإداري وانتشار البيروقراطية.
- الوقت الضائع ونقص المردودية.

---

[1] - ميشيل تودارو. **التنمية الاقتصادية** ، مرجع ساق، ص ص85- 114.

- نقص التنسيق بين الإدارات والمصالح.
- عدم الكفاءة في القيادات.
- انتشار الواسطة والمحسوبية والرشوة.

المطلب الثالث: الفقر وأهداف الألفية الإنمائية

شهدت نهاية القرن الماضي عودة الاهتمام بقضايا الفقر والتنمية على مستوى العالم وفي الدول النامية على وجه الخصوص، هذا وقد عبر عن هذا الاهتمام المتجدد بقضايا الفقر في إطار مؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في مختلف المجالات، وعلى رأس هذه المؤتمرات تأتي قمة الألفية.

الفرع الأول: إعلان الأمم المتحدة للألفية

أثناء انعقاد قمة الألفية (بنيويورك أيام 6-8 سبتمبر 2000) أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة "إعلان الألفية" حيث وافقت معظم دول العالم على اعتماد ثمانية أهداف عامة للتنمية وذلك في سبيل الوصول إلى مجتمع دولي أكثر أمنا وعدالة وسلاما في العام 2015، وهو التصريح الذي يرتكز على قيم الحرية والمساواة والتضامن وتقاسم المسؤوليات ويحدد أولويات للمجتمع الدولي في مجال التنمية في بداية هذا القرن، فخلال الفترة الممتدة بين عامي 1990و2015 تم الاتفاق على تكثيف الجهود من أجل تحقيق الأهداف التالية: [1]

1- **القضاء على الفقر والمجاعة:** بهدفين فرعيين هما الإقلال إلى النصف من نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع بحلول عام 2015، والإقلال إلى النصف من نسبة السكان الذين يعانون من الجوع بحلول عام2015.

2- **تحقيق تعميم التعليم الابتدائي:** بمعنى تمكين الأطفال، أولاد وبنات، في كل مكان من إكمال مقرر كامل من التعليم الابتدائي.

3- **تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة:** بمعنى إزالة الفوارق بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام 2005 وبالنسبة لجميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام2015.

4- **تخفيض معدل وفيات الأطفال:** بمعنى تخفيض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة بمقدار الثلثين في الفترة حتى2015 .

5- **تحسين صحة الأمومة:** بمعنى تخفيض معدل الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع في الفترة حتى 2015.

6- **محاربة داء فقدان المناعة (السيدا)، حمى المستنقعات وأمراض أخرى:** بهدفين فرعيين هما وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية(الإيدز) بحلول عام 2015 والعمل على انحساره منذ ذلك التاريخ

[1] علي عبد القادر علي. **دمج سياسات القضاء على الفقر ضمن سياسات التنمية في الدول العربية**، مرجع سابق ،ص ص3_4.

ووقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية بحلول عام 2015 والعمل على انحسارها اعتبارا من ذلك التاريخ.

7- **كفالة الاستدامة البيئية:** بثلاثة أهداف فرعية هي إدماج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات البلدان وبرامجها القطرية، وتخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة إلى النصف بحلول عام 2015، وتحقيق تحسن كبير بحلول عام 2020 لمعيشة ما لا يقل عن 100 مليون من قاطني الأحياء الفقيرة.

8- **إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.**

ومن الملاحظ أن هذه الأهداف تتفق كثير مع طموحات الدول النامية، ولكنها أكثر واقعية وترابط بعضها ببعض، فمثلا الصحة والفقر مرتبطان بحيث الفقر يسبب تدهورا في صحة الناس كما أن المرض مكلف العلاج وقد يؤدي إلى الفقر، الصحة والتعليم مرتبطان فمثلا وفيات الأطفال ترتبط بالمستوى التعليمي للأمهات، فهذه الأهداف في مجملها تهدف إلى التنمية الشاملة وضمان حقوق كل إنسان.

الفرع الثاني: توطين أهداف الألفية في الدول النامية

تتفق جميع الدول النامية على أن التنمية والقضاء على الفقر هي مطمح أساسي، بل هي أكبر التحديات التي يواجهها العالم في القرن الجديد، وهو التحدي الذي قرروا مواجهته بتهيئة بيئة مواتية للتنمية وللقضاء على الفقر على الصعيدين الوطني والعالمي، وتأكيدا منها على هذا المطمح تبنت جميع هذه الدول إعلان الألفية الذي يعكس تطلعات كل الناس لحياة أفضل من خلال سلسلة من الأهداف المحددة بالأرقام والأطر الزمنية الواضحة. وتتكامل أهداف الألفية السبعة الأولى فيما بينها وترمي إلى تحقيق الهدف الأساسي وهو تخفيض إلى النصف نسبة السكان الذين يعيشون في حالة من الفقر المدقع، أما الهدف الأخير الشراكة العالمية من أجل التنمية فيتوخى أسباب تحقيق الأهداف السبعة الأخرى.

وعلى الرغم من انقضاء حوالي 10 سنوات منذ إطلاق أهداف الألفية، إلا أنه لا يزال النقاش مستمرا فيما إذا كان ينبغي في المقام الأول تفسير الأهداف الإنمائية للألفية على المستوى العالمي، أو الإقليمي، أو الوطني فالهدف الرامي إلى تخفيض نسبة من يعيشون دون مستوى خط الفقر إلى النصف في كل أنحاء العالم؟ أم هل ينبغي أن تستهدف تخفيض النسبة إلى النصف في منطقة معينة؟ أو هل ينبغي أن تستهدف تخفيض النسبة إلى النصف في كل دولة؟

إن أكبر نسبة من الفقراء تعيش في الدول النامية، كما أن نصف سكان العالم يعيشون في بلدين، وهما الصين والهند، وإذا واصل هذان البلدان المعدل الحالي لتقدمهما في الحد من الفقر، سيتسنى بسهولة بلوغ الهدف المنشود على الصعيد العالمي، ومع ذلك لن يكون بالمستطاع تحقيق روح إعلان الألفية الذي يستهدف في الأساس القضاء على الفقر أينما كان.

هناك أهمية كبيرة للقيام بعملية توطين حقيقي لأهداف الألفية على المستوى الوطني خصوصا، ثم على المستوى الإقليمي، كما أنه من الضروري أيضا تحديد أطر عمل مشتركة على الصعيد الإقليمي ومن خلال تعاون جنوب – جنوب من أجل تحقيق أهداف الألفية، وذلك في إطار التعامل مع الهدف الثامن من أهداف الألفية خصوصا.

المطلب الرابع: محاربة الفقر في ظل الإستراتجية العامة للتنمية

تبلور توجه جديد في أوساط المجتمع الدولي التنموي يسمح بل ويطالب بدمج سياسات الإقلال من الفقر في السياسات التنموية في ظل استراتيجيات وطنية لتخفيض أعداد الفقراء، ويكمن جوهر هذا التوجه الجديد في إيجاد ارتباط مباشر بين المساعدات الميسرة التي يقدمها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والدول المانحة، وبين تحقيق نتائج تنموية على أرض الواقع خصوصاً فيما يتعلق بالإقلال من الفقر.

الفرع الأول: الأطراف المشاركة في وضع الإستراتجية العامة للتنمية

حتى تكون الإستراتجية التنموية ذات بعد شامل تمس جميع القطاعات بمختلف جوانبها، يجب أن يشارك في وضعها مجموعة من الأطراف تتمثل فيما يلي:

1- **الحكومة**: على المستوى الأول يجب أن يتولى الهيكل الحكومي في البلد المعني مسؤولية علمية وضع وتنفيذ إستراتيجية التنمية الخاصة بذلك البلد، وينبغي أن تسعى الحكومة لأن يكون لديها برامج فرعية خاصة بكل قطاع، يقترح أن تدرج هذه البرامج في شكل مختزل، وينبغي على الحكومات أن تدرج البرامج الوطنية بالإضافة إلى برامج الأقاليم والولايات، والمدن والبلديات، وذلك عندما تكون ذات صلة بالموضوع.

2- **المؤسسات متعددة وثنائية الأطراف**: والتي تشتمل على صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ووكالات وبرامج منظمة الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، والإتحاد الأوروبي، وبنوك التنمية الإقليمية، والهيئات الثنائية، والمؤسسات الدولية، ويتمثل دور هذه المؤسسات في إطار تقديمها للعون الخارجي للقطر المعني، في التعاون والتنسيق فيما بينها لتفادي ازدواجية الجهود وتصادم المصالح وذلك لتعظيم الفائدة التنموية في الموارد المتاحة.

3- **المجتمع المدني**: هو " نسيج متشابك من العلاقات التي تقوم بين أفراد المجتمع من جهة، وبينهم وبين الدولة من جهة أخرى وهي علاقات تقوم على تبادل المصالح والمنافع والتعاقد والتراضي والتفاهم والاختلاف والحقوق والواجبات والمسؤوليات ثم، إن هذا النسيج من العلاقات يستدعي، لكي يكون ذا جدوى، أن يتجسد في مؤسسات طوعية اجتماعية واقتصادية وثقافية وحقوقية متعددة ". [1]

[1] - د .عبد الغفار شكر. **المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية**، دار الفكر المعاصر، ط1، 2003، ص20 .

ويتمثل دور المجتمع في المشاركة في تصميم وتنفيذ المشروعات والبرامج والالتزام المحلي لها، ويشمل المجتمع المدني الأديان والمؤسسات الدينية والمؤسسات الخيرية والنقابات العمالية والمنظمات المهنية ومنظمات أرباب العمل والمنظمات غير الحكومية التي لها صلات دولية والمنظمات غير الحكومية المحلية والجماعات المحلية التي تنظم من أجل التشاور وتنفيذ المشروعات ومنظمات الشعوب الأصلية.

4- **القطاع الخاص:** ويتمثل دوره في الاستثمار وخلق فرص العمل بما في ذلك الاستثمار في المشروعات العامة في قطاعات الخدمات والتجارة، وخاصة التوسع في مجال الصناعة، وذلك حسب ظروف ومعطيات التي تمليها الظروف والموارد المتاحة للدولة.

الفرع الثاني: خطوات دمج سياسات مكافحة الفقر في السياسات العامة للتنمية

وتتطلب دمج سياسات مكافحة الفقر في السياسات العامة للتنمية مجموعة من الالتزامات والإجراءات، يمكن أن ندرجها في النقاط التالية: [1]

- تقوم كل دولة بصياغة إستراتيجية تنموية للإقلال من الفقر في إطار زمني طويل المدى.
- أن تكون الإستراتيجيات شاملة بشكل كاف حيث تضم البرامج ذات الأولوية المناهضة للفقر والإصلاحات النظامية والهيكلية.
- أن تكون صياغة السياسات أكثر وضوحا وشفافية، وقبل كل شيء أن يكون زمامها في يد الدولة نفسها، في حين تلعب المؤسسات المالية الدولية والمانحون الآخرون دورا فعالا ولكنه يبقى مساعدا.
- أن تكون كل إستراتيجية معدة بحيث تتفهم طبيعة وأسباب الفقر بكل موضوعية، والعلاقة بين الإجراءات العامة وأبعاد الفقر المتعددة.
- إشراك كل قطاعات المجتمع في المشاورات حول الإستراتيجية التنموية وذلك لإتاحة رؤية إضافية لتعميم السياسات وشموليتها.
- أن تكون هنالك مراقبة ومساءلة فيما يتعلق بإدارة الموارد العامة وذلك بهدف القضاء على مظاهر التبذير والفساد.
- أن تشمل الإستراتجيات لكل من السياسات الاقتصادية والقطاعية والاجتماعية وكذلك التغيرات في الهياكل التنظيمية التي من شأنها إحداث نمو اقتصادي يولد فرص العمل ويساهم في الحد من البطالة في أوساط القوى العاملة ويساعد في الإقلال من الفقر.
- أن يتم تطوير مؤشرات يمكن استخدامها لمتابعة التقدم الاقتصادي والاجتماعي ومساءلة الحكومات حول تنفيذ السياسات والنتائج التي تم إحرازها.

[1] - علي عبد القادر علي. **دمج سياسات القضاء على الفقر ضمن سياسات التنمية في الدول العربية**، مرجع سابق، ص ص25-26.

- أن يتخلص شركاء التنمية من مركزية القرار لسلطات الدول النامية فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية، وأن يصبح شركاء التنمية أكثر استعدادا لتقديم النصح والمشورة والمساعدة الفنية بهدف تعزيز الحوار مع سلطات البلد.

المبحث الثالث: التنمية المستدامة والفقر في الدول النامية

سعت كثير من الدول النامية بعد حصولها على استقلالها السياسي، إلى البحث عن تحقيق تطورها ونموها الاقتصادي من خلال التنمية الاقتصادية، ولكن التركيز على التنمية الاقتصادية دون التفكير في عواقبها على الجانب الاجتماعي والبيئي أدى إلى حدوث كثير من الأزمات الاجتماعية والبيئية، فتغير المفهوم من التنمية الاقتصادية إلى مفهوم أوسع وهو التنمية المستدامة.

إن من أهم التحديات التي تواجهها التنمية المستدامة هي القضاء على الفقر، من خلال التشجيع على إتباع أنماط إنتاج واستهلاك متوازنة، دون الإفراط في الاعتماد على الموارد الطبيعية.

المطلب الأول: الخلفية التاريخية لظهور مفهوم التنمية المستدامة

بين عامي 1972 ــ 2002 استكملت الأمم المتحدة عقد ثلاثة مؤتمرات دولية ذات أهمية خاصة، الأول عقد في ستوكهولم (السويد) عام 1972 تحت اسم مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والإنسان، والثاني عقد في ريو دي جانيرو(البرازيل) عام 1992 تحت اسم مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية، والثالث انعقد في جوهانسبورغ (جنوب إفريقيا) في سبتمبر2002 تحت اسم مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة.

الفرع الأول: نشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة

أدركت اللجنة المعنية بالبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة والأجهزة التابعة لها، أن هناك حاجة ماسة لتغيير مفهوم وفكرة التنمية، وطرحت سنة1987 تعريفا يتضمن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لفكرة جديدة متمثلة في التنمية المستدامة، وتولد تيار عالمي يدعو لتحقيق هذه الأبعاد والذي يتطلب إرادات سياسية عالمية لوضع برنامج عمل محدد وملزم للجميع، يتضمن" تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة". [1]

ولهذا الغرض فقد انعقدت مؤتمرات عالمية سميت بقمم الأرض، حيث انتهت اللجنة في تقريرها المعنون "بمستقبلنا المشترك " لتحديد مفهوم التنمية المستديمة ورفعته إلى مؤتمر قمة الأرض في ريو دي جانيرو في يونيو سنة1992.

مؤتمر ريو لسنة 1992 وهو أول مؤتمر عالمي حول البيئة والتنمية تم التصديق فيه على فكرة التنمية المستدامة وقد انعقد في هذا الإطار في يونيو 1992 في ريو دي جنيرو بالبرازيل أول مؤتمر عالمي حول البيئة والتنمية أطلق عليه تسمية "قمة الأرض"، وقد حضرته 168 دولة بينما ارتكزت أهم محاوره على التغيرات المناخية للكوكب والتنوع البيولوجي وحماية الغابات، وقد اعتمد المؤتمر جدول أعمال بشأن حماية البيئة، كما تم توصيف العواقب السياسية والاقتصادية المترتبة عن الاستمرار في تدمير البيئة.

[1]- محمد السيد عبد السلام. **الأمن الغذائي للوطن العربي**، عالم المعرفة، الكويت 1998، ص155 .

ورغم الكم الإعلامي الكبير الذي أعطي لهذا المؤتمر إلا أن النتائج المحسوسة القاضية بحماية الطبيعة ومعالجة المشاكل المتعددة المترتبة عن تدهور البيئة كانت غير كافية.

الفرع الثاني: مفهوم التنمية المستدامة

مفهوم التنمية المستدامة واسع التداول فلم يعد المشكل في غياب التعاريف بل في تعددها واختلاف وجهة نظرها.

اصطلاحا: يصطلح على التنمية المستدامة باللغة الانجليزية "sustainable development" ومعناه لغويا الدوام، كما أن هذا الاسم مأخوذ من اللغة العربية من الفعل دام يدوم، وباللغة الفرنسية "développent durable" مصطلح" durable " يعني مستديم دائم،كما نشير أن لفظ هذه الكلمة بدأ في التداول عبر وسائل الإعلام المختلفة خلال سنة1987 كما أن هذا المصطلح يختلف في تعريفه عن بعض المصطلحات. [1]

تعريف التنمية المستدامة: لقد ساد في اعتقاد الجميع أن الاهتمام بالنمو يؤدي حتما إلى الإضرار بالبيئة والعكس عندما يتعلق الأمر بتطبيق السياسات البيئية، فإن ذلك يقلص من مستويات النمو الاقتصادي، إلا أن بروز مفهوم التنمية المستدامة أدى إلى التوفيق بين المفهومين وذلك بتطبيق آراء وأفكار مبنية على مراعاتهما في آن واحد ودون التفريط في أي واحد منهما، ومنه ظهر مبدأ ما يسمى بالاستدامة في بداية السبعينات وبرز معه مفهوم التنمية المستدامة الذي تم صياغته للمرة الأولى من خلال تقرير " مستقبلنا المشترك "الذي صدر عام 1987عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة برئاسة رئيسة وزراء النرويج السابقة جرو هارلم برونتلاند، وحسب تعريف لجنة برونتلاند فإن التنمية المستدامة هي " التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتها". [2] ويعتبر هذا التعريف هو التعريف الأول والصريح الذي برز من خلاله مفهوم التنمية المستدامة.

كما عرَف المبدأ الثالث الذي تقرر في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في ريو دي جانيرو سنة 1992التنمية المستدامة بأنها " ضرورة انجاز الحق في التنمية " حيث تتحقق بشكل متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل، وأشار المؤتمر في مبدئه الرابع أن تحقيق التنمية المستدامة ينبغي أن لا يكون بمعزل عن حماية البيئة بل يمثل جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية. [3]

---

[1] – عبد القادر محمد عبد القادر عطية . **اتجاهات حديثة في التنمية**، دار الجامعة، الاسكندرية، 1999 ص11.

[2] Observatoire de la Responsabilité Sociétale de l'Entreprise, **Développement durable et entreprises**, AFNOR, 2003, P3.

[3] – ف.دوجلاس موسشيت. **مبادئ التنمية المستدامة**، ترجمة بهاء شاهين، ط1،، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية القاهرة2000 ، ص13 .

وتعرَف أيضا على أنها "عملية مجتمعية واعية ودائمة موجهة وفق إرادة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية تسمح بتحقيق نمو دائم لقدرات المجتمع المعني وتحسين مستمر لنوعية الحياة. [1]

من التعاريف التي أعطيت حول التنمية المستدامة، يتضح أن التنمية المراد تحقيقها تقوم على مبدأ الاستدامة وتعرف على أنها "كيفية تحقيق النمو الذي يأخذ بعين الاعتبار الجانب الإنساني بكل أبعاده، الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية ولن يتم ذلك دون القضاء على كل أشكال الاختلالات والفوارق سواء كانت داخل نفس المجتمع أي بين مختلف الفئات التي تشكله وكذلك بين دول الشمال والجنوب أو بين مختلف الأجيال". [2]

وبالتالي فإن الاستدامة حسب التعاريف السابقة تدعو إلى عدم استمرارية الأنماط الاستهلاكية الحالية سواء في الشمال أو في الجنوب واستبدالها بأنماط استهلاكية وإنتاجية مستدامة، وبدون تحقيق مثل هذه التطورات فلا مجال لتطبيق حقيقي لمفاهيم التنمية المستدامة الشاملة، وتؤكد هذه التعاريف أيضا على الارتباط المتبادل والوثيق بين التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية، وأنه لا يمكن إعداد أو تطبيق أية إستراتيجية أو سياسة مستدامة بدون دمج هذه المكونات معا.

المطلب الثاني: أبعاد وأهداف التنمية المستدامة

إن التنمية المستدامة هي تنمية لا تركز على الجانب البيئي فقط، بل تشمل أيضا الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، فهي تنمية متعددة الأهداف وذات أبعاد مترابطة ومتكاملة، على المستوى الوطني أو الدولي.

الفرع الأول: أبعاد التنمية المستدامة

الملاحظ من خلال التطرق إلى المفاهيم المتعلقة بالتنمية المستدامة أنها تتضمن أبعادا متعددة تتداخل فيما بينها ويمكن الإشارة هنا إلى أربعة أبعاد حاسمة ومتفاعلة، هي كل من البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي والبعد السياسي.

1- **البعد البيئي**: يوضح الاستراتيجيات التي يجب توافرها واحترامها في مجالات التصنيع، بهدف التسيير والتوظيف الأحسن لرأسمال الطبيعي بدلا من تبذيره واستنزافه بطريقة غير عقلانية، حتى لا يؤثر على التوازن البيئي وذلك من خلال التحكم في استعمال الموارد وتوظيف تقنيات تتحكم في إنتاج النفايات واستعمال الملوثات، وتشجيع الصناعات النظيفة التي تعتمد على التكنولوجيا النظيفة المنتجة لأقل مستوى من الغازات الملوثة، وحماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية، حماية التربة والمصايد واستغلالها بمعدلات مستدامة تسمح بتجددها واستمراريتها، وحماية المناخ من الاحتباس الحراري والحيلولة دون تدمير طبقة الأزون.

---

[1]- سحر قدوري الرفاعي. **التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية : إشارة خاصة للعراق**، أوراق عمل المؤتمر العربي، الخامس للإدارة البيئية المنعقد في الجمهورية التونسية في سبتمبر 2006، المنظمة العربية للإدارة – جامعة الدول العربية، 2007، ص24 .

[2]-Christian Brodhag , **Développement durable – responsabilité sociétale des entreprises**, congrès international avec exposition d'innovations le management durable en action, 4 – 6 septembre 2004 Université de Genève, p 3

2- **البعد الاقتصادي**: تعتبر التنمية المستدامة ذات أساس كمي، تتعلق برفع معدل النمو، والدخل وعدالة توزيعه، وتركز على التأثيرات الحالية والمستقبلية للاقتصاد على البيئة، ويطرح مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية، كما يهتم بدراسة الاستدامة الاقتصادية والمالية من ناحية النمو والحفاظ على رأس المال والاستخدام الفعال للموارد والحفاظ عليها والعمل في حدود طاقة الاستيعاب البيئية وحماية التنوع البيولوجي، وذلك بالعمل على تقليص حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية، وإيقاف تبديد الموارد الطبيعية، ومعالجة التلوث، وتقليص تبعية البلدان النامية، والمساواة في توزيع الموارد، بالإضافة إلى الحد من التفاوت في المداخيل، وتقليص الإنفاق العسكري.

3- **البعد الاجتماعي**: وتركز التنمية المستدامة في بعدها الاجتماعي على فكرة الأنصاف ما بين الدول (دول الشمال والجنوب) وتحقيق العدالة الاجتماعية والقدرة على تعبئة المجتمع، وذلك بالعمل على تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نمو السكان وتوزيعهم، لأن حدود قدرة الأرض على إعالة الحياة البشرية غير معروفة بدقة، كما تنطوي التنمية المستدامة على استخدام الموارد البشرية استخداما كاملا بتوفير أفضل الخدمات الصحية وتحسين التعليم وجميع الخدمات الاجتماعية.

4- **البعد السياسي**: تزامن الاهتمام بقضايا البيئة مع التغير السياسي الذي شهده المعسكر الشرقي، وبدأت المشاكل البيئية تأخذ طابعا أكثر حدة من خلال بعض الحوادث مثل انفجار مفاعل تشرنوبيل سنة 1986 وموجات الجفاف التي عصفت بالكثير من المناطق في العالم، ومن ثم فقد احتلت القضايا البيئية أولوية اهتمامات المجتمع الدولي، حيث أكد البيان الصادر عن مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي الذي أعلن فيه عن نهاية الحرب الباردة في نوفمبر 1990 على أن انتهاء هذه الحرب سوف يؤدي إلى نقل بؤرة الاهتمام المشترك إلى القضايا البيئية، كما هيأ المناخ العالمي لطرح قضيتا البيئة والتنمية باعتبارهما قضايا عالمية يتعين على النظام العالمي وضعهما على رأس أولوياته واهتماماته. [1]

تسعى التنمية المستدامة إلى الحث على نشر مبادئ الديمقراطية ومشاركة السكان في اختياراتهم السياسية وتعميم نموذج الحكم الراشد الذي يعيد الاعتبار للجماعات المهمشة ويسمح باندماجها في الفضاء السياسي وتدعوا إلى احترام حقوق الإنسان وفقا لمبادئ منظمة الأمم المتحدة (الحق في بيئة سليمة، الحق في تغذية سليمة وكافية، الحق في التربية، الحق في احترام الثقافات المحلية.....).

الشكل رقم (3) : أبعاد التنمية المستدامة

[1] - مريم مصطفى أحمد، إحسان حفظي. **قضايا التنمية في الدول النامية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،2005، ص ص201-202.

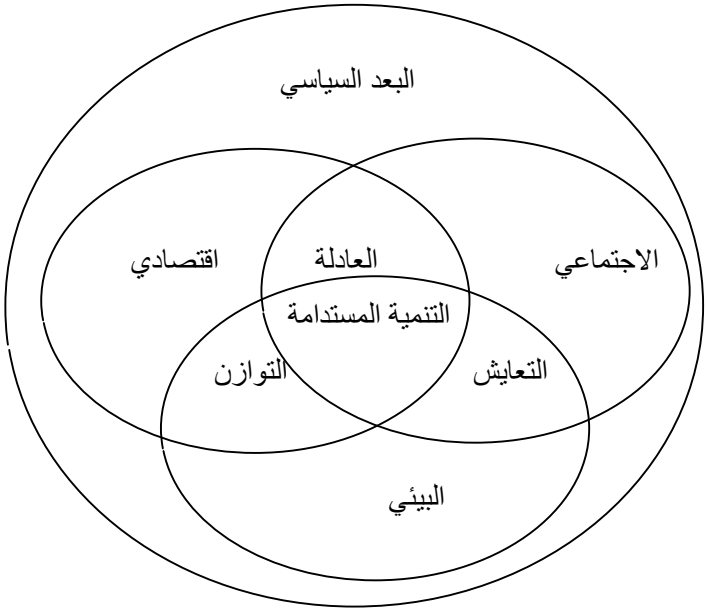

المصدر: ــ من إعداد الباحث، وبالاعتماد على المرجع الموالي
ــ www.wiqipidia.org. تم الإطلاع عليه في 2010/04/24.

الشكل رقم (4): أهداف التنمية المستدامة

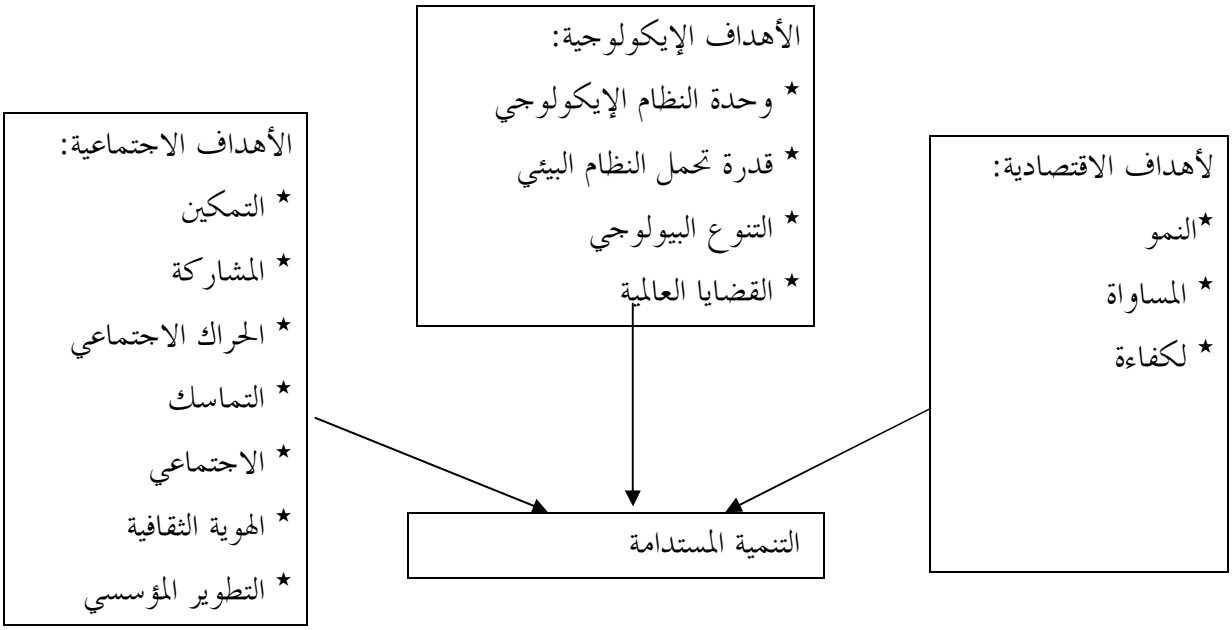

المصدر: ف.دوجلاس موسشيت. مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة :بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، ط1، القاهرة، مصر، 2000، ص76.

الفرع الثاني: البعد المؤسساتي الدولي للتنمية المستدامة

مع تزايد الوعي بأهمية التنمية المستدامة واعتبارها من أهم تحديات القرن 21 التي تواجه الاقتصاد العالمي ازدادت الحاجة إلى إيجاد بعد مؤسساتي ينظم أهداف هذه التنمية، أبعادها وسبل الوصول إليها، كما أن هذه المؤسسات تحاول التنسيق فيما بينها لبلوغ الأهداف المنشودة، وفيما يلي عرض لأهم المؤسسات الدولية المهتمة بالموضوع: [1]

1- **البنك العالمي**: يعتبر الممول الأساسي للإعانات متعددة الإطراف لتطوير السياسات التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة، وقد مول في الفترة 86-94 حوالي 120 مشروع له علاقة بالبيئة بقيمة 9 مليار دولار يوجه التمويل إلى 4 أنشطة:

- مساعدة الدول الأعضاء على تحديد الأولويات ورسم السياسات البيئية والاستراتجيات الخاصة بالتنمية المستدامة.
- مساعدة الدول ودعمها في جهودها الرامية إلى إحداث التكامل بين مقاومة الفقر وحماية البيئة.
- التحكم في النمو الديمغرافي، تفعيل برامج مقاومة الفقر، تحسين وضع النساء، تحسين الخدمات الاجتماعية.
- المساهمة في معالجة القضايا العالمية المرتبطة بالبيئة عن طريق صندوق البيئة العالمية.

2- **صندوق البيئة العالمية 1990**: يسير من طرف BM وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، يهدف إلى توفير التغطية المالية الكافية التي تمكن الدول النامية من تطبيق الاتفاقيات المتعددة الأطراف حول البيئة بمنحه اعتمادات مالية توجه لتمويل المشاريع الاستثمارية وعمليات الإعانة التقنية، يركز على 4 أنواع من القضايا البيئية وهي :حماية التنوع البيولوجي، التغيرات المناخية، حماية المياه وحماية طبقة الأوزون.

3- **برنامج الأمم المتحدة للبيئة**: أنشاء بناءا على ندوة ستوكهولم 1972 في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة، يهدف إلى تشجيع الجهود والأنشطة في مجال البيئة، وتطبيق برنامج العمل المنبثق عن ندوة ستوكهولم، له دور فعال ومحوري في إعداد وصياغة القوانين والاتفاقيات الدولية المرتبطة بالبيئة، وحماية المياه الإقليمية، وكان لها دورا فعالا في وضع بروتوكول مونتريال(بكندا) حول طبقة الأوزون، واتفاقيات بال حول النفايات السامة.

4- **لجنة التنمية المستدامة**: دورها فعال في إرساء قاعدة عمل مشتركة حيث تعمل بالتنسيق مع مختلف الوكالات التابعة للأمم المتحدة المهتمة بقضايا البيئة والتنمية المستدامة ومنظمة الأمم المتحدة للزراعة والتغذية، منظمة FAO، المنظمة العالمية للصحة، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، كما تعمل على تعزيز

[1] – لطرش ذهبية. **متطلبات التنمية المستدامة في الدول النامية في ظل قواعد العولمة**، مؤتمر دولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف أفريل2008، ص248.

التعاون بين الدول المتقدمة والدول النامية في مجال التنمية المستدامة، حيث توجد على مستوى الدول الأعضاء فيها لجنة وطنية للتنمية المستدامة تساهم في وضع الاستراتيجيات الوطنية.

5- **منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية:** تعتبر أمانة هذه المنظمة أن التنمية المستدامة هي المبدأ الأساسي المنظم والموجه لأنشطتها، وهي تمارس دورا مهما في التحضير والإعداد للمفاوضات الدولية حول هذا الموضوع وتعتبر أن تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر عامل مشجع للتنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة ومساعد على الوصول إلى الرفاهية الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة وحماية البيئة وتعتبرها القناة الرئيسية لنقل التكنولوجيا النظيفة وتوزيعها، لذا تم التوصل في إطارها إلى اتفاق متعدد الإطراف حول الاستثمار يضمن للتنمية المستدامة معالجة كافية بفضل نقاط أساسية:

- توجيه نشاط ش م ج إلى المجالات التي لها علاقة بالبيئة ونشر التكنولوجيا النظيفة،كما يلزمها بعدم التحايل على المبادئ البيئية والاجتماعية رغم أن الاتفاق لا يحمل طابع قانوني إلزامي إلا أنه في حالة إخلال وعدم التزام ش م ج المستثمرة في الخارج للاعتبارات البيئية فأنه يأخذ بعين الاعتبار عند تسوية المنازعات.
- مبدأ المعاملة الوطنية أو عدم التمييز، حيث أن القوانين والتشريعات البيئية تطبق وتحترم من طرف المستثمر الأجنبي والمحلي على السواء بصورة موحدة دون تمييز كما أنه يجب محاربة ومواجهة كل مظاهر الإغراق البيئي ووضع وتطبيق تشريع أساسي يعترف بسمو ومشروعية وإلزامية القانون الدولي على التشريع المحلى.
- يمكن لهذا القانون رفض الاستثمارات الأجنبية التي تشكل خطرا على البيئة والصحة العمومية.

6- **المنظمة العالمية للتجارةOMC:** حاولت منذ نشأتها الربط بين قضايا التجارة والبيئة وأنشأت لجنة أو جهاز يختص بموضوع البيئة (لجنة التجارة والبيئة) بعد أن كان الموضوع مهملا في إطار GATT وطرح الموضوع للنقاش في أول مؤتمر وزاري OMC في مؤتمر سنغافورة ديسمبر 1996 ومؤتمر الدوحة نوفمبر 2001 الذي أقر الموافقة على بدأ التفاوض حول علاقة التجارة بالبيئة ذلك أن سعي OMC في تحقيق هدفها لتسهيل التبادل التجاري أصطدم في الواقع بمسألة الترابط بين طرق تنفيذ مفكرة 21 وبين النظام التجاري متعدد الأطراف وأصبحت المشاكل البيئية من أهم مصادر الخلافات التجارية.

المطلب الثالث: واقع التنمية المستدامة في الدول النامية

التنمية المستديمة هي عملية متعددة الأبعاد كما سبق وأن أشرنا، ونظرا لهذه الأبعاد فقد تم وضع وتطوير طرق كمية في محاولة تشخيص واقع عملية التنمية المستديمة وقياس مدى انجازها وتطبيقها في الدول النامية.

الفرع الأول: مؤشرات قياس التنمية المستدامة

ظهرت مؤشرات التنمية المستدامة (المؤشر هو أداة تصف بصورة كمية موجزة وضعا أو حالة معينة)[1]، تحت ضغط المنظمات الدولية على رأسها الأمم المتحدة حيث قسمتها إلى أربعة أنواع رئيسية: اقتصادية، اجتماعية بيئية، مؤسسية.

1- **المؤشرات الاقتصادية** تشمل المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة العناصر الفرعية التالية: [2]

- نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي.
- حصة الاستثمار في الناتج القومي الإجمالي.
- ميزان التجارة للسلع والخدمات.
- مجموع المساعدات الإنمائية.
- نصيب الفرد السنوي من استهلاك الطاقة.
- نسبة استهلاك موارد الطاقة المتجددة وكثافة استخدام الطاقة.
- توليد النفايات الصناعية والحضرية الصلبة والنفايات المشعة.
- توليد النفايات الخطرة وإعادة تدوير واستخدام النفايات.
- المسافة التي يقطعها كل فرد حسب واسطة النقل يوميا.

2- المؤشرات الاجتماعية: تشمل المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة العناصر الفرعية التالية:

- **المساواة الاجتماعية:** تفاوت الدخول، معدل البطالة، نسبة متوسط أجر المرأة إلى أجر الرجل.
- **الصحة العامة:** معدل وفيات الأطفال، تحسين صحة الأمهات، متوسط العمر المتوقع عند الولادة
- **التعليم:** نسبة إكمال الدراسة الابتدائية والثانوية، معدل الإلمام للقراءة والكتابة بين البالغين.
- **السكن:** معدل النمو السكاني، نصيب الفرد من مساحة البيت، نسبة السكان الذين يحصلون على المياه الصالحة للشرب، نسبة السكان الذين لديهم مرافق صحية ملائمة لتصريف مياه المجاري.
- **الأمن:** عدد الجرائم المبلغ عنها لكل 1000 نسمة.

3- المؤشرات البيئية: تشمل المؤشرات **البيئية** للتنمية المستدامة العناصر الفرعية التالية:

- **الغلاف الجوي:** التغير المناخي، تدهور طبقة الأوزون، نوعية الهواء.

---

[1] - ماجدة احمد أبو زنط، عثمان محمد غنيم. **التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص251.

[2] - سحر قدوري الرفاعي، التنمية المستديمة مع التركيز على الإدارة البيئية،**المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة**، التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة، تونس، سبتمبر2006 ، ص28 .

- **الأراضي**: مساحة الأراضي الصالحة للزراعة والأراضي المزروعة دائما، استخدام المبيدات والأسمدة مساحة الغابات، التصحر، المستوطنات الحضرية.
- **البحار والمحيطات**: مجموع السكان في المناطق الساحلية، وزن الصيد السنوي للأسماك.
- **المياه العذبة**: حجم المياه السطحية والجوفية المستخرجة، نسبة الاستنزاف والتلوث.
- **التنوع الحيوي**: نسبة المحميات الطبيعية.

4- **المؤشرات المؤسسية:** تشتمل على: [1]

- وضع إستراتيجية التنمية المستدامة وتنفيذ الاتفاقيات الدولية المبرمة.
- عدد أجهزة الراديو واشتراكات الإنترنت خطوط الهاتف الرئيسية وعدد الهواتف النقالة لكل 1000 نسمة.
- الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.
- الخسائر الاقتصادية والبشرية الراجعة إلى الكوارث السطحية.

الفرع الثاني: اختبار مؤشرات التنمية المستدامة في الدول النامية

تقوم الدول النامية بنشر تقارير سنوية حول الوضع الاقتصادي على المستوى الشمولي وحول القطاعات المختلفة للتنمية، ومنها القطاع الديمغرافي والاجتماعي والاقتصادي والبيئي، غير أن المؤشرات المنشورة في تلك التقارير لا تحيط عموما بكيفية مناسبة وملائمة، بمفاهيم الاستدامة، بعبارة أخرى، أن هذه البلدان لا تستعمل مؤشرات مناسبة لتقييم تطبيق برامج التنمية المستدامة، وذلك لأسباب مختلفة، ونذكر منها قلة المعرفة أو الخبرة وعدم كفاية الوسائل البشرية والمادية.

مؤخرا بذلت الدول النامية جهودا على المستوى المحلي من أجل وضع مؤشرات وطنية للتنمية المستدامة كآليات مؤسسية وقانونية ومالية وداخلية لضمان إدماج البيئة والتنمية في عملية اتخاذ القرار، حيث تم إنجاز العديد من الأعمال المهمة في إطار مجهودات التنمية المستدامة خلال السنوات الأخيرة والتي تدخل ضمن تطبيق جدول أعمال القرن 21، أعطت نتائج معتبرة في العديد من الميادين، منها على الخصوص محاربة الفقر والسيطرة على التحولات الديموغرافية، والحماية والارتقاء بالوقاية الصحية وتحسين السكن، والإدماج في عملية اتخاذ القرار المتعلقة بالبيئة.

مع ذلك لوحظ، أن معوقات كبيرة منها على الخصوص صعوبات تمويلية ومشاكل ذات صلة بالتمكن من التكنولوجيا وغياب أنظمة الإعلام الناجعة، قد أدت إلى الحد من مجهودات الدول النامية من أجل تطبيق جدول أعمال القرن 21.

[1] - سحر قدوري الرفاعي، التنمية المستديمة مع التركيز على الإدارة البيئية،**المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة**، مرجع سابق، ص28.

مسايرة مؤشرات التنمية المستدامة أصبحت حتمية على الدول النامية لا مفر منها من اجل عدم التخلف عن ركب الأمم سياسيا من جهة ومن جهة أخرى اقتصاديا واجتماعيا.

المطلب الرابع: مساهمة التنمية المستدامة في محاربة الفقر في الدول النامية

من الأهداف والغايات الأولى للتنمية المستدامة، هي محاربة ظاهرة الفقر، التي تثقل كاهل الدول النامية وتعيق كل الجهود التنموية بها، فأصبح من الضروري على هذه الدول إتباع مسار التنمية المستدامة.

الفرع الأول: الجهود الدولية لتحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية

المجتمع الدولي وإيمانا منه بأهمية التعاون والتنسيق المشترك وإدراكا لما تواجهه العديد من الدول النامية من مصاعب اقتصادية واجتماعية فإنه أولى أهمية كبرى لقضايا التنمية ودعم الجهود التنموية في الدول النامية لبلوغ أهداف التنمية المستدامة ومن هذا المنطلق فقد قام بعدت مبادرات في سبيل ذلك.

1- **مبادرة قمة الأرض** ريو دي جانيرو بالبرازيل1992 أكد هذا المؤتمر التابع للأمم المتحدة حول البيئة والتنمية أهمية وحاجة العالم لتنمية مستدامة تخدم البيئة وتحافظ عليها، وأن البشر هم محور اهتمام التنمية المستدامة وتعهدت فيه الدول باستخدام برنامج تنفيذي لتدعيم التنمية المستدامة حول العالم وتوجت هذه القمة بإصدار مفكرة القرن 21(Agenda21) وقد تضمنت المفكرة أكثر من 2500 توصية تركزت خاصة على قضايا محاربة الفقر وحماية البيئة.

ولتحقيق أهداف القمة عقد اجتماع في 1997 ضم ممثلي أكثر من 165 دولة لوضع برنامج مساعد ومدعم لتطبيق مفكرة 21 حدد لها أجل 2002 كتاريخ للانتهاء من إعداد وتفصيل الاستراتيجيات القومية للتنمية المستدامة في الدول المشاركة، وفي أوت 2002 عقد بمدينة جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا مؤتمر التنمية المستدامة لمراجعة ما تم تطبيقه من أهداف وتوجهات المفكرة21، واقتراح سياسات وإجراءات أخرى مدعمة لهذا الهدف. [1]

2- **قمة الألفية الإنمائية:** كما سبق وأن أشرنا في المبحث السابق أنه أنعقد في نيويورك في سبتمبر من عام 2000 قمة عالمية، من أجل خلق عالم يتميز بالثبات والاستقرار وذلك من خلال مكافحة الفقر والجوع والمرض والأمية وتدهور البيئة والتمييز ضد المرأة... وذلك خلال فترة 15 سنة تمتد إلى غاية 2015.

وقد قام برنامج الأمم المتحدة بتنظيم ورعاية مؤتمر مونتيري بالمكسيك في مارس 2002 جمع مسئولين حكوميين من مختلف دول العالم مع ممثلين من مؤسسات التمويل الدولية لبحث التحديات التي تفرضها زيادة التمويل المطلوب لإحداث التنمية. [2]

---

[1] - عبد القادر محمد، و آخرون. **قضايا اقتصادية معاصرة**، نشر قسم الاقتصاد كلية التجارة، جامعة الإسكندرية،2004 ، ص ص 211-212 .

[2] بترس هيللر، سانجيف جوبت. **تحديات التوسع في المساعدات الإنمائية**، مجلة التمويل والتنمية، جوان 2002، ص40 .

غير أن هناك جملة من الأسباب التي تعيق تحقيق هذه الأهداف نظرا لعدم كفاية وعدم كفاءة الإنفاق العمومي، والتعثر الناشئ عن ثقل أعباء الديون وعدم قدرة المصدرين في البلدان النامية للوصول إلى أسواق الدول الصناعية وتدني المساعدات الإنمائية، بحيث تشير الإحصائيات والدراسات أن أكثر من ربع سكان العالم يعيشون في الفقر، وهو في تزايد مستمر حيث ارتفع من 1,2 مليار نسمة سنة 1987 إلى 1,5 مليار نسمة في سنة 2000 ويتوقع أن يرتفع إلى 1,9 مليار نسمة في سنة 2015 ويتمركز معظمهم في الدول النامية.

ولذلك فإن الوصول إلى الهدف المتمثل في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام (تنمية اقتصادية مستدامة) الذي يسمح بتحسين مداخيل ومعيشة الأفراد يتطلب توفر جملة من العوامل المرتبطة خاصة بسلامة السياسات الاقتصادية الحكومية، وتوفر إطار مؤسساتي وتشريعي قوي، ومهارة الأفراد، إضافة إلى مدى انفتاح الأسواق في الدول المتقدمة على صادرات الدول النامية.

الفرع الثاني: متطلبات التنمية المستدامة في الدول النامية للقضاء على الفقر

حسب دراسة وتقرير الرصد الذي أصدره صندوق النقد الدولي والبنك العالمي تم تحديد جملة من الأولويات أو العوامل أو المتطلبات التي لابد من توفيرها حتى يمكن الإسراع في إحداث التغيير ومساعدة الدول النامية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، لاسيما وأن الكثير من الدراسات تشير إلى أن معظم المناطق ستتمكن من تخفيض الفقر إلى النصف مع حلول سنة 2015 ماعدا إفريقيا جنوب الصحراء التي ما تزال بعيدة بشكل كبير عن المسار وبصورة خطيرة، ويمكن حصر هذه الأولويات فيما يلي:

1- وضع سياسات واستراتيجيات للتنمية تصب في تحقيق أهداف الألفية الإنمائية: وذلك بإصلاح السياسات وتقوية المؤسسات والاستثمارات، وتقوية استراتيجيات تخفيض عدد الفقراء وهذا يتطلب سياسة مالية ونقدية ملائمة، لذا يحاول الكثير من الاقتصاديين الربط بين القطاع المالي الأفضل ومدى قدرته على المساعدة في النمو وتقليل الفقر والجوع، وهناك العديد من الدراسات التي أظهرت فعلا أن التنمية المالية تقلل الفقر والجوع، ذلك أن تقديم الخدمات المالية للفقراء يمكنهم من الحصول على وسائل الإنتاج لتمويل استثماراتهم وزيادة إنتاجهم، مما يسمح بتحسين مستويات المعيشية.

كما أكدت دراسة (بنك ديمير جولش– كونت–ويليفين 2005) أن التنمية المالية تساعد على تخفيض معدلات الفقر، حيث أشارت الدراسة أنه لو أن البيرو مثلا عمل على تحسين مستوى الائتمان الخاص في الفترة (85- 2000) من مستوى 13% إلى 54% لكان 2% من سكان البيرو يعيشون في فقر في سنة 2000 بدلا من المعدل الفعلي المقدر ب 15% . [1]

[1] - ستيفن كلاسينس، ايريك فيجن. **من الائتمان إلى المحاصيل**، مجلة التمويل والتنمية، العدد1 مارس 2007 ، ص36.

لذا تؤكد في الوقت الحالي الكثير من الدراسات على أهمية تنمية القطاع المالي في تحقيق أهداف الألفية الإنمائية وتخفيض الفقر، لذا فإن البنوك التجارية يجب أن تؤدي دورا كبيرا ومهما في الدول النامية وذلك بتطوير منتجاتها وخدماتها البنكية لتسهيل وصول التمويل لطبقات المجتمع بتكلفة منخفضة.

2- زيادة حجم المعونة الدولية وتخفيض عبء الدين العمومي: إن زيادة حجم المعونة الدولية لمواجهة الفقر والجوع والأمراض يدعم التنمية ويساعد الدول الفقيرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لذا يدعو الكثير من المجتمع الدولي في الوقت الحالي إلى زيادة حجم المعونة أو المساعدات الإنمائية الرسمية وتقديم المزيد من تخفيف عبء الديون وإيجاد وابتكار آليات وتقنيات حديثة لتمويل التنمية.

3- التوسع في مجال الصحة والتعليم: يؤكد المختصين أنه إذا أردت غزو العالم فما عليك إلا الاستثمار في الموارد البشرية، وعليه فإن سعي الدول لتحقيق أهداف الألفية المتعلقة بالتنمية البشرية تقتضي توسيع سياساتها التعليمية والصحية، وذلك بزيادة حجم مخصصاتها في الموازنة العامة لصالح قطاع الصحة والتعليم وزيادة الاهتمام بالتعليم الابتدائي والرعاية الصحية الأساسية في مجال المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي.

4- تسهيل عملية نقل التكنولوجيا: هي من التحديات المهمة التي تواجه الدول النامية خاصة ما يتعلق بالتكنولوجيا النظيفة وتكنولوجيا حماية البيئة من التلوث، وهو ما جعلها تسعى لجذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقد تقلصت قدرة الدول النامية على الحصول ونقل التكنولوجيا الحديثة في إطار ما يعرف باتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة التي أسفرت عليها المفاوضات التجارية متعددة الأطراف في إطار جولة الأرغواي (86 - 1994)، مثلا يجب توفير الحماية لجميع الاختراعات التكنولوجية لمدة لا تقل عن 20 عاما، وهو ما يسمح بتعميق الفجوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة والنامية.

ولعل أهم تأثيرات هذه الاتفاقية على الدول النامية يبرز في مجال الأدوية، حيث تشير دراسات أن صافي خسائر الرفاه الاقتصادي الذي تتحمله الدول النامية نتيجة حماية براءات الاختراع للأدوية ستكون مرتفعة لأنه يتوقع أن ترتفع أسعار الأدوية بنسبة تتراوح ما بين 25 % إلى50% في حالة تطبيق الاتفاقية كما أنه يلاحظ ارتفاع أسعار هذه الأدوية في الدول التي تطبق هذه الاتفاقية لحماية براءة الاختراع. [1]

[1] - ارفيند سوبرا مانيال. **الأدوية و براءات الاختراع و اتفاقية جوانب حقوق الملكية الفكرية**، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2004 ، ص22 .

خلاصة الفصل:

إن الرفاه الاجتماعي يتعدى مفهوم الدخل أو المنفعة المادية (الحصة الغذائية)، وهذا ما توحي به المقاربات المتعددة الأبعاد، حيث تعتبر أن الفقر لا يمكن حصره في تصور أحادي ضيق، ولا يمكن أن يعبر عنه بالافتقاد أو الافتقار للوسائل المادية، فالدخل أو الثروة يمكن وفقط من التمييز بين الفئات الفقيرة وغيرها من فئات المجتمع الأخرى، إن الفقر ينطوي على لإقصاء من الوصول إلى السلع والخدمات، ومختلف المؤسسات.

ورغم تعدد التصورات وتنوعها، والتي أثرت أدبيات الفقر، فإن هذا الأخير إنما يعبر عن مختلف الاختلالات الهيكلية التي ترتبط أساسا بمختلف جوانب الوجود الإنساني، فالسياسات الاقتصادية والاجتماعية، والتي تعبر عن البنية الاقتصادية الكلية، ساهمت ولا تزال في خلق ظروف معيشية صعبة لفئات اجتماعية واسعة من المجتمع.

كما أن تحقيق معدلات نمو عالية لا تكفي وحدها لمعالجة ظاهرة الفقر، بل يتطلب تركيز الجهد على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإيجاد خدمات الأمان الاجتماعي، لأن مسألة محاصرة الفقر ومعالجة مسبباته والتخفيف من آثاره المدمرة ليست فقط حاجة إنسانية ملحة بل صمام أمان سياسي واجتماعي واقتصادي.

الفصل الثالث

تحرير التجارة الدولية والحد من الفقر في الدول النامية

الفصل الثالث: تحرير التجارة الدولية والحد من الفقر في الدول النامية

نمو وتحرير التجارة الدولية متغير أساسي في عملية التنمية، خاصة ما يتعلق بالجوانب الاجتماعية وبالتحديد الرفاه الاقتصادي والمستوى المعشي، هذا المتغير قد يكون تأثيره نحو الأحسن من خلال زيادة في النشاط الإنتاجي وخلق الثروة وتوفير مناصب العمل وزيادة الدخل وتحسين الأوضاع المعيشية للطبقة الفقيرة، كما قد تكون في الاتجاه العكسي.

وقد تناولنا في الفصلين السابقين لمفهومي كل من التجارة الدولية وسياسات تحريرها من جهة، وظاهرة الفقر في الدول النامية بالتفصيل من جهة أخرى، وسنحاول في هذا الفصل إبراز العلاقة بين هاتين الظاهرتين من حيث تأثير الأولى على الثانية، بالتركيز على مجموعة النقاط أهمها:

ـــ سياسات تحرير التجارة الدولية وتأثيرها على التنمية الاقتصادية في الدول النامية.

ـــ العلاقة بين سياسات تحرير التجارة الدولية والفقر، والمحددات التي تضبط هذه العلاقة في الدول النامية.

ـــ البدائل المتاحة للدول النامية التي تمكنها من احتواء ظاهرة الفقر والقضاء عليها في ظل تحرير تجارتها الدولية.

المبحث الأول: تحرير التجارة الدولية والتنمية في الدول النامية

التجارة الدولية من المعالم الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية في البلدان المختلفة، ولا شك أن الدور الذي تؤديه التجارة الدولية في التنمية يجعلها تحتل المكانة الأولى في النظام الاقتصادي الدولي، فتنمية التجارة الدولية على أساس الكفاءات والميزة والنسبية يساهم في التنمية الاقتصادية بشكل فعال، ولتقوم التجارة الدولية بدورها التاريخي كمحرك لعملية النمو والتنمية لا بد من توافر بيئة اقتصادية عالمية مناسبة، ونظام تجاري عالمي مساند لعملية التنمية وتحسين شروط التبادل الدولي.

المطلب الأول: دور الدول النامية في التجارة الدولية والمشاكل التي تعاني منها

إن الدول المتقدمة لم تترك الفرصة للدول النامية لتغيير طبيعة تخصصها عبر كل مراحل التقسيم الدولي للعمل، بينما كانت هذه الدول أي المتقدمة تتنافس فيما بينها على استخدام التكنولوجيات الحديثة من أجل تحسين وتطوير الإنتاج مما زاد من تكاملها والانتفاع بمزايا تخصصها عبر كل مراحل تطورها، في حين اتسعت الهوة التكنولوجية بينها وبين الدول النامية التي أصبحت تتخبط في مشاكل تنموية عديدة.

الفرع الأول: مساهمة الدول النامية في التجارة الدولية

تتسم اقتصاديات الدول النامية بالتبعية الاقتصاديات للدول المتقدمة، وتظهر هذه التبعية من خلال سد حاجيات هذه الأخيرة من المواد الخام اعتبارا مما تصدره الدول النامية من المواد الأولية سواء كانت إستخراجية (النفط، الغاز، معادن) أو زراعية (القطن،البن، السكر،كاكاو،...)، في حين تستورد الدول النامية من الدول المتقدمة المواد المصنعة والنصف مصنعة التي توجه للاستهلاك.

وإذا جئنا إلى مساهمة الدول النامية في التجارة الدولية نجد أنها تساهم بنسبة 18% من حجم والنشاط التجاري الدولي، هذا وقد انخفض نصيبها خلال سنوات التسعينات من 36% في أوائل الثمانينات من القرن العشرين إلى النسبة المذكورة، وهذه النسبة في تناقص وليست في زيادة خلال المدى المتوسط، وفي مقابل ذلك تحتكر الدول المتقدمة ما نسبته 75% من التجارة الدولية حيث انتقل نصيبها في التجارة العالمية للسلع والخدمات من 67% عام 1985 إلى 75% عام 1996، ورغم جهود مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من أجل أن يصل إنتاج الدول النامية إلى 25% من الإنتاج العالمي بحلول عام 2000، إلا أن ذلك لم يتحقق. [1]

وكما هو معروف تنقسم التجارة العالمية إلى تجارة في السلع وتجارة في الخدمات، حيث نجد نصيب الدول المتقدمة في التجارة السلعية أرتفع من 62% إلى 72 % كما ارتفع نصيبها في تجارة الخدمات من 72% إلى

[1]-GODET.M : les échanges internationaux , PUF ،paris، 1998. P P102-103.

76% خلال الفترة من 1985-1995، والدول النامية لا تسيطر في الوقت الراهن إلا على حوالي 18% من تجارة السلع و20% من تجارة الخدمات وربما تقل هذه النسبة إذا ما أخذنا في الاعتبار دور الشركات الأجنبية العاملة في الدول النامية، كما أن حوالي 75% من التجارة الخارجية السلعية للدول المتقدمة هي تجارة بينية تتم فيما بين هذه الدول ذاتها، في حين أن معظم تجارة الدول النامية تتم مع الدول الصناعية ويبقى التعاون جنوب- جنوب متعثرا والإحصاءات حوله متضاربة وغير معروفة أو غير دقيقة، فالدول العربية مثلا لا تتبادل فيما بينها إلا 7% من تجارتها الدولية، والدول الإفريقية لا تصل نسبة تجارتها البينية إلا 8%. [1]

والجدول الموالي يوضح حجم التجارة العالمية بالأرقام ومساهمة كل إقليم فيها.

الجدول رقم(3): قيمة السلع في التجارة العالمية حسب المناطق لسنة 2008.

(مليار دولار) الصادرات.ص. و الواردات .و.

المناطق	القيمة .ص.	القيمة . و.
مجموع دول العالم	15775	16120
أمريكا الشمالية	2049	2909
أمريكا اللاتينية	602	595
المكسيك	292	323
بلدان أمريكا الاتينية أخرى	404	413
أوروبا الغربية	6456	6833
الاتحاد الأوربي (فيما بين دوله)	5913	6268
اتحاد الدول المستقلة لأوربا الشرقية	703	493
الدول النامية	6025	5494
روسيا الاتحادية	472	292
إفريقيا	561	466
إفريقيا الجنوبية	81	99
أهم الدول المصدرة للمحروقات *	347	137
الشرق الأوسط	1047	575
اليابان	782	762
الصين	1428	1133
الدول الصناعية الجديدة **	1033	1093

المصدر: التقرير السنوي للمنظمة العالمية للتجارة 2009 ص 14.

* الجزائر ، أنغولا، القابون، ليبيا، نيجيريا.

** هونكونع. الصين ، كوريا الشمالية، سنغافورة.

[1] -Godet.M. les échanges internationaux ،op.cit p 105.

نلاحظ في السنوات الأخيرة تدهورا في التجارة الخارجية أثر سلبا على اقتصاديات الدول النامية نتيجة لاندماجها في السوق العالمية وتخصصها في إنتاج سلعة أو سلعتين مع إهمال باقي القطاعات والتركيز فقط على قطاع التصدير للسلع الاستخراجية والقطاعات المتعلقة به، مما أدى إلى تخلف واضح في قطاع الخدمات والصناعات، فحدثت ازدواجية في الاقتصاد الوطني للدول النامية، قطاع متقدم ويتمثل في قطاع الصادرات والقطاعات التابعة له، وقطاع متخلف وهو قطاع الخدمات والصناعات.

الفرع الثاني: مشاكل التجارة الدولية للدول النامية

هي مشاكل مختلفة ومتنوعة أغلبها مشتركة لتشابه خصائص الدول النامية واشتراكها في معظم الصفات التي جمعتها في مجموعة واحدة وأخرى مختلفة تخص بلدا دون غيره، مرتبطة بنظامه الداخلي وبجغرافيته وغيرها من الخصائص الداخلية، ومن بين هذه المشاكل: [1]

- التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة.
- تركيز النمو في القطاع التصدير على القطاع لاستخراجي والزراعي.
- حجم وإيرادات الصادرات من المواد الأولية أقل من سعر وتكاليف الواردات من السلع الصناعية.
- التقدم الفني لإنتاج السلع الزراعية أقل من التقدم الفني لإنتاج السلع الصناعية.
- بعض الدول المتقدمة تفرض قيودا على استيراد المواد الأولية حماية لبعض قطاعاتها وهذه القيود كثيرا ما تواجه صادرات الدول النامية.
- معدلات التبادل للمواد الأولية، عرفت عدة أزمات لأنها تتأثر بالتقلبات السياسية فخلال فترة التضخم العالمي عرفت أسعار المواد الأولية انخفاضا خاصة فيما يخص النفط.
- تذبذب عائدات الصادرات للسلع الأساسية، والذي يرجع إلى تباطؤ الطلب العالمي والارتفاع الحاد في أسعار الفائدة وارتفاع قيمة الدولار.
- تبذل الدول النامية جهودا من أجل تصدير السلع الأساسية لزيادة حجم صادراتها ما عدا البترول كي تتغلب على عجز موازين المدفوعات.
- النقص المستمر في القيمة النسبية للصادرات، فنصيب الدول النامية من الصادرات باستثناء البترول يتناقص باستمرار نظرا للتقدم التكنولوجي الذي أدى إلى تحقيق وفورات في استخدام المواد الأولية لإنتاج كميات مماثلة بطاقات أقل.
- اختلال هيكل الصادرات نتيجة عدم التوازن في الهيكل الإنتاجي.

[1] - تقرير التجارة والتنمية2002، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(UNCTAD)، جنيف 2002، ص76.

- زيادة الطلب على اليد العاملة في القطاع الزراعي ولاستخراجي مما أدى إلى تحسين الدخل الفردي لهذه الفئة وبالتالي ظروفهم المعيشية، فارتفع معدل النمو الديمغرافي على المدى القصير، أما على المدى الطويل أدى إلى ظهور البطالة.
- تحسين مستوى المعيشة لعمال القطاعات الإستخراجية أدى بهم إلى تقليد مستوى المعيشة للأوربيين مما أدى إلى ارتفاع الإنفاق ونقص الادخار والاستثمار وبالتالي انخفاض معدل تراكم رأس المال.

المطلب الثاني: اختيار الإستراتجية التجارية لتحقيق التنمية في الدول النامية

إن السياسات التجارية الملائمة للتنمية في الدول النامية تحمل توجهين، توجه ينظر نحو الداخل (إحلال الواردات) ولا تتحقق هذه الإستراتجية إلا في حالة تقييد التجارة الخارجية والحد من حريتها، والتوجه الثاني ينظر نحو الخارج (ترويج الصادرات)، وهو عكس التوجه الأول.

الفرع الأول: إستراتجية تشجيع الصادرات لتحقيق التنمية

تهدف هذه الإستراتيجية إلى التوسع في حركة التجارة الدولية مع ضمان نمو مرتفع لمعدل الدخل القومي من خلال توسع رقعة الصادرات وتحقيق أقصى حد ممكن من الطاقة التصديرية، مع استخدامها على أفضل وجه مريح ومعقول لتحقيق أقصى معدل للنمو والتنمية الاقتصادية.

ولدراسة القدرة التصديرية للدول النامية نركز على نطاقين، الأول التوسع في الصادرات من المواد الأولية والثاني التوسع في الصادرات من المواد تامة الصنع.

1- **الصادرات من المواد الأولية:** فإن الدول النامية وخاصة منخفضة الدخل منها والفقيرة، تعتمد عليها بشكل كبير في تحصيل إيراداتها من العملة الأجنبية، ومع ذلك لا تمثل هذه الصادرات إلا نسبة ضئيلة من إجمالي التجارة العالمية، ونصيب الدول النامية منها في انخفاض مستمر.

كما أن الاعتماد المباشر على الصادرات من المواد الأولية يجعل الدول النامية دائما أمام خطر تقلب الأسعار وتذبذب إيراداتها، كمثال على ذلك في ما بين عامي 1980 و 1982 انخفضت أسعار السكر 78% والمطاط 37% والنحاس الأحمر 35%، وفي ما بين عامي 1989 و1991 انخفضت أسعار المواد الأولية بنسبة 20%، كما أن أسعار البترول لم تسلم من التقلبات في الأسعار، فقد واصلت الانخفاض خلال 13عام حتى 1999. [1]

[1] - ميشيل تو داور. **التنمية الاقتصادية**، مرجع سابق، ص 559.

ودفع ذلك الدول النامية إلى إنشاء جهاز يعمل باستمرار على تعديل أسعار المواد الولية ويحافظ على استقرارها وهو جهاز "الاتفاقيات السلعية الدولية"، حيث يضمن هذا الجهاز للدول المشاركة نصيبا من الثبات النسبي في حصيلة الصادرات، بالإضافة إلى استقرار أكثر لأسعار سلعهم الأولية في الأسواق العالمية.[1]

بالإضافة إلى مشكل تقلب الأسعار الذي تتلقاه صادرات الدول النامية من السلع الولية، هناك مشكل الإحلال الصناعي للسلع محل الإنتاج الطبيعي، ومشكل زيادة الحماية الزراعية في الدول المتقدمة.

2- **التوسع في الصادرات من السلع تامة الصنع:** فإن نصيب الدول النامية منها في إجمالي التجارة العالمية بقي ثابتا نسبيا، مع أنه زاد من 7% سنة 1965 إلى 18% سنة 1990، وقد أعطى هذا حافزا للعديد من الدول النامية وخاصة النمور الآسيوية (كوريا الجنوبية، تايوان، سنغافورة، هونكونغ).

غير أن الحماية التي تفرضها الدول المتقدمة كانت دائما العائق أما نمو وتطور صادرات الدول النامية من السلع تامة الصنع، ففي سنوات الثمانينات قامت 20 دولة صناعية من بين إجمالي 24 دولة، بزيادة حمايتها ضد صادرات الدول النامية والتي تزيد بزيادة العمليات على السلع المصنعة، كمثال على ذلك تفرض التعريفات الجمركية على الكاكاو المجهز ضعف ما تفرض على الكاكاو الخام، مما جعل استيراد الشكولاطة غير مشجع والسكر الخام يلاقي تعريفة جمركية أقل من 2% بينما السكر المكرر ومنتجاته يلاقي تعريفات جمركية بما يقدر ب20 %، وعموما فإن الدول النامية تخسر ما قيمته 40مليار دولار سنويا نتيجة القيود التي تفرضها الدول المتقدمة على التجارة الدولية، وهي بذلك تقلل من ناتجها القومي بأكثر من 3 %. [2]

على الدول النامية أن تسعى إلى رفع معدلات التبادل فيما بينها بخلق تكتلات إقليمية والتعامل مع التكتلات الأخرى والمنظمات العالمية، لكي تستفيد من التسهيلات الممنوحة في خضم هذه التكتلات والمنظمات.

الفرع الثاني: إستراتجية إحلال الواردات لتحقيق التنمية

تهدف هذه الإستراتجية إلى إقامة صناعات محلية تحل محل السلع المستوردة من الخارج، وبرزت هذه الإستراتجية في الدول النامية أساسا في دول أمريكا اللاتينية، وتعتمد أساسا على أداتين هما: الحماية، وحصص الواردات.

كما تستند إستراتجية إحلال الواردات إلى مبدأ بسيط وهو جعل أسعار السلع المستوردة مرتفع من خلال عدة أدوات أهما فرض التعريفة الجمركية ونظام الحصص، وبالتالي جعل الصناعات المحلية أكثر تنافسية محليا. [3]

واتفق الكثير من الاقتصاديين أن إستراتجية تصنيع السلع الإحلالية كانت غير ناجحة، خاصة وأنها أظهرت نتائج سلبية غير مرغوب فيها وهي: [4]

---

[1] - ميشيل تودارو. **التنمية الاقتصادية**، مرجع سابق، ص560.
[2]- ميشيل تودارو. **التنمية الاقتصادية**، مرجع نفسه، ص565.
[3]- د.أحمد الكواز، **أهم استراتيجيات السياسة التجارية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2009، ص23.
[4]- ميشيل تودارو. **التنمية الاقتصادية**، مرجع ساق، ص ص571-573.

- الحماية تعزل الصناعات المحلية عن الضغوط التنافسية، وهو ما يقلل من كفاءتها ويرفع تكاليفها.
- المستفيد من عملية الإحلال هو الشركات الأجنبية، حيث تستفيد من المزايا الممنوحة لها وراء حائط التعريفة الجمركية، وبعد تحصيل الفوائد يتم تحويلها للخارج.
- معظم عمليات الإحلال تمت بالإستراد المدعم حكوميا للسلع الرأس مالية والوسطية.
- إقامة الصناعات الرأسمالية التي تلبي احتياجات الأغنياء دون توفير العمالة للفقراء.
- لها تأثير سلبي على الصادرات من السلع الأولية والتقليدية، وذلك لأنه عند إتباع سياسة الإحلال تقوم العملة المحلية بقيمة مبالغ فيها، وذلك لاستيراد السلع الرأسمالية والوسطية بأثمان رخيصة، وهذا ما يجعل السلع التقليدية المحلية وخاصة الزراعية غير تنافسية في السوق العالمية، فهذه السياسة تشجع وسائل الإنتاج كثيفة رأس المال وتعيق القطاع التقليدي، وهو ما يخلق مشكلة سوء توزيع الدخل ويعمق الفجوة بين الطبقة الغنية والطبقة الفقيرة في المجتمع.
- وفي الواقع أن هذه الإستراتجية لم تحقق الغرض الذي جاءت من أجله، وهو حماية الصناعات الناشئة لتنميتها وتطويرها، غير أنها بقية مختفية وراء التعريفات الجمركية و لم تنمو.

على كل فإن الفرق بين إستراتيجيتي التنمية المرتبطتين بالتجارة يكمن في مؤيدي إحلال الواردات الذين يعتقدون أن على الدول النامية في البدء إحلال الإنتاج المحلي محل السلع الاستهلاكية المستوردة آنفا كمرحلة أولى، ثم تقوم بإحلال من خلال الإنتاج المحلي بالنسبة لنطاق أوسع لسلع أكثر تعقيدا كمرحلة ثانية، وذلك مع الأخذ بعين الاعتبار حماية ذلك الإنتاج المحلي بالتعريفات الجمركية والحصص على الواردات.

وبشكل عام نجد معظم الدول النامية قامت بتطبيق كلتا الإستراتجيتين بدرجات متفاوتة، مع التركيز على إحداهما في وقت معين والأخرى قي وقت لاحق.

المطلب الثالث: آثار تحرير التجارة الدولية على التنمية الاقتصادية في الدول النامية

إن التحرير التجاري يؤدي إلى توسيع القاعدة الإنتاجية وتطويرها وتحديثها، ويعمل على تخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين الإنتاجية والنوعية لمنافسة المنتجات الأجنبية، كما أن إمكانية استيراد التكنولوجيا الحديثة تعطي الصناعات المحلية فرصة أكبر لتحسين الإنتاجية وزيادة الرفاه الاقتصادي، كما أن رفع الحماية من شأنه أن يوجه الموارد بعيدا عن القطاعات المحمية إلى القطاعات القابلة للتصدير، ورغم كل هذه الإيجابيات هنالك آثار سلبية محتملة.

الفرع الأول: الآثار الاقتصادية والآثار على عجز الموازنة

تهدف برامج تحرير التجارة إلى تحسين الكفاءة في تخصيص الموارد واستغلال طاقات الإنتاج، ويتم ذلك من خلال تعريض الاقتصاد المحلي إلى المنافسة الخارجية وذلك برفع الحماية عن القطاعات التي كانت تنتج بتكاليف

باهظة لا مبرر لها، وبالتالي يصبح الخيار الوحيد لهذه القطاعات للاستمرار هو الضغط لتخفيض التكلفة وتحسين الإنتاجية.

1- **الآثار الاقتصادية:** تتمثل الآثار الاقتصادية للتحرير التجاري في مجموعة من العناصر والنقاط التي يمكن أن نوجزها فيما يلي: [1]

- رفع معدلات النمو وتحسين الإنتاجية: أي الزيادة السنوية في حجم الناتج المحلي الإجمالي، حيث أثبتت الدراسات أن هناك علاقة طردية بين الانفتاح والنمو الاقتصادي، ويمكن تقسيم النمو في الإنتاج إلى قسمين: قسم يأتي من زيادة حجم الموارد، وقسم ناتج من الاستغلال الأفضل للموارد المتاحة أي ارتفاع إنتاجية عناصر الإنتاج.
- استغلال وفرات الحجم: الانفتاح على الخارج خاصة من حيث رفع الحماية من شأنه الحد من القوى الاحتكارية ويسمح باستغلال وفرات الحجم.
- رفع معدلات التصدير وتنويعه: ومن المنطقي أن تحرير التجارة يؤثر على معدلات الصادرات أسرع من تأثيره على تنويعها، ويلعب دورا هاما خاصة من ناحية جلب العملة الصعبة، وتحسين ميزان المدفوعات وارتفاع في معدلات النمو وانخفاض في معدلات البطالة.
- تخفيض عجز الميزان التجاري: إذ تؤثر مباشرة على الصادرات والواردات في آن واحد، والتأثير على الصادرات يتوقف على الحوافز ومدى الاستجابة لها، والنوع الأول الذي يطبق منها، حيث إذا بدأ بتشجيع الصادرات (مثل خفض قيمة العملة) قبل الشروع في رفع الحماية على الواردات، سوف يؤدي ذلك إلى تحسن في الميزان التجاري يتبعه عجز نتيجة تفاقم الواردات، أما إذا حدث العكس يكون التأثير سلبا في البداية ثم إيجابيا فيما بعد.

2- **الآثار على عجز الموازنة:** تؤدي عملية التصحيح على الرسوم الجمركية (خفض) أو إزالة القيود الكمية أو تعديل في سعر الصرف، إلى آثار سلبية على إيرادات الحكومة، وهذا يدفعها إلى فرض ضرائب جديدة وتنفيذ برامج الخصخصة، وإتباع سياسة نقدية توسعية لسد العجز، وبالتالي زيادة التضخم.

الفرع الثاني: الآثار الاجتماعية لسياسات التحرير التجاري

تعتبر من أصعب الجوانب من حيث التقييم، ولتحديدها لابد من وضع مؤشرات محددة، بناءاً عليها يمكن تحديد هذه الآثار باعتبارها آثارا إيجابية أو سلبية، ولعل التأثير يكون بشكل واضح على توزيع الدخل والطبقات الفقيرة، ولهذا نعتمد المؤشرات التالية لتقيم هذه الآثار. [2]

---

[1]- حسن خضر. **برامج إصلاح التجارة الخارجية وتقييمها**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلدة العدد 2، الكويت المعهد العربي للتخطيط، الكويت،2005، 25.

[2]- حسن خضر. **برامج إصلاح التجارة الخارجية و تقييمها**، مرجع سابق، ص32.

1- **حصة الأجور في الدخل القومي:** تراجع حصة الأجور من الدخل القومي يشير إلى تفاقم البطالة وتدني مستوى المعيشة، حيث يتسبب رفع الحماية في تقهقر بعض الشركات التي لا تستطيع أن تواجه المنافسة الخارجية، يسبب ذلك تسريح العمالة، خاصة غير المتخصصة، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة، غير أن هناك من اعتبر إمكانية رسكلة العمالة التي سرحت في القطاعات المتقهقرة في قطاعات أخرى مستفيدة من توسع رقعة التصدير.

2- **مستوى الاستهلاك للفرد الواحد:** يعبر هذا المؤشر عن مستوى الرفاهية، وكل تدني في مستوى الاستهلاك الحقيقي يعني تدهور في مستوى المعيشة.

3- **مستوى النفقات الاجتماعية:** في غالب الأحيان ما تكون الطبقات الفقيرة هي المستفيدة من الخدمات الاجتماعية (الصحة، التعليم، النقل العام...)، وبالتالي فإن خفض هذه النفقات في إطار التحرير التجاري يؤثر مباشرة على المستوى المعيشي لهذه الفئة من المجتمع.

4- **برامج النهوض بالطبقات الفقيرة:** تلجأ العديد من الدول التي تحرر تجارتها إلى إنشاء برامج للنهوض بالطبقات الفقيرة، وهذا دليل على وجود تأثير سلبي على هذه الطبقة.

المطلب الرابع: مساهمة تحرير التجارة الدولية في التنمية المستدامة في الدول النامية

تحقيق التنمية المستدامة في ظل العولمة وتحرير التجارة الدولية، وتعزيز التعاون بين الشعوب على أساس الحوار والتكامل بين الحضارات، يتطلب إيجاد مزيد من الفرص للدول النامية والاتفاق على آليات جديدة للنظام التجاري الدولي تستند إلى المبادئ الدولية واحترام حقوق الشعوب في التنمية المستدامة.

الفرع الأول: تسهيل نفاذ الدول النامية إلى الأسواق العالمية

يعتقد الكثير أن تحرير التجارة الدولية متعددة الأطراف والتبادل التجاري الثنائي وفتح الأسواق لتسهيل وصول ونفاذ صادرات الدول النامية إلى الأسواق الدولية بطريقة غير تمييزية وشرعية يساعد على تقليص الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية، ويدعم فرص النمو والتنمية المستدامة، ويساعد على تحفيز النمو لتحقيق أهداف الألفية الإنمائية، وذلك بتحفيز الإنتاج المحلي وزيادة الدخل القومي وبالتالي الدخل الفردي وتحسين مستويات المعيشة، وهو الهدف الرئيسي الذي ركزت عليه جولة الدوحة للتنمية في نوفمبر 2001 ويسعى المجتمع الدولي لتحقيقه، وقد قدمت الدول المتقدمة في هذا الإطار الكثير من المبادرات " لعل أهمها اعتماد نظام التفضيلات التجارية أو ما يعرف "بنظام الأفضلية المعمم"، حيث تقدمت دول الاتحاد الأوربي باقتراح "كل شيء ما عدا السلاح" الذي يوفر فرصا لزيادة وصول منتجات الدول الأقل نموا خارج السلاح إلى أسواقها دون الخضوع لرسوم جمركية أو حصص.[1]

[1]- روبرت شيرر. **جدول أعمال للتجارة والاستثمار و التكامل الإقليمي**، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 2001، ص16 .

وتشير الدراسات إلى أنه إذا اتخذت بقية الدول الصناعية الكبرى (الوم أ، كندا، اليابان) مثل المبادرة الأوربية فأن صادرات الدول الأقل نموا سوف تزداد بمقدار 2,5 مليار دولار، غير أن معظم الدراسات تشير إلى أن تأثير هذه الاتفاقيات في تغيير نمط وحجم التدفق التجاري لصادرات الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة يبقى ضئيلا، ففي سنة 1997 لم تستفد مثلا من امتيازات نظام التفضيلات المعمم سوى 17% من صادرات البلدان النامية، وأرجع السبب في ذلك إلى صرامة القواعد المتعلقة بشهادات المنشأ المطبقة على تلك السلع وإلى ضعف هامش التفضيلات بالنسبة لمعظم المنتجات، الذي كان يتناقص كلما اتجهت الدول المتقدمة إلى أحداث المزيد من التحرير التجاري وإلى الطريقة التي كانت تطبق بها هذه الاتفاقية. [1]

حيث عمدت الدول المتقدمة إلى فرض رسوم جمركية على السلع مرتفعة القيمة المضافة ورسوم جمركية منخفضة على السلع ذات القيمة المضافة المنخفضة، فقد قدرت الرسوم الجمركية على المواد الخام الزراعية في دول الاتحاد الأوروبي ب 5% في حين كانت أكثر من 10 % على السلع الزراعية المصنعة المستوردة، ومن جهة أخرى لجأت دول الاتحاد الأوربي إلى فرض رسوم جمركية منخفضة أو منعدمة على السلع والمنتجات الزراعية التي تنتجها محليا ورسوما أعلى على الواردات المنافسة لمنتجاتها المحلية بهدف حماية منتجيها. [2]

كما تشير دراسات مركز التجارة الدولية بجنيف إلى أن الرسوم المفروضة من طرف الدول الصناعية الكبرى هي أعلى بالنسبة للسلع الزراعية والمنسوجات والملابس مقارنة بالسلع المصنعة، لأن الدول النامية تمتلك نوعا ما ميزة نسبية في هذه المنتجات، وهو ما يؤدي إلى تقييد وعرقلة نفاذ صادرات هذه الدول إلى أسواق الدول الصناعية المتقدمة، كما تواجه الدول النامية مشكل أو التحدي المتعلق بإجراءات الصحة والصحة النباتية والعوائق الفنية التي أنتشر استعمالها في الوقت الحالي من طرف الدول المتقدمة كغطاء حمائي لتقييد تدفق صادرات الدول النامية إلى أسواقه، فقد أشارت بعض الدراسات إلى أن الدول منخفضة الدخل خلال الفترة 96–99 لم تكن قادرة على توفير كافة الشروط الصحية المتعلقة بسلامة النباتات التي تفرضها دول الإتحاد الأوربي في أكثر من 50 %من صادراتها من الأسماك واللحوم والفواكه والخضر، مما يقلل من فرص وصولها إلي الأسواق وهذا ينعكس مباشرة على قدرتها التصديرية ومستقبل التنمية فيها. [3]

وفيما يتعلق بنفاذ السلع المصنعة إلى أسواق الدول المتقدمة فإنه يلاحظ بأن الدول المتقدمة عملت على اعتماد مبدأ تصاعد التعريفة الجمركية، حيث تفرض رسوما منخفضة على وارداتها من المواد الأولية وبعض المنتجات نصف المصنعة التي لا تتوفر عليها، وتفرض رسوما مرتفعة على المنتجات تامة الصنع التي تمتلك

[1]- هانز بيتر لانكس. **فرص وصول البلدان النامية إلى الأسواق**، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 2002، ص9 .

[2]- روبرت شيرر. **التجارة محرك لإفريقيا**، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر1999، ص18.

[3]- روبرت شيرر. **جدول أعمال للتجارة والتنمية والاستثمار والتكامل الإقليمي**، مرجع سابق، ص15 .

قدرات تنافسية تجعلها تشكل خطرا على منتجاتها المحلية وهذا كاف لإعاقة الدول النامية على توسع قاعدتها الصناعية التصديرية.

الفرع الثاني: التكامل الاقتصادي والتجاري لتعزيز التنمية المستدامة

مع مجموعة التغيرات والتحولات، ومع قيام منظمة التجارة العالمية، برزت التكتلات الاقتصادية على نحو واضح، حيث تشكلت في إطار نظام اقتصادي جديد يعمل على تحرير التجارة، وإزالة العوائق الجمركية وغير الجمركية.

ولتدعيم التكتلات الاقتصادية الإقليمية، أعيد إحياء السوق المشتركة لأمريكا، والسوق المشتركة الجنوبية في أمريكا اللاتينية بين الأرجنتين والبرازيل والأرغواي والبارغواي، هذا إلى جانب الانطلاق الذي شهدته التكتلات الاقتصادية الدولية في أوربا (الاتحاد الأوربي) وفي أمريكا (الولايات المتحدة – كندا- المكسيك- NAFTA) وغيرها من التكتلات الاقتصادية.

أما فيما يتعلق بآليات هذه التكاتلات الاقتصادية والتجارية لتعزيز النمو والتنمية المستدامة فقد وجد بأن تأثيرها محدود، كمثال في إطار اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) حيث أن تجربة المكسيك مع الانفتاح التجاري لم تسمح بخلق توظيف العمال إلا في القطاعات الموجهة للتصدير، ففي الفترة الممتدة بين1995ـــ2000عدد مناصب الشغل التي تم خلقها تمثل 40% من نسبة العمالة الضرورية لامتصاص القادمين الجدد إلى سوق العمل، كما أن الأجور لم تساهم في استدراك التضخم الذي أثر على القدرة الشرائية لمدة 5 سنوات بل أن هذا التدهور أدى إلى زيادة الفوارق الاجتماعية والفوارق الإقليمية أو الجهوية، لأن العمال الذين يتقاضون أجور دنيا يمثلون 60% من الأجراء في ولايات الجنوب، مقابل 15% في ولايات الشمال أين تتركز القطاعات الموجهة للتصدير، وفي سنة 2000 بعد مرور 6 سنوات على بدأ منطقة التجارة الحرة زادت ما نسبته 3ـــ 4% من المكسيكيين الذين يعيشون تحت خط الفقر. [1]

لذلك فإن عملية التحرير التجاري الحقيقي الذي يحفز النمو المستدام في الدول النامية يتطلب الإسراع في إصلاح السياسات التجارية، وإزالة كل الحواجز والقيود التي تشوه التجارة الحرة والمشروعة وتقديم التسهيلات التجارية والتخفيف من القيود الفنية، مع ضرورة إدراج متطلبات البيئة ضمن خطط وسياسات التجارة للدول، ويتحقق ذلك من خلال ما يلي: [2]

---

[1] بيتر ساذرلاند. **لماذا يجب أن نتقبل العولمة؟**، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 2002، ص21 .

[2] - Odile castel, **le sud dans la mondialisation , quelles alternatives**? Edition la découverte-syros, 2002, p39.

- أن تعمل منظمة التجارة العالمية على تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها، المتمثلة في فتح الأسواق أمام صادرات الدول وعدم استخدام أي عوائق للحد من قدرة الدول النامية على التنافس، وأن يكون التركيز على الحاجة إلى جعل التجارة أداة تخدم التنمية المستدامة وتتضمن الاهتمامات الاجتماعية والبيئية.
- وينبغي أن تفي الدول الغنية بالتزاماتها بإتاحة وصول المنتجات الزراعية والصناعية الواردة من الجنوب إلى أسواقها.
- حماية المنافسة من استغلال مراكز السيطرة لاسيما الشركات م ج والشركات الكبرى.
- تحقيق الشفافية بتوفير المعلومات للمنتج والمستهلك لأن ذلك يعد أهم الوسائل الفاعلة لتحقيق المنافسة المشروعة.
- وإصلاح قواعد الملكية الفكرية لتمكين البلدان النامية من القدرة على اقتناء التكنولوجيا الجديدة.
- عقد اتفاقيات دولية للحد من تأثير التجارة الدولية السلبي على التنمية المستدامة.

وكخلاصة لما تناولناه في هذا المبحث، نجد أن البلدان التي أصبحت أكثر انفتاحا أمام التجارة الدولية تكون في العادة أكثر قدرة على المنافسة وتحقق معدلات نمو أسرع من البلدان التي لم تسلك هذا الطريق، إلا أن العديد من البلدان النامية ما يزال يواجه عقبات كبيرة أمام تحقيق المكاسب المتاحة من جراء زيادة حجم التجارة، وذلك بسبب طاقتها المحدودة في جانب العرض (في البنية التحتية، على سبيل المثال)، وضعف مناخ الاستثمار.

المبحث الثاني: العلاقة بين سياسات تحرير التجارة الدولية والفقر في الدول النامية

من شأن تحرير التجارة الدولية أن تؤدي دورا هاما في تخفيض معدلات الفقر وذلك من خلال تحسين عمليات تخصيص الموارد لصالح الأنشطة التي تتمتع فيها الدول النامية بميزة نسبية، وخفض درجة التحيز ضد الواردات، بالإضافة إلى تحسين وضع أكثر عناصر الإنتاج وفرة في الدول النامية وهو عنصر العمل، كما أن تحرير التجارة الدولية يساعد على توفير منتجات أرخص وأفضل للمستهلك، حتى وإن أدى ذلك إلى قيام بعض الشركات بتعديل منتجتها لمواجهة منافسة أكبر، وإلى تحمل الحكومات على المدى القصير قدر من الخسارة في الإيرادات.

المطلب الأول: ماهية وطبيعة العلاقة بين تحرير التجارة الدولية وظاهرة الفقر

حاولت العديد من الدراسات بحث العلاقة بين ظاهرة تحرير التجارة الدولية من ناحية، والنمو الاقتصادي والفقر من ناحية أخرى، حيث ركز بعضها على وجود علاقة إيجابية بين التحرير التجاري وتخفيض معدلات الفقر، فالأولى تؤدي إلى رفع القيود عن الاقتصاد القومي وتحرير التجارة الدولية، مما يؤدي إلى النمو الاقتصادي، والنمو الاقتصادي بدوره يؤدي إلى القضاء على ظاهرة الفقر.

الفرع الأول: التجارة والنمو وكسر حلقة الفقر

هناك جدل قائم حول العلاقة بين سياسات تحرير التجارة الدولية والنمو الاقتصادي والحد من الفقر، فمن مراجعة المواقف النظرية على هذه العلاقات وكذلك اختبار للعلاقات التجريبية، خلصت إلى أن تحرير التجارة يكون لها تأثير إيجابي على النمو، كما أن الدراسات تؤيد الرأي القائل بأن تحرير التجارة يرفع معدلات النمو فبالرغم من أن الانفتاح التجاري لا يضمن التوصل إلى نمو أسرع، فإن كل البلدان التي شهدت انطلاقة اقتصادية في العشرين عاما الماضية كانت تضع الانفتاح التجاري ضمن أولويات برامجها.

تأثير سياسات تحرير التجارة الدولية في اقتصاديات الدول النامية يتضح أكثر من أي وقت مضى، وذلك من خلال التأثير في دائرة الفقر أو ما يعرف "بحلقة الفقر" وذلك أن الدول النامية تحكمها أوضاع التخلف الاقتصادي لأسباب تاريخية ولذلك يكون متوسط دخل الفرد في الدول النامية منخفضا فينخفض بذلك مستوى الصحة العامة والتعليم، وتنخفض الإنتاجية وتقل الاستثمارات، فيؤدي ذلك إلى هبوط مستوى الدخل، وهكذا تدور دائرة الفقر من جديد، وإذا لم تنكسر هذه الدائرة في نقطة ما من محيطها، فلن يتغير وضع التخلف، ولن تحدث تنمية حقيقية. [1]

[1] - ميشيل تو داور. **التنمية الاقتصادية**، مرجع ساق، ص518.

بالنسبة لما إذا كان النمو المدفوع بالتجارة يفيد الفقراء أكثر أم أقل مما يفيد الفئات الاجتماعية الأخرى، فلا يوجد نمط واضح يستشف من دراسات الحالة التي تتناول نماذج تحرير منفردة وليس في ذلك ما يثير الدهشة فالتحرير يمكن أن يغير الأسعار النسبية والحوافز المتاحة في جميع قطاعات الاقتصاد، غير أن هناك نتائج عامة يمكن استخلاصها من هذه الدراسات، فتحرير التجارة غالبا ما يقلص الربح الاحتكاري ويحد من العلاقات بين أصحاب النفوذ البيروقراطي والسياسي، وقد يؤدي تحرير التجارة في الدول النامية إلى رفع الأجور النسبية للعمالة ذات المهارات المحدودة. [1]

ويلاحظ أن انخفاض الأسعار الذي يعقب تحرير التجارة الدولية في معظم الأحوال يكون في صالح المستهلكين الفقراء، وعادة ما يكون لتحرير القطاع الزراعي أكبر الأثر على الفقراء سواء بالسلب أو بالإيجاب، وذلك كون أن معظم الفقراء في البلدان النامية يمارسون أنشطة زراعية صغيرة الحجم. [2]

ويمكن للتجارة الدولية أن تؤدي إلى الخروج من دائرة الفقر من خلال تحريرها، حيث يخلق الانفتاح التجاري الثروات للمجتمعات مما يمكنها من تلبية احتياجاتها ويعزز تطورها الاقتصادي، وخاصة عند تشجيع الصادرات، فينتج عن ذلك الحصول على مكاسب في صورة رأس مال أجنبي جديد يساهم في زيادة الاستثمارات الجديدة وبناء المصانع وإنشاء البنية الأساسية، ويؤدي ذلك في النهاية إلى زيادة التكوين الرأسمالي والنهوض بالتنمية الاقتصادية، أما إقامة الحواجز في وجه التجارة فيجعل وضع الناس والمجتمعات أسوأ إجمالا مما كان عليه.

الفرع الثاني: تحقيق العلاقة في بعض الدول النامية

الدول النامية برأي البعض من المحللين ستستفيد إذا ما تم تحقيق الخروج من الطريق المسدود الذي وصلت إليه المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، فقد توصلت دراسات البنك الدولي إلى أنه يمكن انتشال عشرات الملايين من مستنقع الفقر عبر زيادة حجم التجارة العالمية.

تؤكد الدراسات الاقتصادية أن الدول التي تملك اقتصاد أكثر انفتاحا وتشارك أكثر في التجارة الدولية، تحقق معدلات نمو أعلى من الدول ذات الاقتصاد المنغلق ، فتحرير التجارة يساهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي وفي تخفيض مستوى الفقر، وتأمين الاستقرار حول العالم، فالبلدان النامية التي تساهم بقدر أعظم في التجارة الدولية حققت معدلات نمو أكبر بثلاثة أضعاف مما حققته بلدان شاركت بقدر أقل في التجارة الدولية خلال التسعينات من القرن الماضي، حيث أسفرت الجهود التي بذلتها تلك الدول النامية في مجال تحرير التجارة الدولية منذ أواخر القرن العشرين عن إزالة القيود الكمية على الواردات وخفض متوسط التعريفة الجمركية، كما أن

[1] ـ خالد محمد السواعي. **التجارة والتنمية**، ط1 دار المناهج، الأردن 2006، ص44.

[2] ـ أ.د.امنبة حلمي. **قضايا اقتصادية**، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، القاهرة، 2008، ص3.

الكثير من هذه الدول يملك حق العضوية في المنظمة العالمية للتجارة، أو هي شريك في اتفاقيات تجارية ثنائية وإقليمية.

وتعتبر الصين والهند النموذجين الأكثر وضوحا لقوة تحرير التجارة، فقبل ثلاثين عاما، كان البلدان يعانيان من فقر واسع الانتشار، ولا زالا يملكان بشكل أساسي نفس الموارد الطبيعية الأساسية التي كانت لديهما في تلك الفترة، كما ظلت أنظمتهما السياسية بدون تغيير نسبيا على مر السنين، ولكن يتمتع اليوم البلدان بمعدلات نمو اقتصادي من بين أعلى المعدلات في العالم، ساهما في تحقيق أعظم وأسرع هبوط في مستوى الفقر في التاريخ العالمي حيث في الصين وحدها تم انتشال أكثر من 250 مليون صيني من الفقر وكل ذلك يرجع إلى فتح أسواقها بنشاط كبير وتوسيع تجارتها العالمية. [1]

أما في منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب آسيا، تأخر تحرير التجارة الخارجية، ومازالت الرسوم الجمركية على الواردات من الخارج مرتفعة، وهذا ما أدى – جنبا إلى جنب مع الصراعات الإقليمية – إلى إعاقة التكامل التجاري في هاتين المنطقتين، حيث أكدت المنظمة غير الحكومية اوكسفام Oxfam في تقاريرها انه لو زاد كل بلد من بلدان أفريقيا وشرق وجنوب آسيا، وأميركا اللاتينية حصصها من إجمالي الصادرات العالمية بنسبة 1% فقط لأدّت مكاسب الدخل القومي الناتجة عن ذلك إلى انتشال 128 مليون إنسان من حالة الفقر. [2]

وبالنسبة لدول أمريكا اللاتينية فهي تتجه تدريجيا نحو التحرير التجاري، وقد بدأت تتحقق نتائجه في بعض الدول، فنجد في تشيلي التي فتحت هي أيضا أسواقها بنشاط أمام التجارة العالمية فقد نجحت هي الأخرى في تخفيض معدل الفقر فيها بأكثر من النصف، إذ انخفض معدل الفقر فيها من نسبة 46% في العام 1987 إلى نسبة تقارب 18% في العام 2004، ومن الجهة الأخرى فإن دول المنطقة الواقعة جنوب الصحراء الإفريقية وهي منطقة كانت أقل انفتاحا بكثير على التجارة العالمية، شرعت الآن فقط بالبدء في فتح أسواقها وتوسعة تجارتها بشكل سيقلص الفقر الذي تفاقم فيها. [3]

تعتبر الدول النامية من الدول التي يرجح أن تستفيد إلى حد كبير من تحرير التجارة متعددة الأطراف في المنتجات الزراعية والسلع المصنوعة والخدمات إلى حد أكبر خلال دورة مفاوضات الدوحة التابعة لمنظمة التجارة العالمية.

---

[1] ـ الموقع الرسمي للبنك العالمي www.worldbank.org تم الاطلاع عليه بتاريخ 22 /01 /2010

[2] ـالموقع الرسمي للمنظة Oxfam الغير حكومية www.oxfam.org/fr . تم الاطلاع عليه بتاريخ 22 /01 /2010

[3] ـ كرستينا رسفيلا. **ما هي الأسباب الداعية إلى تحرير التجارة**. 03 سبتمبر 2008 موقع www.america.gov تم الاطلاع عليه بتاريخ 22 /01 /2010

المطلب الثاني: محددات العلاقة بين تحرير التجارة الدولية وظاهرة الفقر في الدول النامية

تحكم العلاقة بين تحرير التجارة الدولية وظاهرة الفقر في الدول النامية وتحددها مجموعة من العوامل والمحددات منها ما هو داخلي تحكمه الظروف والأوضاع الداخلية للدول النامية، ومنها ما هو خارجي.

الفرع الأول: العوامل الداخلية

يمكن أن نوجز هذه العوامل في مجموعة من النقاط تتمثل في بنية وحجم الصادرات التي تعتمد عليها اقتصاديات الدول النامية، ونظام الحكم والسياسات المنتهجة.

1- **بنية وحجم الصادرات ومحاربة الفقر**: تساهم الصادرات وتؤدي دورا هاما في تحديد العلاقة بين تحرير التجارة الدولية وظاهرة الفقر في الدول النامية، حيث تعتبر هي الممول الرئيسي لعمليات التنمية الاقتصادية، وذلك لوجود معامل ارتباط واضح بين القدرة التصديرية وبين معدل تكوين رأس المال الثابت وبالتالي معدل الادخار ومنه الاستثمار والنمو الاقتصادي، وبالتالي تحسين المستوى المعيشي وتخفيض معدلات الفقر. [1]

ونجد أن المكون الرئيسي للدخل القومي في هذه البلدان هي الصادرات من المواد الأولية الإستخراجية والمواد الزراعية والتي تعتمد عليها بشكل كبير، واعتمادها المباشر على الصادرات من المواد الولية يجعلها دائما أمام خطر تقلب الأسعار وتذبذب إيراداتها، وهنا يتضح الدور الذي تلعبه الصادرات في تحديد العلاقة بين تحرير التجارة الدولية وظاهرة الفقر في الدول النامية، فكلما ارتفعت نسبة الصادرات وتنوعت خارج الصادرات من المواد الأولية الاستخراجية والمواد الزراعية كلما ارتفعت نسبة الاستثمار وبالتالي معدل الانتعاش والنمو الاقتصادي.

2- **الحكم الراشد والتجارة والفقر**: تركز إستراتيجية الغرب في التعامل مع الدول النامية من الناحية الاقتصادية على أمرين أساسيين: الأول شطب جزئي أو كلي لديون الدول النامية التي ترضى عنها وتتبع سياستها، وتصر على تحصيل هذه الديون من الدول التي تمارس سياسة مستقلة وترفض أملاءات الدول الغربية، الثاني تقديم معونات اقتصادية للدول النامية التي تربطها علاقات وطيدة مع الحكومات الغربية على هيئة قروض أو إعانات، وفي غالبها تذهب إلى شركات غربية تتولى هي تنفيذ المشاريع التي جرى تمويلها من القروض الغربية، الأمر الذي يعني أن الغرب يستعيد جزء كبير من هذه القروض ويجد فرص عمل لشركاته الاستثمارية على حساب الشركات الوطنية في الدول النامية.

---

[1] - خالد محمد السواعي.**التجارة و التنمية** ،مرجع سابق، ص55.

وكانت حكومات الدول النامية تقبل بهذه المعادلة، لأن هذه الحكومات تحصل على رشاوى من الشركات الغربية التي تتولى تنفيذ العقود، ولكن انتشار الفساد على نطاق واسع أدى إلى تعثر التنمية وتقهقر الاقتصاد وتدني مستويات المعيشة وانتشار الفقر وحصول أزمات حادة بدأت تتحول إلى اضطرابات اجتماعية، هذا التحول قاد إلى ولادة منظومة جديدة تشكل قوة ضغط تضم عددا من دول العالم النامي تسعى هذه المنظومة إلى التصدي لإستراتيجية الغرب المعتمدة هذه، وفعلا ركزت هذه المنظومة جهودها في إطار منظمة التجارة الدولية لتصحيح مسار تحرير التجارة، وأعلنت أنها ترفض الإستراتيجية الغربية الحالية وتريد استبدالها بإستراتيجية أخرى قائمة بالدرجة الأولى على المعاملة الندية، أي تحرير التجارة بشكل متكافئ وليس انتسابي كما هو معمول به الآن.[1]

الفرع الثاني: العوامل الخارجية

وهي العوامل التي لها تأثير في العلاقة بين تحرير التجارة الدولية والفقر في الدول النامية، وتحمل صبغة خارجية ويمكن أن نوجز هذه العوامل في النقاط التالية:

1- **معدل التبادل التجاري للدول النامية:** شهدت معدلات التبادل الدولية تدهورا في غير صالح الدول النامية، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى الارتفاع الشديد لأسعار السلع الصناعية التي تصدرها الدول المتقدمة إلى الدول النامية، مقابل اتجاه أسعار السلع الأولية باستثناء البترول إلى الانخفاض، ويرجع السبب وراء الانخفاض النسبي في أسعار المواد الأولية إلى تراخي الطلب العالمي على هذا النوع من المنتجات نتيجة للتقدم العلمي والتكنولوجي الذي حققته هذه الدول الصناعية المتقدمة، بما ساعدها على تخفيض نسبة المواد الأولية المستوردة المستخدمة لإنتاج الوحدة من السلع الصناعية. [2]

2- **الدين الخارجي:** لقد تزايدت أعباء الديون الخارجية في الفترة الأخيرة، والتي كانت نتيجة لتزايد العجز في موازين المدفوعات، فتزايد عجز الحساب الجاري تترتب عليه ضرورة لجوء الدولة إلى الاقتراض الخارجي لتمويل هذا العجز، وتحقيق فائض ميزان العمليات الرأسمالية يترتب عليه زيادة أرقام المديونية الخارجية، وبالتبعية تزداد أرقام المديونية الخارجية مما تترتب عليها التزامات وأعباء واجبة السداد بعد فترة زمنية، الأمر الذي ينعكس في النهاية على النفقات الحكومية حيث تنخفض نفقات القطاعات الاجتماعية (تعليم والصحة، خدمات اجتماعية) والتي تمس مباشرة الطبقة الفقيرة التي تعد المستفيد المباشر منها، هذا ويزداد الأمر سواء نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة على هذه القروض، وقد عانت الدول النامية غير البترولية في

---

[1] - د.سليم يونس. **منظمة التجارة العالمية**، موقع جريدة الشمس الليبية، العدد5032 تاريخ 9نوفمبر 2009 الصفحة 05 **www.alshames.com**

[2] - تهامي محمد أبو القاسم. **أخطار التصدير وتأمين - ائتمان الصادرات**،القاهرة، مكتبة عين شمس1996ص17.

الآونة الأخيرة من أزمات مالية حادة نتيجة لتراكم الديون الخارجية مما أثر على العجز الجاري في موازين مدفوعات معظم الدول النامية .[1]

3- منظمة التجارة العالمية: المنظمة ومنذ ميلادها كرست حدة العلاقة اللامتكافئة بين الشمال الغني المتمثل بأميركا وأوروبا واليابان والجنوب الفقير، إذ زاد من تحكم الشمال المنتج بأكثر من 87 % من الواردات العالمية وأكثر من 94 % من صادراته، وتوسعت امتيازات الاستثمار الأجنبي حيث انطلقت الشركات المتعددة الجنسية التي تتوزع رؤوس أموالها في أكثر من دولة، لتجبر الجنوب على المبادئ الاستثمارية الجديدة، تدعمها في كل ذلك برامج الإصلاح لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

ويمكن القول أن منظمة التجارة العالمية قادت إلى واقع مؤلم لهذه الدول حيث: [2]

- نصف سكان العالم يعيشون بأقل من دولار يوميا.
- 20% من سكان الدول الغنية يستهلكون 86 % من السلع والخدمات العالمية.
- مليار شخص أمي في القرن الـ 21.
- تكلفة ساعة العمل في الدول المقدمة 30 دولار عام 2005 وفي الدول النامية 2 دولار.

المطلب الثالث: تأثير سياسات تحرير التجارة الدولية على الطبقة الفقيرة في الدول النامية

من المتوقع أن تتأثر الطبقات الفقيرة في الدول النامية بسياسات تحرير التجارة الدولية، وذلك من خلال قنوات متعددة أهمها: تغيرات الأسعار، توفر السلع والخدمات، الأجور والتوظيف، الإيرادات الحكومية والأنفاق الاجتماعي، النمو الاقتصادي والإنتاجية وتوزيع الدخل.

كما أن المكاسب المتوقعة من تحرير التجارة الدولية ليست تلقائية أو مضمونة.

الفرع الأول: تأثير على الأسعار السلع القابلة للتجارة الدولية

يعد تغير أسعار السلع المختلفة في الدول النامية من النتائج الفورية لتحرير التجارة الدولية ويتوقف مدى تأثير هذه التغيرات في الأسعار على الطبقات الفقيرة على ما إذا كانت الأسر الفقيرة تعتبر منتجة أو مستهلكة صافية لتلك المنتجات التي تغيرت أسعارها، كما أنه يتوقف على مدى قدرة الطبقات الفقيرة على حماية نفسها ضد أي آثار سلبية محتملة، وعلى الاستفادة من النتائج الإيجابية الممكنة، وإمكانية ظهور أو اختفاء أسواق للسلع والخدمات التي تنتجها أو تستهلكها تلك الطبقات الفقيرة. [3]

---

[1] - تهامي محمد أبو القاسم، **أخطار التصدير وتأمين ائتمان الصادرات**، مرجع نفسه،ص21.
[2] - د.سليم يونس. **منظمة التجارة العالمية**، مرجع سابق، ص05.
[3] - أ.د.امنبة حلمي،**قضايا اقتصادية**، مرجع سابق، ص4.

هذا وتختلف الأسر من حيث قدرتها على التعامل مع آثار تحرير التجارة، سواء لاستغلال الفرص المتاحة أو لحماية نفسها من الآثار السلبية، كمنتجة أو كمستهلكة، وذلك من خلال إتاحة السلع والخدمات، فعندها قد تنخفض معدلات الفقر بشكل كبير حيث تتوفر فرص جديدة للإنتاج (مثلا مدخلات مستوردة للمنتجين الزراعيين) أو إنشاء أسواق جديدة للطبقات الفقيرة، ولكن في نفس الوقت قد تتقلص أنشطة معينة أو تختفي نتيجة لزيادة المنافسة داخل الأسواق المحلية، مما يؤثر على دخل العمالة الفقيرة التي تعمل في هذا القطاع وفي هذه الأنشطة.

كما أن التأثير يكون سلبيا على الأسعار في الدول النامية، وذلك من خلال انخفاض أسعار السلع التصديرية للدول النامية والتي تتشكل بقدر كبير من المواد الخام والسلع الزراعية، والتي في الغالب ما تكون النشاط الرئيسي للمنتجين الفقراء، الذين يعتمدون عليها كدخل لهم، حيث عرفت فترت التحرير التجاري من 1970 حتى 2000 انخفاضا في الأسعار للعديد من السلع التصديرية للدول النامية مثل (السكر والقطن والكاكاو) بنسبة تراوحت بين 30_60%، إلى جانب المنافسة الحادة التي تؤدي إلى انخفاض الأسعار، وهناك عامل آخر يتمثل في عدم توفر وسائل دخل بديلة للمزارعين الفقراء يضطرهم إلى مواصلة إنتاجهم وهو ما يؤدي إلى زيادة العرض، كما تدخل في ذلك عملية الدعم التي تقدمها الدول المتقدمة لمنتجاتها الزراعية. [1]

الفرع الثاني: أثر تحرير التجارة الدولية على العمالة والأجور

يمثل عنصر العمل أهم ممتلكات الطبقة الفقيرة بمختلف مستويات المهارة لديها، ولذلك يعتبر تأثير تحرير التجارة الدولية على أجور الفقراء ذا أهمية كبيرة، حيث يؤدي تحرير التجارة الدولية في أغلب الأحيان في العديد من الدول النامية إلى رفع معدل الطلب على العمالة غير الماهرة نسبيا، الأمر الذي يخفض من معدلات الفقر، كما أن تأثير تحرير التجارة على الأجور يكون بارزا فيما يعرف بفجوة المهارات، حيث قد يرتفع أجر العمالة التي أكملت تعليمها عن أجر العمالة الأمية بنسبة كبيرة.

واقتصاديات الدول النامية تتميز بالوفرة النسبية للعمالة وبالتالي فأن ارتفاع أسعار صادرات المنتجات كثيفة العمالة نتيجة تحرير التجارة الدولية من شأنه رفع معدلات الطلب على العمالة غير الماهرة نسبيا، وهو ما يتوقع أن يكون له الأثر الإيجابي في خفض معدلات الفقر من خلال زيادة التوظيف أو الأجور أو كلاهما معا. [2]

ومن وجهة نظر منظمة التجارة العالمية فترى أن الادعاء بأن اتفاقياتها تقلص فرص العمل وتوسع الهوة بين الأغنياء والفقراء هو إدعاء مبسط ولا يستند إلى وقائع موضوعية، فالتجارة يمكن أن تشكل قوة دافعة لخلق فرص العمل ومكافحة الفقر، إلا أنه في بعض الأحيان تكون هناك حاجة ماسة إلى تقليص العمال وبالتالي

[1] ـ د.طالب عوض. **عدالة النظام التجاري الدولي المعاصر**، المرصد الاقتصادي، الجامعة الأردنية،2009، ص 4.
[2] ـ عبد الواحد الغفوري. **العولمة و الجات فرص و تحديات**، مكتبة مدبولي، مصر، 2000، ص49.

تسريح بعضهم، وفي هذه الحالة فإن الوضعية تكون صعبة على المستوى الاجتماعي، لكن في كل الحالات "الحماية" لا تعتبر حلا. [1]

هذا وقد يكون الأثر سلبيا لتحرير التجارة الدولية على العمالة، فبعض الأنشطة التي كانت تعمل تحت غطاء الحماية، قد تختفي أمام المنافسة القوية للشركات الأجنبية، وهو ما يخلق مشكلة البطالة، وتفشي ظاهرة الفقر.[2]

الفرع الثالث: التأثير على الإيرادات الحكومية والإنفاق الحكومي

يؤدي تحرير التجارة الدولية إلى تخفيض جزئي أو كلي للتعريفات الجمركية، والتي تعد مورد أساسي للإيرادات الحكومية للدول النامية، هذا يكون له التأثير المباشر على النفقات العامة والخدمات الاجتماعية، وهو ما يعتقد أن يؤدي إلى زيادة وارتفاع معدلات الفقر، غير أن هذا الاعتقاد هناك من يفنده، باعتماد المبررات التالية : [3]

- قد ترتفع العائدات الجمركية بانخفاض التعريفة نفسها نتيجة زيادة الواردات.
- تعد السياسات الاقتصادية الكلية السليمة وسياسات سعر الصرف من الأمور التي تؤدي إل ارتفاع معدلات النمو وزيادة حجم التجارة الدولية، مما يعوض خسائر الإيرادات الناتجة عن خفض التعريفات الجمركية.
- تبسيط نضام التعريفات الجمركية يساعد على التقليل من التهرب الضريبي، مما يدر عائدات كبيرة.
- كما أن الإنفاق الحكومي الموجه للطبقات الفقيرة، ليس بالضرورة تابع للعائدات الجمركية، بل هو تابع لقرار سياسي.
- معرفة الحكومة مسبقا للانخفاض المحتمل من انخفاض حصيلة الضرائب على الواردات، يمنحها وقتا كافيا للجوء إلى مصادر ضريبية أخرى.

الفرع الرابع: التأثير على توزيع الدخل

بالنسبة لتوزيع الدخل فإن تأثير تحرير التجارة الدولية عليه يكون في اتجاهين، على المستوى المحلي وعلى المستوى الدولي.

1- **على المستوى المحلي**: فاقتصاديات الدول النامية تعتبر كثيفة العمال وتتسم بندرة نسبية في رأس المال، هي إيجابية حيث تحقق مكاسب للعمالة على حساب أصحاب رؤوس الأموال، وذلك يرجع إلى أن عملية تحرير التجارة الدولية في دولة تنتج وتصدر سلع كثيفة العمالة، وتحمي أنشطة تصنيعية كثيفة رأس المال ومنافسة للواردات، تؤدي إلى انخفاض الأسعار المحلية للسلع المصنعة نسبة إلى الأسعار المحلية للمنتجات

[1] - د.خليل حسين. **منظمة التجارة العالمية وعولمة الاقتصاد والمال**، المركز اللبناني للدراسات الإستراتيجية والدولية، لبنان،2007، ص13.

[2] محمد قويدري. **انعكاسات تحرير التجارة العالمية على إقتصاديات البلدان النامية**، مجلة الباحث جامعة الأغواط 2002 عدد/ 01 ص23.

[3] - عبد العظيم حمدي. **الجات والتحديات**، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة 1996،ص 43.

كثيفة العمالة، وبالتالي تصبح الأنشطة كثيفة رأس المال غير ربحية، لأن السلع المستوردة تكون رخيصة، وبالتالي يبدأ المنتجون المحليون بتقليص إنتاجهم وإعادة توجيه رؤوس أموالهم إلى أنشطة أخرى، وهو ما يؤدي إلى انخفاض سعر رأس المال وبالمقابل ارتفاع الدخل الحقيقي، مما يعيد توزيع الدخل لصالح العمالة على حساب أصحاب رؤوس الموال، والفقراء يعدون ضمن مجموعة العاملين وليس أصحاب رؤوس الأموال، وهكذا يعمل تحرير التجارة الدولية على توزيع الدخل لصالح الفقراء. [1]

2- **على المستوى الدولي:** تحرير التجارة الدولية كانت له أثر سلبي على توزيع الدخل، حيث زاد من توسيع فجوة الدخل بين الدول المتقدمة والدول النامية، حيث تشير الإحصائيات للبنك الدولي ومنظمة الأنكتاد كما هي موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (4): فجوة الدخل الفردي بين الدول المتقدمة والدول النامية

الوحدة دولار أمريكي

	1960	1980	1995	2008
الدول المتقدمة	5839	10830	13865	19000
الدول النامية	1448	2800	3182	3400
فجوة الدخل الفردي	4391	8030	10683	15600

المصدر: د.طالب عوض،عدالة النظام التجاري الدولي المعاصر، المرصد الاقتصادي، الجامعة الأردنية، 2009، ص4.

أن هناك فجوة في الدخل وتزايدت بشكل مستمر من مستوى4391 دولار في عام 1960 إلى النصف تقريبا عام 1980 وصولا إلى أكثر من ثلاث أضعاف في عام 2008، وهذا يدل على الأثر السلبي للانفتاح التجاري.

الفرع الخامس: التأثير بالصدمات والأزمات العالمية

يؤدي تحرير التجارة الدولية إلى انفتاح اقتصاديات الدول النامية على الاقتصاد العالمي، وهو ما يساعد على تنويع الصادرات وبالتالي التقليل من الاعتماد على أسواق وحيدة للصادرات، إلا أنه في نفس الوقت يؤدي إلى زيادة حساسية الاقتصاد المحلي للصدمات والأزمات الخارجية، مثل التغيرات المفاجئة في الأسعار أو حجم التبادل التجاري أو أسعار الصرف، ويكون تأثير هذه الصدمات مباشرة على قطاع معين مثل الزراعة، مما يجعل الأثر بالغا على الطبقات الفقيرة والتي عادة ما تكون أقل قدرة على التأمين ضد المخاطر والصدمات. [2]

[1] - شامي رشيدة،**المنظمة العالمية للتجارة والآثار المرتقبة على الدول النامية حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، 2007،غ م، ص100.

[2] - أ.د.امنبة حلمي. **تحرير التجارة الدولية و تخفيف من حدة الفقر**، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، القاهرة،2008، ص 2.

المبحث الثالث: البدائل المتاحة للدول النامية للقضاء على الفقر في ظل تحرير تجارتها

يمكن للدول النامية تجنب أو على الأقل تخفيض الخسائر المتوقعة نتيجة تحرير التجارة إلى الحد الأدنى، من خلال إعداد سياسات يتم تخطيطها بدقة تهدف إلى تسهيل إجراء التعديلات الهيكلية، وخفض معدلات درجات الخطورة على الطبقات الفقيرة.

المطلب الأول: التمهيد للتحريري والتحرير التدريجي

يتعين على الدول النامية كي تتمكن من الاستفادة بشكل تام من فوائد تحرير التجارة، أن تضع برامج وسياسات مسبقة، حيث تكون هذه السياسة مقرونة بإصلاحات داخلية، مع توفير المساعدات وتعزيز القدرات الذاتية.

الفرع الأول: الاستقرار الاقتصادي وإصلاح التجارة الخارجية

يجب أن يسبق الإصلاحات التجارية الناجحة خفضا لسعر الصرف الحقيقي، ويعود السبب في ذلك إلى ضمان استدامة عملية التحرير من خلال تثبيط فائض الطلب على الواردات الذي يحدثه إزالة التعريفة الجمركية.

يمكن أن يتحقق خفض سعر الصرف الحقيقي من خلال خفض سعر الصرف الاسمي وسياسات الطلب المقيدة.

يعتبر انجاز الاستقرار الاقتصادي شرطا مسبقا لتنفيذ برامج تحرير التجارة الدولية وذلك لأن: [1]

- إذا ما أخذت سياسات تحرير التجارة الدولية شكل تخفيضات أساسية في التعريفة الجمركية وما يتبع ذلك من آثار عكسية على العوائد الضريبية، وهو ما يحدث الاختلالات الاقتصادية الكلية.
- من شأن الخفض الحقيقي لسعر الصرف المتحقق بواسطة الخفض الكبير بسعر الصرف الاسمي أن يتفاقم من مشكلة التضخم في حالة عدم التحكم القوي بالسياسات النقدية والمالية.
- تؤثر التخفيضات في قيمة العملة المحلية على دور سعر الصرف كمثبت اسمي ويمكن أن يساهم ذلك في إلحاق الضرر بمصداقية جهود الاستقرار.
- تشكل التعريفات الجمركية في أغلب البلدان النامية مصدرا هاما من مصادر إيرادات الموازنة العامة للدولة، وبالتالي فإن خفضها قد يترتب عليه زيادة الحاجة لمصادر تمويلية.

[1] - د.أحمد الكواز. **أهم استراتيجيات السياسة التجارية**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد11 العدد 2 المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2009، ص 19.

الفرع الثاني: النهج التدريجي

هناك حاجة لأن تتم عملية التحرير بالتدريج في القطاعات المختلفة التي تشملها التجارة الدولية، وبدراجات متباينة وذلك لتقليل تكلفة الإصلاحات التجارية اللازمة، فيتم تخفيض التعريفات عبر مراحل مما يضمن عدم تعرض الاقتصاد لصدمة كبيرة ويساعد على خفض إجمالي تكلفة التعديلات.

وتجدر الإشارة إلى أهمية التزام الحكومة بالإصلاح التجاري لتشجيع الشركات والأسر على البدء في التكيف مع عملية التطوير على المدى القصير قبل الوصول إلى مرحلة التحرير النهائي والكلي، ومن الأهمية بمكان إيصال رسالة واضحة تعبر عن هذا الالتزام الحكومي للفاعلين الاقتصاديين، وإلا قد يفقد هؤلاء الدوافع لإجراء التعديلات اللازمة للتكيف مع الإصلاح التجاري، وذلك لتجنب الاضطرابات الاجتماعية التي قد تحدث جراء الآثار السلبية لسياسات التحرير التجاري. [1]

يعتبر التحرير التدريجي للتجارة الدولية وسيلة لتشجيع النمو الاقتصادي بين كل الشركاء التجاريين، حيث تمنح الحكومات الوقت الكافي لمراجعة سياساتها وإجراء التعديلات اللازمة عليها في كل مرحلة وكل خطوة تخطوها نحو التحرير، مما يسمح بالوصول إلى مستويات أعلى من التحرير، من خلال جولات متعاقبة من المفاوضات، بما يحقق منافع متوازية لجميع المشاركين فيها.

المطلب الثاني: وضع سياسات خاصة لمواجهة متطلبات تحرير التجارة الدولية

يجب وضع سياسات لرفع استجابة اقتصاديات الدول النامية لمواجهة متطلبات تحرير التجارة العالمية، من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي وبرامج التكيف الهيكلي، والسياسات الاقتصادية الكلية وبرامج التدريب والمساعدات الفنية والتكنولوجية ورفع القدرة على تطوير البنية الأساسية.

الفرع الأول: السياسات التعويضية

حتى أفضل مناهج الإصلاح التجاري ينتج عنها رابحون وخاسرون، وربما يكون هناك مجال لتعويض الخاسرين نتيجة تطبيق الإصلاحات التجارية على المدى القصير، وبصفة عامة فإن أي تعويض يجب أن يكون في صورة شبكة أمان تكون على مستوى الاقتصاد القومي بحيث لا تشوه قوى السوق، ويمكن أن تكون في شكل صورة دعم مؤقت للدخل وإعادة تدريب للعمال الذين يتم الاستغناء عنهم في الشركات التي لا تقوى على المنافسة ومن شأن مثل هذه الشبكة المساعدة على تنفيذ برنامج طموح للإصلاح التجاري، وتخفيض معدلات الفقر كهدف اجتماعي. [2]

---

[1] - كرستينا رسفيلا. **ما هي الأسباب الداعية إلى تحرير التجارة**. مرجع سابق.

[2] - أ.د.امنية حلمي. **تحرير التجارة الدولية و تخفيف من حدة الفقر**، مرجع سابق، ص 3.

وأتاحت برامج لتدريب العمال وإعادة تأهيلهم للارتقاء بقدراتهم التنافسية ورفع إنتاجيتهم، ومن ثم الزيادة في أجورهم التي تعتبر مصدر الدخل الوحيد لهم، وبتحسين دخلهم تتحسن أوضاعهم الاجتماعية، وهكذا تنحصر ظاهرة الفقر وتتقلص رقعته.

الفرع الثاني: السياسات التكميلية

يتم تصميم السياسات التكميلية التي تنفذ قبل أو خلال عملية التحرير بهدف تقليل أثر الأضرار الناتجة عن التعديلات، وتسهيل مشاركة الطبقات الفقيرة في الأسواق الرسمية والسماح لها بالاستفادة من الفرص الناشئة في السوق.

وتجدر الإشارة هنا إلى نماذج من السياسات التكميلية التي يمكن تبنيها لتصاحب إجراءات الإصلاح التجاري بما يضمن تحقيق مكاسب أكبر للطبقات الفقيرة، إذ يجب أن يصاحب تحرير التجارة الدولية إجراء تغييرات في السياسة الداخلية مثل تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتتطلب الاستفادة من الفرص الجديدة، وجود بنية تحتية لتمكين الفقراء من الحصول على ائتمان، كما يجب على الحكومة دعم السوق كمؤسسة من خلال تشجيع تكوين علاقات عمل، وتطبيق لوائح تنظيمية للسوق وضمان حقوق الملكية، ونشير في هذا الصدد إلى أن زيادة المنافسة في أسواق التوزيع أو في الأسواق المرتبطة بمنتجات وخدمات تستهلكها أو تنتجها الطبقات الفقيرة سيكون لها أكبر النفع كذلك فإن توفير التدريب والتغلب على فجوة المهارات يساعد الأفراد على الانتقال والحصول على فص عمل في القطاعات التي تتوسع، مما يزيد من حرية حركة العمالة، كما أن احتمال وضع ضغوط تستنفد وقت المرأة نتيجة لتحرير التجارة يؤكد على الحاجة إلى وجود سياسات أكثر مراعاة للنوع، بما في ذلك إتاحة بدائل في السوق للخدمات المترلية مثل رعاية الأطفال.[1]

السياسة التجارية بمفردها لا يمكن لها تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة للاقتصاد القومي دون إشراك السياسات الأخرى(المالية والنقدية، والتصحيح الهيكلي...إلخ)، فالتكامل بين هذه السياسات يؤدي إلى إحداث آثار إيجابية على الكفاءة الاقتصادية وبالتالي على الرفاهية الاقتصادية. [2]

المطلب الثالث :تبني منهج التجارة العادلة

بدلا من أن تكون التجارة عاملا لخدمة التنمية، والقضاء على الفقر، فقد تحولت إلى وسيلة غير عادلة للتنمية الاقتصادية في البلدان النامية، وآلية لفرض سياسات اقتصادية بعيدة كل البعد عن العدالة من قبل الدول المتقدمة باتجاه الدول النامية، حيث أن التبادل التجاري بين الدول المتقدمة والدول الأقل تقدما تميل كفته لصالح الدول المتقدمة، مما يستوجب أن يكون أكثر عدلا وإنصافا وذلك بحماية الدول الأضعف.

---

[1] - أ.د.امنبة حلمي. **تحرير التجارة الدولية وتخفيف من حدة الفقر**، مرجع نفسه، ص4.

[2] - حسام علي داوود وآخرون. **اقتصاديات التجارة الخارجية**، ط01 ، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة 2002، ص99.

الفرع الأول: مفهوم التجارة العادلة

برز مفهوم التجارة العادلة بشكل أوضح على يد مؤسسة "أوكسفام" العالمية التي تأسست عام 1942 وهي عبارة عن اتحاد من المنظمات غير الحكومية المستقلة التي تكرّس نشاطاتها لمكافحة الفقر، وإلى جانب "أوكسفام"، تتبنى عدة اتحادات كبرى في العالم فكرة نشر التجارة العادلة، من بين هذه الاتحادات (الاتحاد الدولي للتجارة العادلة)، و(المنظمات الدولية للعلامات التجارية والتجارة العادلة)، و(شبكة المؤسسات التجارية العالمية الأوروبية)، و(الاتحاد الأوروبي للتجارة العادلة) و هناك الكثير من المؤسسات التي تدافع عن قضايا التجارة العادلة.

وقد عرفت FINE ــ وهي تنظيم غير رسمي لمجموعة من المنظمات الرسمية(EFTA،WFT،FLO)ــ في عام 2001"التجارة العادلة هي شراكة تجارية تقوم على الشفافية والحوار والاحترام، هدفها هو تحقيق قدر أكبر من المساواة في التجارة العالمية، فهي تساهم في التنمية المستدامة من خلال توفير ظروف أفضل للتجارة وضمان حقوق المنتجين والعمال المهمشين، ولا سيما في الجنوب من هذا العالم". [1]

منظمات التجارة العادلة تشارك بنشاط في دعم المنتجين لزيادة الوعي بضرورة إجراء تغييرات في قواعد وممارسات التجارة الدولية التقليدية، وإقامة علاقة تبادل مرضية للجميع.

التجارة العادلة هي العمل الاجتماعي أو حركة اجتماعية منظمة ونهج قائم على السوق هدفه مساعدة المنتجين في البلدان النامية وتعزيز التنمية المستدامة فيها، من خلال دفع سعر أعلى للمنتجين مع الأخذ بعين الاعتبار للمعايير الاجتماعية والبيئية، فهي تركز بصفة خاصة على صادرات البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة، وأبرزها المنتجات من الحرف اليدوية والمحاصيل الزراعية (البن والكاكاو والسكر والشاي والموز والقطن). [2]

يتمثل الهدف الاستراتيجي للتجارة العادلة في العمل مع المنتجين والعمال المهمشين من أجل مساعدتهم على الاكتفاء الذاتي والاستقرار الاقتصادي، كما أنها تهدف إلى تمكينهم من أن يصبحوا أصحاب مصالح أكبر في مجتمعاتهم، فضلا عن القيام بدور أكبر في التجارة الدولية.

وتقوم فكرة التجارة العادلة بالأساس على كيفية توفير فرص وسبل جيدة للمنتجين في الدول النامية لبيع سلعهم ومنتجاتهم بأسعار عادلة "قريبة" من الأسعار العالمية، وتقليل حالات الاستغلال التي يتعرض لها هؤلاء المنتجون، خاصة من بلدان الشمال المتقدم.

---

[1] -La Platform de commerce équitable ; site web/ www.commercequitable.org .consulté le 27/01/2011

2 - Marlike Kocken **History of *Fair Trade*** European Fair Trade Association. (EFTA). Netherlands, 2006, P03.

الفرع الثاني: مبادئ التجارة العادلة

يتبنى المدافعون عن التجارة العادلة عددا من المبادئ التوجيهية، تعتزم الحركة توفير فرص الوصول إلى الأسواق للمنتجين المهمشين، وربطهم بالعملاء، والسماح بالتواصل بعدد أقل من الوسطاء، فهي تهدف إلى تقديم أسعار أعلى من الأسعار التي تدفع عادة للمنتجين، وكذلك مساعدتهم في تطوير معارفهم ومهاراتهم والموارد اللازمة لتحسين حياتهم، كما يسعي المدافعون عن التجارة العادلة إلى رفع مستوى الوعي بفلسفة تلك الحركة بين المستهلكين في الدول المتقدمة، ويمكن أن نلخص المبادئ الأساسية للتجارة العادلة في النقاط التالية: [1]

- تحسين ظروف معيشة ورفاه المنتجين عن طريق تمكينهم من الوصول إلى الأسواق، تعزيز منظمات المنتجين عن طريق دفع سعر أعلى، وإقامة علاقات تجارية متكافئة، تقوم على مبدأ تبادل المنفعة.
- تقوم العلاقات والصفقات التجارية على قدر من الشفافية والحوار والاحترام المتبادل.
- حماية حقوق الإنسان من خلال تعزيز العدالة الاجتماعية، والممارسات البيئية السليمة، والأمن والاستقرار الاقتصادي.
- تشجيع فرص التنمية للمنتجين، من الفئات المحرومة وخاصة النساء والشعوب الأصلية، وحماية الأطفال من الاستغلال في عملية الإنتاج.
- توعية المستهلك بالأثر السلبي للتجارة الدولية على المنتجين، بحيث توجه ممارسة قوتهم الشرائية بشكل إيجابي.
- السعي بكل الوسائل والطرق لإقناع المجتمع الدولي بضرورة لتغيير قواعد وممارسات التجارة العالمية الحالية.

المطلب الرابع: التجارة العادلة بديل لسياسات التحرير التجاري للحد من الفقر

في السنوات الأخيرة تعالت الأصوات المطالبة بالتجارة العادلة كبديل للتجارة الحرة، وتعدى الأمر ذلك إذ أصبحت الاحتجاجات ترافق كل اجتماعات البنك الدولي، أو صندوق النقد الدولي، أو منظمة التجارة العالمية، في كل مكان تقام وهو ما رأيناه سابقا في سياتل وواشنطن وبراغ وغوتنبرغ وغيرها.

الفرع الأول: الفرق بين التجارة العادلة والتجارة الحرة

تختلف التجارة العادلة عن التجارة الحرة خاصة من حيث المبادئ التي تقوم عليها أو من حيث الأهداف التي تطمح للوصول إليها، وهذا ما أدى إلى الاختلاف تأثيرهما ومعالجتهما لظاهرة الفقر.

[1] - Fairtrade Labelling Organizations (FLO) & International Fair Trade Association: **fair trade state of play** .Germany ,2008;P05

التعاملات التجارية في عالم اليوم تحكمها قواعد بعيدة عن مبدأ التجارة العادلة فلهذا السبب نجد المنظمات غير الحكومية وجمعيات حقوق الإنسان تدعو إلى تبني مبادئ التجارة العادلة عوضاً عن التجارة الحرة التي تمثل الركيزة الأساسية لمنظمة التجارة العالمية ولنهج الاقتصاد العالمي الراهن، فمن هذا المنطلق يتضح أن هناك فرق كبير بين مفهوم التجارة الحرة ومفهوم التجارة العادلة.

حيث يرى أصحاب فكرة التجارة العادلة أنه ما لم يتجه العالم بجدية إلى الانتقال من مبادئ التجارة الحرة إلى مبادئ التجارة العادلة، فإن العالم سوف يظل يشهد أتساع ظاهرة الفقر وتعاظم فقر الفقراء إلى جانب تعاظم غنى الأغنياء، وبالتالي تعميق الفجوة بين الطبقة الفقيرة والطبقة الغنية، فالتجارة الحرة تعني فتح الأسواق وإلغاء التعريفات الجمركية أمام انتقال البضائع والمنتجات بين الدول بحيث تستطيع أي سلعة منتجة في أي بلد في العالم أن تدخل أي بلد آخر من دون أن يزداد ثمنها، وبالتالي تنافس المنتجات المحلية الشبيهة في ذلك البلد على قدم المساواة، والمعنى العملي لهذا المبدأ أن منتجات الدول الصناعية الكبرى العالية الجودة، تستطيع الدخول إلى أسواق الدول النامية وتنافس منتجاتها المتدنية الجودة بأسعار متقاربة الأمر الذي يؤدي إلى اختفاء المنتجات المحلية وإغلاق المصانع والشركات المحلية وزيادة البطالة، في المقابل فإن منتجات البلدان النامية تستطيع الدخول إلى أسواق البلدان الصناعية والمنافسة هناك، إن استطاعت من دون أن تحظى بإجراءات حمائية من قبل تلك الدول، وهذا كله من ناحية نظرية طبعاً، لأن ثمة تحفظات واستثناءات كثيرة خاصة فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية التي تنتج في البلدان النامية وما زالت ممنوعة عملياً من الدخول إلى أسواق العالم الغربي، خلاصة ذلك أن التجارة الحرة توفر للشركات متعددة الجنسيات أسوقا أفضل بكثير من الأسواق المحلية المحدودة وأكثر ربحية. [1]

أما التجارة العادلة فهي مبدأ لا يتوجه إلى الربح باعتباره المحفز الرئيسي والوحيد بل ينظر إلى الاعتبارات الأخرى التي يهملها مبدأ التجارة الحرة، وفي سياق مبادئ هذه التجارة تأتي أفكار يطرحها رواد هذا التوجه، والتي تقول بأننا إذا تركنا الربح هو الذي يتحكم في التجارة فإننا سننتهي إلى دمار كبير للمجتمعات الفقيرة وللبيئة وللقيم الاجتماعية، ترتكز فكرتهم على مبدأ المشاركة بين الشركات الكبرى العملاقة والمجتمعات المحلية بحيث تقيم تلك الشركات مشروعاتها على أسس تفيد منها المجتمعات والأفراد والأسر، وتكون هذه الأسس أي خدمة المجتمع المحلي مبدأ أساسياً في العمل التجاري.

يقول ديفيد رانسو أن فكرة عزل الأخلاق والقيم عن التجارة التي سادت في القرون الأخيرة أعطت «السوق» سلطة لا تخضع لأي محاسبة، ونشأ وضع يتميز بتناقض جوهري، ففي التجارة الحرة إذا سألنا من هو المستفيد الأكبر، وإذا سألنا من نحاسب في حال حدوث انعكاسات سلبية على المجتمع أو البيئة أو أي مجال غير

[1] - كامبريدج. **نقاد العولمة يدعون إلى التجارة العادلة بدل التجارة الحرة**، جريدة الشرق الأوسط 16 فيفري 2002 العدد8481، ص02.
www.aawsat.com **تم الاطلاع عليه 27 / 01 / 2011**

ربحي آخر، فإننا نجد أن جواب السؤال الأول هو الأقوياء والأغنياء، بينما جواب السؤال الثاني هو لا أحد أي أن المستفيدين الأول لا يخضعون للمحاسبة والمراقبة في حال تردي الأوضاع، ومنها يستنتج رانسو أن «عدم العدالة» متضمن أصلاً في تعبير «التجارة الحرة»، وهذا يكون مجحفا في حق الدول النامية و لا يخدم مصالحها.[1]

غير أن أصحاب التوجه الحر للتجارة الدولية وعلى رأسهم "البروفسور بغواتي" يرون أن نظرية التجارة الحرة من الناحية الأكاديمية قد تجاوزت إلى حد كبير مرحلة التشكيك ولكن قبولها من الناحية العملية محدود، ويرجعون ذالك إلى عدة عوامل أهمها المشاعر المضادة للتجارة الحرة، كما أن هناك من يرفض أن يقوم الشخص بما يميزه عن غيره انطلاقا من أن الواجب أن يفعل المرء ما يرغب بعمله ويجيده، وهناك من يرفض التجارة الحرة لاشتمالها على التغيير و هناك من يكره ويعارض التغيير من حيث المبدأ، كما يرون أن مناهضي التجارة الحرة من مناهضي العولمة، يفعلون ذلك ردة فعل على عدم توفر أيديولوجيات بديلة،خاصة بعد انهيار الشيوعية وظهور أفكار حول انتصار الرأسمالية والتجارة الحرة، جعلت المناهضة تبحث عن البديل لطرح نظرية مضادة. [2]

الفرع الثاني: تأثير التجارة العادلة على الفقر في الدول النامية

تحرير التجارة الدولية والآمال التي سطرتها مؤسسات «بروتون وودز» على قوة دور تحرير التجارة في دفع النمو الاقتصادي وحل مشكلات البلدان النامية، من خلال مزيد من استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وانتصاب الشركات العالمية وما تؤمنه من توفير فرص العمل ونقل للتكنولوجيا والخبرة، لم تأتي ثمارها، بل زادت تهميش مكانة هذه البلدان في التجارة الدولية.

لهذا كان البديل في التجارة العادلة، التي تهدف إلى تغيير قواعد التجارة العالمية، وإتاحة الفرصة لمنتجات الدول الفقيرة لدخول أسواق الدول الغنية، وإنهاء قواعد التجارة الدولية الحالية خاصة بما يتعلق بدعم الدول الغنية لصادراتها الزراعية وكذلك تحسين معايير العمل والصحة والتعليم، وإيجاد آلية لفتح أسواق الشمال أمام منتجات الجنوب، مع توفير فرص وسبل جيدة للمنتجين في الدول النامية لبيع سلعهم ومنتجاتهم بأسعار عادلة، وتقليل حالات الاستغلال التي يتعرض لها هؤلاء المنتجون، خاصة من بلدان الشمال المتقدم، وإتباع قواعد أكثر عدالة فيما يتعلق ببراءات الاختراع لضمان حصول الدول الفقيرة على التكنولوجيا الحديثة، بمعنى آخر تهدف التجارة العادلة إلى توجيه التجارة الدولية إلى العمل لخدمة الشعوب الفقيرة وليس ضدها. [3]

---

1 - David Ranson، **No-none Sense Guide to Fair Trade**, verso Landen 2001، P 27.

[2] - jagdish bhagwati. **Free Trade Today.** New Jersey Princeton press University, New York , 2002, P38.

[3] - المعهد العربي للتخطيط الكويت، www.arab-api.org- تم الاطلاع عليه 02-12-2010

والتجارة العادلة هي إستراتجية لإزالة الفقر وخلق تنمية مستدامة، من خلال إضفاء المزيد من العدالة على القواعد المتعددة الأطراف، بمعنى الأخذ في الاعتبار التفاوت في التنمية بين الدول الصناعية والدول النامية، ما يعطي معاملة تفاضلية للبلدان النامية تمكنها من اقتحام أسواق البلدان المصنعة، حيث اتضح انه من دون التمتع بمثل هذا النظام يبقى منتوج البلدان النامية غير قادر على النفاذ إلى أسواق البلدان المصنعة، وهي أسواق تتمتع بنظام حمائي جمركي وغير جمركي قوي، وبالتالي تخلق فرص للمنتجين الصغار في الدول النامية المحرومين اقتصاديا والمهمشين من جانب النظام التجاري ومكنهم من التغلب على مشكلة الفقر والاعتماد على النفس وضمان حد أدنى من العيش الكريم، من خلال تحسين قدراتهم ومهاراتهم الإنتاجية، والعمل على استقرار الأسعار ضد مخاطر التغيرات في الأسعار نتيجة التقلبات في الأسواق والذي يعتبر أحد الآثار الرئيسية للتجارة العادلة، وتوفير المعلومات الكافية لجميع الأطراف المعنية، كما تضمن تقدير العمل ومجازاته بصورة صحيحة وعدم التمييز الجنسي ولا العرقي. [1]

وتشير الأبحاث والدراسات إلى أن المزارعين في الدول النامية قد زادت أرباحهم من خلال التجارة العادلة بنسبة تجاوزت 30% مقارنة مع التجارة الحرة التقليدية، وهي تعتبر حسب المنادون بفكرة التجارة العادلة بمثابة مكافئة مستحقة لهذه الطبقة، مقابل القيمة الاجتماعية و البيئية التي تطبع نشاطهم.[2]

قد يكون من المفيد للدول النامية أن تتبنى مبدأ ما يعرف "بالعدالة في التجارة الدولية"، والذي يعني تمكين الدول النامية من استخدام كافة السياسات التجارية بحرية دون أن تتقيد بقواعد OMC، وهذا يمكنها من التدخل في اقتصادها الوطني لحماية المزارعين الضعاف وكذالك الصناعات الوطنية الناشئة. [3]

إن تداعيات هذا الطرح الجديد العدالة في التجارة الدولية صار أكثر من ضروري وليشمل كل العلاقات الاقتصادية الدولية، غير أنه لا يعني إلغاء تام لكل مبادئ "التجارة الحرة" و"السوق"، فهي تظل أفكارا ابتدعها الإنسان ويجب أن تظل خاضعة لإرادته وأن لا ينظر إليها على أنها قوى غير متحكم فيها، والأهم من ذلك أن النظرية البديلة " العادلة في التجارة الدولية " ليست خيالية أو غير قابلة التطبيق، فهي في الأساس تقوم على مبدأ "التجارة تبادلية المنفعة"، كما أن عدالة التجارة الدولية تتطلب وقف الممارسات الضارة التي تقوم بها الدول المتقدمة بما في ذلك سياسات الإغراق وسياسات الدعم الزراعي والتصاعد الضريبي واستغلال المجحف لشركات متعددة الجنسيات، فخلاصة هذا الطرح تتجسد في شكل تجارة عادلة وحرة في نفس الوقت، أي أنه تعديل في الرأسمالية وليس ثورة ضدها.

---

[1] - د.طالب عوض. **عدالة النظام التجاري الدولي المعاصر**، مرجع سابق، ص 9.

[2] OECD2007، **developments in the producer support estimate and related indicators**;OECD,paris 5_6 July 2007،P18.

[3] - كامبريدج. نقاد العولمة يدعون إلى التجارة العادلة بدل التجارة الحرة، مرجع سابق، ص02.

خلاصة:

تعد التجارة وسيلة لتحقيق غايات وأهداف محددة، وتحريرها وفتح الأسواق يكون حلا مفضلا من الدرجة الأولى إذا ما توفرت شروط معينة، حيث يمكنها أن تنتشل الملايين من الفقر، إلا أن تحرير التجارة يصاحبه تغيرات في توزيع الدخل، وقد يؤدي إلى خفض رفاهية بعض الأشخاص على الأقل في المدى القصير الذين قد ينتمي بعضهم إلى الطبقات الفقيرة، لذا يجب تحليل آثار تحرير التجارة الدولية، الاجتماعية منها والاقتصادية والمؤسساتية، ووضع برنامج للتكيف مع التحرير التجاري، تكون موجهة بالخصوص إلى القطاعات الحساسة بالنسبة للطبقات الفقيرة.

الفصل الرابع

آثار التحرير التجاري على ظاهرة الفقر في دول المغرب العربي

الفصل الرابع: آثار التحرير التجاري على ظاهرة الفقر في دول المغرب العربي

يتناول هذا الفصل إطار تحليلي لتقييم سياسات واستراتجيات الإقلال من الفقر في مجموعة دول المغرب العربي حيث نعتمد على مؤشرات الفقر المعروفة كأساس للتقييم، كما نستعرض أهم التوجهات الحديثة للتجارة الدولية وآثارها على ظاهرة الفقر في دول المغرب العربي، حيث نعكف على دراسة سياسات تحرير التجارة الدولية في دول المغرب العربي والآليات التي تعمل من خلالها لتفعيل المبادلات التجارية وتأثير ذلك على مستويات ومعدلات الفقر التي تسجل أرقاما مختلفة ومتباينة من دولة إلى أخرى.

إن تحرير التجارة الخارجية يؤدي إلى انكشاف اقتصاديات الدول المختلفة على بعضها البعض، ولا يقتصر الأمر على ذلك فقط بل يتعداه إلى تعزيز المنافسة وحرية الدخول والخروج من الأسواق، وبذلك فإن الدول المستفيدة بشكل أكبر من تحرير التجارة الدولية هي تلك القادرة على الإنتاج والتسويق بقدرة عالية، وتلك الدول القادرة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية ذات العائد الاقتصادي المرتفع، وحيث إن الدول الصناعية المتقدمة لديها القدرة والكفاءة للتعامل مع هذه المعطيات والشروط داخل أنظمة وفي إطار قواعد منظمة التجارية العالمية، وهنا يثار تساؤل حول مدى قدرة الدول النامية ومنها دول المغرب العربي التي تعتمد على النفط كمورد رئيسي للدخل بالنسبة للجزائر وليبيا وبعض الصادرات الزراعية والبحرية بالنسبة للمغرب وتونس وكذلك موريتانيا

المبحث الأول: تحرير التجارة الدولية في دول المغرب العربي

تحتل منطقة المغرب العربي موقعا جيوإستراتيجيا هاما، فهي تقع في شمال إفريقيا وجنوب البحر المتوسط في الضفة المقابلة لدول الإتحاد الأوروبي، وبهذا يكون لها امتدادات إفريقية عربية ومتوسطية، ومما يزيد في أهمية هذه المنطقة إلى جانب موقعها هو احتوائها على ثروات كبيرة، وعليه يمكن تصور أهمية وقوة التكتل الإقليمي في حركة التجارة الدولية.

المطلب الأول: مشروع اتحاد المغرب العربي وأهدافه

على غرار التكتلات الاقتصادية الذي أصبح يتجه إليها العالم، ظهر إلى الوجود اتحاد المغرب العربي في فبراير 1989، وكان الهدف من إنشائه هو توحيد الجهود من أجل إرساء قواعد التعاون والتكامل الاقتصادي ومواجهة التحديات المقبلة التي تفرضها المتغيرات الدولية الجديدة القائمة على أساس المنافسة.

الفرع الأول: السياق التاريخي لتأسيس إتحاد المغرب العربي

تم التوقيع على اتفاقية مراكش المؤسسة لإتحاد المغرب العربي في 17 فيفري 1989، لكن فكرة الوحدة المغاربية ليست بالفكرة الجديدة، بل هو مشروع قديم ومتجذر في أذهان وعقول شعوب المنطقة.

ومن الناحية التاريخية فقد شهدت فكرة إنشاء المغرب العربي الكبير بثلاث مراحل أساسية، المرحلة الأولى ما قبل الاستقلال والمرحلة الثانية مرحلة ما بعد الاستقلال، المرحلة الثالثة والأخيرة تتمثل في اتفاقية مراكش وتأسيس إتحاد المغرب العربي.

1- **مرحلة ما قبل الاستقلال:** عرفة منطقة شمال إفريقيا في القديم ظهور عدة دول تربعت على المنطقة بكاملها أو على أجزاء كبيرة منها كالموحدين، الفاطميين، فالمرابطين، لكن هذه المحاولات لبناء المغرب العربي الكبير كانت تحمل في طياتها بذور فشلها، لأنها كانت مبنية على أساس قبلي، قائمة على القوة والغزو وليس على أساس أفكار واضحة بغرض تحقيق مصالح شعوب المنطقة. [1]

أما حديثا فقد شهدت المنطقة الاحتلال الفرنسي وفي أثناء الفترة الاستعمارية استعملت الوحدة الثقافية ومقومات الشعوب المغاربية، العربية والإسلام خاصة، كأسلحة في محاربة الاستعمار، ففي سنوات العشرينيات نسقت الحركات الوطنية عملها النضالي من أجل الاستقلال وبناء المغرب العربي، في سنة 1926 أسس في باريس« نجم شمال إفريقيا» وهو جمعية تضم العمال من أصل شمال إفريقي، وفي السنة الموالية أنشأ الطلبة جمعية طلبة مسلمي شمال إفريقيا من أجل إتحاد شمال إفريقي موحد، وفي سنة1945 عقد ممثلي الحركات الوطنية

[1]_ Guechi djamel, **l union du maghreb arab,integration regionale et developpement economique**,casbah edition,alger,2002, p24.

لكل من الجزائر المغرب تونس لقاء في القاهرة درست من خلالها وسائل تقوية المقاومة الوطنية وأوصت بتوطيد العلاقات بين الحركات الوطنية، وتقرر إنشاء مكتب المغرب العربي بالقاهرة. [1]

وفي 26 أفريل 1958 اجتمع ممثلو جبهة التحرير الوطني والاستقلال المغربي والدستوري الجديد التونسي من أجل توحيد الجهود بغية استقلال الجزائر، وعبر المؤتمر عن إرادة الشعوب المغاربية في توحيد مصيرها في إطار المصالح المشتركة، وأعتبر هذا الاجتماع المرجع الأول لتحقيق مشروع المغرب العربي. [2]

2- **المغرب العربي بعد الاستقلال:** لم يكن في الإمكان تجسيد فكرة المغرب العربي مادام جزء منه يخضع للاستعمار، ولهذا فقد أجلت كل الخطوات الوحدوية حتى يتحقق استقلال كل الدول المغاربية، ولكن سرعان ما ظهرت الخلافات، فبعد إعلان موريتانيا استقلالها في سنة 1960 فقد احتجت المغرب على ذلك بدعوى حقوقها في الصحراء، وهكذا بدأت أولى الخلافات، وبعد إعلان الجزائر استقلالها سن 1962 ظهرت خلافات شديدة بينها وبين المغرب بسبب الحدود، وفي سنة 1964 رأت البلدان المغاربية حديثة الاستقلال أنه من صالحها التعقل وتنسيق سياساتها الاقتصادية، واجتمع وزراء اقتصاد أربع دول الجزائر، المغرب، تونس، وليبيا، وأظهرت إرادتها في إرساء تعاون اقتصادي وتنمية مبادلاتها التجارية وقررت إنشاء لجنة تشاور دائمة وتمثلت مهمتها في وضع نظام للتفضيلات التجارية الجهوية وتنسيق سياسات التصنيع من أجل إضفاء التكامل على عمل هذه البلدان وذلك من خلال: [3]

- تخفيض الحواجز أمام التبادلات التجارية.
- التعاون في المجال الصناعي، الزراعي والحرفي.
- التعاون في مجال الدفع والتمويل.

3- **اتفاقية مراكش وتأسيس إتحاد المغرب العربي:** في منتصف الثمانيات اجتمعت عدة عوامل أعادة المسيرة الوحدوية إلى مسارها، فمن العوامل الاقتصادية وقوع مخططات التنمية بالدول الأعضاء رهينة القيود التي تفرضها الأزمة الاقتصادية العالمية، فقد تضررت هذه البلدان من تدهور أسعار كل من المحروقات (الجزائر وليبيا) الفوسفات (المغرب، تونس) الحديد (موريتانيا) الغاز الطبيعي (الجزائر)، كما عانت من ثقل المديونية حيث بلغت المديونية المغاربية 58,2 مليار دولار سنة 1990 ونقص الموارد من العملة الصعبة واختلال الموازين التجارية.

[1] Guechi djamel, **l union du maghreb arab,integration regionale et developpement economique** op.cit,p26.
[2] Oulalou fathallah,**apres barcelone,le maghreb et necessaire**,les editions toubkal,casablanca,1996,p8.
[3] Guechi djamel, **l union du maghreb arab,integration regionale et developpement economique** op.cit,p28.

كما أن الظرف الاقتصادي العالمي كان له دور بعث المشروع المغاربي حيث تميز بظهور ثلاثة أقطاب شكلت من حولها مناطق رقي وازدهار، وأصبحت موازين القوى في العالم مرتبطة بقوة التكتلات الاقتصادية الجهوية التي أصبحت مراكز قرارات للاقتصاد العالمي.

ولقد وجدت البلدان المغاربية نفسها في واقع دولي لا يعترف إلا بالمنافسة والكفاءة في الأداء الاقتصادي يفرض عليها سلسلة من التحديات يصعب عليها مواجهتها منفردة، كما أن اهتمام التجمعات الاقتصادية الأخرى، بهذه البلدان المغاربية يكون بنفس الحجم الذي تستطيع به أن تلتحم في فضاء إقليمي فعال وقوي، في هذه الأجواء انعقدت قمة زرالدة في 10 جوان 1988 لرؤساء الدول المغاربية، وأنشئت لجنة سياسية للتشاور والتنسيق على مستوى وزراء الخارجية من أجل اقتراح خطوات البناء المغاربي وتفرع عن هذه اللجنة لجان فرعية هي: لجنة الشؤون المالية والجمركية، لجنة التنظيم والهياكل، لجنة التربية والتعليم، لجنة الشؤون الاجتماعية والأمن. [1]

وفي17 فيفري 1989 وبمراكش وفي اجتماع قادة المغرب العربي أعلن رسميا عن ميلاد «إتحاد المغرب العربي U M A»

الفرع الثاني: إستراتجية وأهداف الاتحاد المغربي

تبنى مشروع إتحاد المغاربي جملة من الأهداف يسعى لتحقيقها منها ما هو سياسي ومنها الاجتماعي وكذلك الأمني، وما يهمنا بدرجة أولى في دراستنا هذه هو الأهداف الاقتصادية والتجارية، ويمكن تلخيص هذه الأهداف في: [2]

- تعميق التعاون الاقتصادي والتجاري وتنمية المبادلات وتقوية العلاقات بين الدول الأعضاء.
- تنمية التعليم والحفاظ على القيم الروحية وصيانة الهوية والقومية العربية وتحقيق الرفاهية والتقدم للشعوب المغاربية.
- توحيد السياسة الجمركية وتنسيق السياسة التصنيعية وإتباع سياسات موحدة في مختلف الميادين.
- العمل التدريجي لتحقيق حرية انتقال الأشخاص، والسلع ورؤوس الأموال.

كانت الإستراتيجية المغاربية الموحدة للتنمية واضحة وذلك بالرجوع إلى قرار المجلس الرئاسي المنعقد بالجزائر في جويلية 1990، حيث وضعت اللجان الوزارية التوجهات الكبرى لإستراتيجية إقليمية للتنمية تهدف إلى: [3]

- تحقيق الأمن الغذائي المغاربي.
- ترقية الموارد البشرية والمادية.

[1] ـ محمد علي داهش، رواء زكي يونس. **دراسات استراتيجية، ط** 1 مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 2004، ص26.
[2] ـ المادة الثانية من معاهدة التأسيس
[3] Oulalou fethallah**, apres barcelone,le maghreb et necessaire** op.cit,p145.

- تسريع وتطبيق برامج تكثيف المبادلات التجارية.
- إعداد سياسة موحدة في كل القطاعات.

ولتحقيق الأهداف المسطرة لمشرع الاتحاد المغاربي وتفعيل الإستراتيجية الموحدة لدول الاتحاد، حددت مجموعة من الخطوات والمراحل المتتابعة والمتسلسلة، يتم إتباعها وتنفيذها خطوة بخطوة ومرحلة بمرحلة، وتتمثل هذه المراحل في التالي:

- إقامة منطقة التبادل الحر المغاربية وهذا بإلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية.
- تأسيس إتحاد جمركي وتترجم هذه المرحلة باعتماد تعريفه جمركية موحدة وتنسيق النظم الجمركية.
- مرحلة السوق المشتركة والتي تسمح بحرية تنقل الأشخاص، السلع والخدمات ورؤوس الأموال، سوق داخلي موحدة، توحيد القوانين التي تحكمه من أجل تقديم مشروع الاندماج.
- المرحلة الرابعة وهي مرحلة الاندماج التي تسمح بالوصول إلى إتحاد اقتصادي وهذا بتوحيد السياسات الاقتصادية وبرامج التنمية.

المطلب الثاني: سياسات تحرير التجارة الدولية في إطار الاتحاد المغاربي

تبرز سياسات تحرير التجارة الدولية في دول المغرب العربي من خلال إمكانية قيام منطقة للتجارة الحرة ثم إتحاد جمركي على المستوى المغاربي، ترتبط بحقيقة المبادلات التجارية بين الدول المغاربية فيما بينها، ومبادلات المنطقة المغاربية ككتلة مع بقية العالم.

الفرع الأول: مساهمة دول المغرب العربي في التجارة الدولية

تعكس التجارة الخارجية لكل بلد أو إقليم طبيعة ثرواته وحجمها، وتعكس أيضا المستوى الذي وصل إليه اقتصاده ودرجة اندماجه في السوق العالمي، وبالرغم من الجهود التي بذلت في دول إتحاد المغرب العربي من أجل تحسين تجارتها الخارجية، فإن مشاركة دول الإتحاد في التجارة العالمية ما تزال جد ضعيفة، فقد تميزت الفترة من 2005 إلى 2009 بتراجع مستوى المبادلات، فحسب الإحصائيات يظهر أن الإتحاد سجل ما مقدار107786.9 مليون دولار سنة 2005 مقابل100850.1 في سنة 2009، وهكذا تبقى مشاركة المغرب العربي في التجارة العالمية جد ضئيلة، حيث تراوحت قيمتها ما بين 0.1 و0.13 % من التجارة العالمية.

الجدول رقم (5) : صادرات وواردات للدول المغاربية خلال الفترة 2008 – 2010

الوحدة مليار دولار

	2008		2009		2010	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
تونس	24.7	26.0	20.2	21.3	21.5	23.2
الجزائر	82.6	47.5	50.0	47.8	61.2	50.4
ليبيا	63.1	25.4	38.8	26.9	49.5	29.1
المغرب	32.8	45.6	25.1	36.2	28.1	39.6
موريتانيا	1.8	2.5	1.6	2.1	1.7	2.3

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 2010.

ولتحديد بشكل واضح مساهمة دول اتحاد المغرب العربي في التجارة الدولية، نعرج على دراسة طبيعة وهيكل المبدلات التجارية لهذه الدول، أي تشكيلة الصادرات وتركيبة الواردات، وجغرافية هذه المبادلات.

1- **الصادرات المغاربية** إن هيكل الصادرات المغاربية تبين وبوضوح خصوصيات الأنظمة الإنتاجية في الدول المغاربية، حيث تميز بين كل من الجزائر، ليبيا وموريتانيا من جهة، ومن جهة أخرى تونس والمغرب فالثلاث دول الأولى تتميز بكونها تعتمد على تصدير سلعة وحيد تتمثل في ثرواتها الطبيعية، البترول والغاز بالنسبة للجزائر وليبيا، ومعدن الحديد ومنتجات الصيد البحري بالنسبة لموريتانيا.

على عكس هذه الدول، استطاعت تونس والمغرب أن تنوع صادراتها، لكونها اتبعت سياسة انفتاحية مبكرة وأيضا لاستقطابها للاستثمارات الأجنبية المباشرة مستغلة توفر اليد العاملة الرخيصة والامتيازات الأخرى الممنوحة في إطار سياسة الانفتاح، وهكذا استطاع البلدان من زيادة نسبة صادراتهما من المنتجات المصنعة، بالإضافة إلى بعض المنتجات الزراعية (الكروم، خضر وفواكه مبكرة، زيت الزيتون ...إلخ) وبعض المنتجات الصيدية والمنجمية (الفوسفات ومشتقاته).

كما عرف هيكل الصادرات التونسي تغيرات كبيرة في السنوات الأخيرة، وقد لوحظ ذلك في ارتفاع نسبة الصادرات المصنعة منها المنتجات النسيجية والجلدية والأحذية ومنتجات الصناعات الميكانيكية والإلكترونية والفوسفات ومشتقاته وبعض المنتجات الغذائية منها زيت الزيتون والتمور ومنتجات الصيدية كالرخويات والقشريات.

أما المغرب الذي غير من هياكله الإنتاجية منذ السبعينات، فقد عرف هيكل صادراته بداية من سنة 1986 تغيرات مهمة، حيث ارتفعت نسبة المنتجات المصنعة بنسبة8,5%منها المنتجات النسيجية والملابس، الأحماض

الفسفورية، الأسمدة الفوسفاتية، منتجات الصناعة الغذائية، بينما انخفضت نسبة الصادرات المنجمية (الفوسفات الخام، الرصاص، النحاس)، كما تجدر الإشارة إلى المداخيل السياحية.

2-هيكل الواردات المغاربية

جدول رقم (6): هيكل الواردات المغاربية معبر عنها بالنسبة.

البلد	المجموع مليار دولار		المنتجات الغذائية		المواد الأولية الزراعية		زيوت ووقود		معادن ومواد منجمية		منتجات مصنعة	
	2005	2009	2005	2009	2005	2009	2005	2009	2005	2009	2005	2009
الجزائر	19.847	36,760	2,7	27,4	3,2	3,7	2,5	1,4	1,7	1,7	5	65,7
ليبيا	12,626	25,941	19,3	23,8	1,3	2,0	0,7	0,4	1,0	1,0	77,7	72,9
المغرب	20,798	30,396	19,8	17,1	6,5	5,2	23,6	14,4	3,6	3,6	46,5	59,7
موريتانيا	1,424	1,474	29,6	46,3	0,7	0,2	14,0	3,2	0,4	31,2	52,0	57,4
تونس	13,348	19,039	13,7	8,3	3,6	3,1	20,7	7,9	4,3	2,6	57,5	78

المصدر: باعتماد بيانات التقرير الاقتصادي الموحد، صندوق النقد العربي، 2010.

في الفترة من 2005 ــ2009 لم تعرف الواردات المغاربية تغييرات هيكلية كبيرة، حيث مثلت المنتجات الصناعية 77، 64% من الواردات الكلية ثم تلتها المنتجات الغذائية التي مثلت 24.43% في المتوسط من الواردات الكلية، وعلى خلاف البلدان المغاربية الأخرى نجد المغرب الوحيد الذي يستورد نسبة معتبرة من المواد الطاقوية ب 14.4%.

إن هيكل الواردات المغاربي يرتبط أساس بعاملين هما: [1]

- السياسات التصنيعية التي اتبعتها الدول المغاربية مما أدى إلى ارتفاع حاجياتها من سلع التجهيز.

- الارتفاع المفرط في الطلب على المواد الغذائية نتيجة النمو الديمغرافي ومقابل انخفاض العرض من المواد الزراعية.

3-التجارة المغاربية البينة: إن تحليل المبادلات التجارية بين الدول المغاربية قبل قيام إتحاد المغرب العربي يبين ضعفها الكبير من حيث القيمة إلا أن الزيادة في هذه التبادلات كانت حقيقية.

[1] Guechi Djmel ,**l union du maghreb arab,integration regionale et developpement economique** op.cit,p110.

جدول رقم (7): حصة التجارة المغاربية البينية من التجارة الإجمالية للدول المغاربية للفترة 90 -2009.

الوحدة: مليون دولا

السنوات	الواردات البينية المغاربية	النسبة من الواردات الإجمالية %	الصادرات البينية المغاربية	النسبة من الصادرات الإجمالية %
1990	802,88	% 2,84	914,49	%0,95
1994	1052,8	%3,7	1035,2	%4,05
2005	2120,2	% 3,3	2800,2	%2,77
2009	2925,3	%4,56	3419,7	%3,39

المصدر : - Guechi Djamel, **l union du maghreb arab,integration regionale et developpement economique** op.cit,p108

ـــ صندوق النقد العربي، بيانات التقرير الاقتصادي الموحد 2006.

بعد تأسيس الإتحاد سجلت المبادلات البينية زيادات ملحوظة، فقد كانت الصادرات البينية سنة 1990 بقيمة 914.49 مليون دولار من مجموع 95896 مليون دولار كصادرات إجمالية للمنطقة، أي بنسبة 0.95%، أما في سنة 1994 فقد وصلت 1035.2 مليون دولار بنسبة 4.05% من الصادرات الإجمالية للمنطقة، أما الواردات البينية فقد ارتفعت في نفس الاتجاه، ففي سنة 1990 كانت الواردات المغاربية من الدول المغاربية 802.88 مليون دولار بنسبة 2.84 % من الواردات الإجمالية لتصل3.7% من الواردات الإجمالية سنة 1994 بقيمة 1052.8 مليون دولار.

وبعد سنة 1994 ونتيجة لتعثر مسار مشروع الاتحاد المغاربي لم تتطور المبادلات البينة لدول الاتحاد كما كان مسطر له، فحتى سنوات 2005 و 2009 بقية معدلات التبادل ثابتة نسبيا منذ 1994.

أما تحليل المبادلات الثنائية داخل منطقة المغرب العربي، فيبين أنها تخضع لمنطق الجوار (الجزائر– تونس) (تونس– ليبيا) أو التقارب والتفاهم السياسي (الجزائر– تونس)، (تونس– المغرب)، كما أن كثافة المبادلات تتمحور حول البلدان المركزية للمغرب العربي، تونس– الجزائر– المغرب، أما موريتانيا فأغلب مبادلاتها تتم مع الجزائر ثم المغرب، في حين تبقى ضعيفة جدا مع تونس وليبيا، أما ليبيا فأغلب تجارتها تتم مع جارتها تونس ثم المغرب، أما عن هيكل هذه المبادلات وطبيعتها نوضحها من خلال الجدول الموالي.

الجدول رقم (8) : طبيعة المبادلات التجارية البينية المغاربية.

البلد	التصدير نحو بلدان الاتحاد	الاستيراد من بلدان الاتحاد
الجزائر	مواد أولية: أكثر من 50% مكونة من المحروقات والغاز مواد أساسية للاستغلال الصناعي، مشتقات الحديد، كبريت، الجبس. وبدرجة أقل: منتجات مصنعة : معدات نقل، ومعدات فلاحيه منتجات الصناعات الكيميائية (للاستغلال المترلي)	المواد الأولية غير الغذائية وغير الطاقوية: خيوط، نسيج. منتجات مصنعة، إسمنت ومشتقات الحديد. منتجات الصيد البحري .
المغرب	منتجات مصنعة: خيوط نسيج، أدوية، أسمدة مصنعة، ملابس وأحذية (إلى الجزائر وتونس) مواد غذائية (مصبرات ومعلبات (سردين، خضر وفواكه) وبدرجة أقل: مواد أولية (رصاص، فوسفات)	بترول منتجات تامة: إلكترومترلية، جرارات فلاحيه منتجات نصف مصنعة: إسمنت ومشتقات الحديد الصلب.
تونس	منتجات مصنعة مشتقات الحديد، معدات النقل، النسيج منتجات الصناعة الغذائية، فرينة، عجائن، مصبرات.	مشتقات البترول و وقود.
ليبيا	بترول إعادة تصدير مواد مصنعة	سلع مصنعة، منتجات الصناعة الغذائية، نسيج.
موريتانيا	المنتجات الصيدية طازجة أو مجمدة	بترول خام، بترين، غاز مشتقات الحديد الصلب، سكر وسكريات منتجات مصنعة (أثاث، أدوية) ملابس، أحذية، عطور، قطع غيار

المصدر: عبد الباري شوشان الزني، التجارة البينية لدول اتحاد المغرب العربي، مجلة الجامعة المغاربية، العدد 05 طرابلس، 2008، ص46.

الجدول رقم (08) يسمح لنا من معرفة طبيعة المنتجات المتبادلة بين البلدان المغاربية، كما يمكننا من إعداد الملاحظة الهامة التالية:

– يختلف هيكل التجارة البينية المغاربية عن الهيكل العام للتجارة لكل بلد عضو، وهكذا تظهر المنتجات المصنعة كبند أساسي في المبادلات البينية، بينما لا تمثل نفس الثقل في مبادلات إتحاد المغرب العربي مع باقي بلدان العالم، حيث تتميز بتصدير المواد الأولية، وهذه الظاهرة تجد تفسيرا في كون أن المنتجات المصنعة المغاربية ليست تنافسية على المستوى العالمي.

ـــ تصدر الجزائر البترول والمواد الطاقوية نحو موريتانيا، المغرب وتونس وتصدر التمور، الزنك، الحديد والصلب والأسمدة نحو المغرب، والمواد الكيميائية والبلاستيكية نحو تونس، وتستورد الأدوية والمواد الغذائية وعجينة الورق من المغرب، والإسمنت الجلود الخشب من تونس، ومنتجات الصيد من موريتانيا.

ـــ أما المغرب فيستورد البترول والمواد الطاقوية من الجزائر، الإسمنت، الزيوت النباتية، النسيج والقطن، التمور من تونس، والبترول من ليبيا، أما تونس فتصدر المواد الكيميائية والإسمنت والجلود نحو كل من الجزائر والمغرب، والإسمنت الأبيض والمواد الاستهلاكية وتغذية الأنعام نحو ليبيا، أما عن المبادلات بين ليبيا وموريتانيا فتكاد تنعدم ولا أثر لها.

الفرع الثاني: الاتفاقات التجارية بين دول المغرب العربي

يدعو الضعف المسجل في قيمة وحجم المبادلات البينية المغاربية إلى تفحص السياسات التجارية والأطر القانونية الحاكمة للتجارة بين الدول المغاربية، مما يساعدنا على إعداد تفسير ولو جزئي لهذا الضعف وإظهار معوقات التطور المتناسق للمبادلات في المنطقة المغاربية، وعوائق الانتقال إلى منطقة التبادل الحر ثم الاتحاد الجمركي المنصوص عليها في اتفاقات الاتحاد.

1- الاتفاقات الثنائية: المبادلات التجارية البينية للدول المغاربية تسيرها اتفاقات تجارية وتعريفية ثنائية، وتستمد هذه الاتفاقات اعتمادها من القواعد التفضيلية لجامعة الدول المغاربية والمجلس الاقتصادي العربي المؤسس في 1964 وتأخذ هذه الاتفاقات عدة صيغ: [1]

- الصيغة المفتوحة التي تتبعها ليبيا، حيث تلتزم بصفة منفردة بإعفاء السلع المستوردة من الدول المغاربية وكل الدول العربية.
- الصيغة التي أخذتها الاتفاقيات سنوات الثمانينات بين الجزائر—المغرب، الجزائر—تونس، تونس—المغرب هذه الصيغة تسمح بتبادل السلع معفاة من الرسوم الجمركية مع احترام قاعدة المنشأ.

وقعت الدول المغاربية على الاتفاقية التجارية والتعريفية المغاربية خلال القمة المغاربية المنعقدة برأس لنوف في ليبيا، بتاريخ 11 مارس 1991، هذه الاتفاقية تبين وتضع القواعد الأساسية المنشئة لمنطقة التبادل الحر بين الدول المغاربية، وإقامة مشروع الإتحاد الجمركي المغاربي وقد نصت على: [2]

- إعفاء السلع ذات المنشأ المغاربي من كل الرسوم والحقوق الجمركية والضرائب والرسوم ذات الآثار المكافئة ما عدا الرسوم التي تمس الإنتاج المحلي، وعند الاقتضاء رسوم تعويضية.
- المادة 6 توضح أن السلع ذات المنشأ المغاربي التي تستعمل مدخلات مستوردة من دول خارج الإتحاد تحت نظام المستودع أو القبول المؤقت تخضع لرسم تعويض ب 5. 17% .

---

[1] OULALOU Fethalla,**Apres barcelone le maghreb est necessaire**,op.cit,p131

[2] - اتفاقية تجارية وتعريفية بين دول اتحاد المغرب العربي، ملف PDF من موقع الاتحاد المغرب العربي www.maghrebarabe.org تم الاطلاع عليه بتاريخ 02/ 03 /2011

- الدول الأعضاء مدعوة إلى إعداد قائمة بالسلع المعفاة من الإجراءات غير التعريفية، على أن توسع هذه القائمة تدريجيا حتى يصبح الإعفاء الجمركي حقيقي وفعال.
- يمكن لأحد الأطراف المتعاقد من اللجوء إلى الإجراءات الوقائية في حالة ظهور اضطرابات حادة في أحد القطاعات أو في الوضعية الاقتصادية العامة(المادة11).
- امتناع الأطراف المتعاقدة على كل إجراءات الإغراق، الإعانة للصادرات واختراق قواعد المنافسة النزيهة (المادة12).
- يحدد نص الاتفاقية خصائص السلع المعتبرة كسلع أصلية (المادة 3) ويتعلق الأمر ب:

✓ السلع المنتجة في أحد بلدان الإتحاد بما فيها السلع الزراعية والمنتجات الصيدية، والحيوانات الحية والموارد الطبيعية التي لم تتعرض لأي تحويل.

✓ السلع الصناعية التي تحتوى على قيمة مضافة، بما لا يقل عن40% من قيمة السلعة أو أن تصل نسبة المواد الأولية الأصلية المحلية إلى60% من القيمة الإجمالية من المواد الأولية المستعملة.

✓ السلع المصنعة الأخرى التي تشملها القائمة المعدة باتفاق الأطراف والمحددة لدرجة التحويل المطلوبة في كل سلعة على شرط أن يكون هذا الشرط كافي ومبرر اقتصاديا.

كما تبنى رؤساء الدول المغاربية اتفاقية متعلقة بتبادل المنتجات الزراعية بين الدول المغاربية، وهذا في القمة المغاربية المنعقدة بالجزائر في 23 جويلية 1990، وقد أكد نص الاتفاق على إرادة الدول المغاربية في ترقية الإمكانيات الزراعية وتسهيل تصريف المنتجات الزراعية في المنطقة المغاربية من أجل تحقيق الأمن الغذائي المغاربي.

وحتى يتسنى لهذه الاتفاقات تطوير المبادلات المغاربية وبسبب عدم قابلية عملات الدول المغاربية للتحويل عقدت الدول المغاربية سنة 1992 اتفاقا بين ممثلي البنوك المركزية من أجل تسهيل تطبيق الاتفاقات التجارية والتعريفية الموجودة.

2- صعوبات تطبيق الاتفاقيات: لم يكن من السهل تطبيق هذه الاتفاقيات على أرض الواقع، فقد عرف تطبيقها صعوبات جمة عكس ما كان تتضمنه أوراق هذه العقود ومن هذه الصعوبات:

- الخلافات السياسية بين الدول التي كانت عادة ما تؤدي إلى قطع العلاقات وقد شكلت أهم المعوقات في وجه تطور العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدان المغاربية.
- اختلاف السياسات الاقتصادية سنوات السبعينيات إلا أنه وبعد خضوع هذه الدول للتعديل الهيكلي أصبحت السياسات الاقتصادية بها متقاربة ومتشابهة تقريبا.
- صعوبات تسيير الاتفاقات التجارية والتعريفية حيث تتخذ بعض الإجراءات تكون متناقضة وروح هذه الاتفاقات.

- ضعف التنسيق في مجال النقل، فالغياب شبه التام لخطوط مباشرة للنقل البري أو البحري يؤدي إلى تكاليف إضافية ويحدّ بشكل كبير من تنافسية المنتجات المتبادلة.
- منافسة السلع القادمة من دول نامية أخرى.
- الانسداد الذي عرفه مسار الإتحاد المغاربي والذي يرجع إلى اعتبارات سياسية (الحصار على ليبيا، الخلاف بين الجزائر والمغرب، الوضع في الجزائر... الخ)، ما عطل سير مؤسسات الإتحاد.
- عدم مصادقة المغرب على الاتفاقية.
- عدم إمكانية تطبيق الاتفاقية وهذا لعدم إعداد البروتوكولات التطبيقية المتعلقة بالبنود المتخصصة من الاتفاقية، كالبروتوكول المحدد لمحتوى قائمة السلع المعفاة والبروتوكول المتعلق بشهادة المنشأ.

المطلب الثالث: سياسات تحرير التجارة الدولية لدول المغرب العربي في إطار الشراكة مع الإتحاد الأوربي

من أوجه تحرير التجارة الدولية لدول المغرب العربي الشراكة التي تم إبرام اتفاقياتها مع الاتحاد الأوربي، حيث أن اتفاقيات الشراكة تعتبر المتغير الذي يؤثر على تحرير التبادل التجاري البيني والخارجي لدول المغرب العربي فاتفاقيات الشراكة تهدف ليس فقط إلى زيادة معدلات التبادل التجاري مع الاتحاد الأوروبي، بل تهدف أيضا إلى زيادة مستوى التكامل المغاربي ودعم التجارة البينية لدول اتحاد المغرب العربي.

الفرع الأول: مـــؤتمر برشـــلونة وتأسيس الشراكة بين دول المغرب العربي والاتحاد الأوربي

بمبادرة من الاتحاد الأوروبي انعقد مؤتمر برشلونة في الفترة ما بين 27 و28 نوفمبر95 من أجل وضع إطار جديد لعلاقات التعاون بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط حتى الوصول إلى إنشاء منطقة للتبادل الحر في آفاق 2012، وفي هذا المؤتمر أعلن الاتحاد الأوروبي عن سياسته المتوسطية الجديدة من أجل تحفيز مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكافة دول المنطقة وتقليل الفجوة بين مستوى التنمية في أوروبا والدول المتوسطية الأخرى المبنية على مبدأين أساسيين هما الشمولية والشراكة.

فهذه السياسة الجديدة تتصف بالشمولية كون ميثاق برشلونة يقترح إطار تعاون يشمل كل المجالات السياسية، الأمنية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية والإنسانية على خلاف السياسة السابقة القائمة على الشق الاقتصادي فقط، ولتجسيد هذه السياسة فهي تعتمد على المبدأ الثاني وهو مبدأ الشراكة، الذي يختلف عن مبدأ الإعانة أو المساعدة، فالشراكة هي أن يساهم الطرفان في إنجاح وتحقيق الأهداف المشتركة.

لقد كانت بعض الدول المغاربية سباقة في إبرام اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي، على أمل أن تضيق هوة التنمية مع جيرانها الأوروبيين، وعليه فقد كانت تونس أول دولة عربية مغاربية توقع وتصدق على اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي، حيث أبرمت هذه الاتفاقية في 17 /7/ 1995، وترتبط تونس بعلاقات متميزة مع فرنسا بشكل خاص والاتحاد الأوروبي بشكل عام، تلتها في ذلك المغرب الذي بدأ مفوضاته منذ 1963

حيث أبرمت اتفاقية تجارية تفضيلية بين الطرفين سنة 1969، ومع إعلان برشلونة الذي أسس للشراكة الأورومتوسطية تم توقيع المغرب عقد شراكة مع الاتحاد الأوربي سنة1996 ليدخل حيز التطبيق في 2000. [1]

أما الجزائر فتأخرت في ركوب قطار الشراكة، نظرا لتعثر مفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبي، وبالتالي لم تبرم اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي إلا في 22-4-2002 ليدخل حيز التنفيذ في سنة 2005 أي بعد مرور عشر سنوات على إبرام تونس لنفس الاتفاقية.

وبالرغم من مرور أكثر من 15 عاما على توقيع إعلان برشلونة لعام 1995، فإن ليبيا وموريتانيا لم توقعا على اتفاقيات الشراكة، حيث إن ليبيا حملت صفة مراقب في عملية برشلونة منذ حضورها لمؤتمر شتوتغارت عام 1999، ومنذ نهاية 2008 انخرطت في مفاوضات مع الاتحاد الأوربي قصد توقيع اتفاق الشراكة، أما موريتانيا لم تقبل كعضو في الشراكة الأورومتوسطية.[2]

الشكل (5): العلاقة المتوقعة بين اتفاقيات الشراكة والتجارة البينية والخارجية

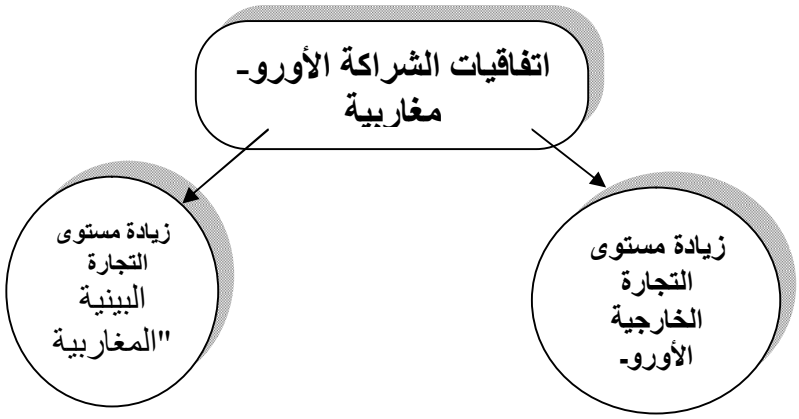

المصدر: مصطفى عبد الله أبو القاسم الخشيم،اتفاقية الشراكة الأورو ــ مغاربية و تأثيرها على التجارة الخارجية والبينية لدول اتحاد المغرب العربي، مجلة الجامعة المغاربية، العدد 07، مركز لاتحاد المغاربي طرابلس ليبيا، 2009، ص48.

الفرع الثاني: المبادلات التجارية المغاربية مع الاتحاد الأوربي

تندرج المبادلات التجارية لدول المغرب العربي في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوربي تحت غطاء ما يسمى "منطقة التبادل الحر"، المزمع إقامتها في آفاق 2010 وتشمل حوالي أربعين بلدا وتضم 800 مليون مستهلك.

ومنطقة التبادل الحر هي الشكل الذي بموجبه يتم تحرير التجارة بين مجموعة دول من كافة الحواجز الجمركية والقيود الأخرى، مع احتفاظ كل دولة بتعريفاتها مع الدول الأخرى خارج التكتل، ولتسهيل إقامة منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية تقرر ما يلي: [3]

[1] ـ مصطفى عبد الله أبو القاسم الخشيم،**اتفاقية الشراكة الأورو ـ مغاربية و تأثيرها على التجارة الخارجية و البينية لدول اتحاد المغرب العربي**، مرجع سابق، 2009، ص51.

[2] ـ مصطفى عبد الله أبو القاسم الخشيم، مرجع نفسه، ص ص45- 46.

[3] ـ أحمد فريد مصطفى،عبدالمنعم غفر. **الاقتصاد الدولي**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1999، ص231.

- الإلغاء التدريجي لقيود التعريفة على المنتجات الصناعية والتحرير التدريجي للتجارة الزراعية وتجارة الخدمات.
- اتخاذ إجراءات مناسبة فيما يتعلق بقواعد المنشأ والشهادات الخاصة وحماية حقوق الملكية الفكرية والملكية الصناعية وسيادة المنافسة.
- إتباع سياسة مبنية على قواعد إحصائيات السوق وتكامل الاقتصاد الوطني آخذا بعين الاعتبار احتياجات ومستويات التنمية.
- تحديث وتعديل الأسس الاقتصادية والاجتماعية مع إعطاء الأولوية لتشجيع وتطوير القطاع الخاص والنهوض بقطاع الإنتاج، وإقامة إطار إداري ملائم لاقتصاد السوق إلى جانب العمل على تخفيف الآثار الاجتماعية السلبية المترتبة على هذا التعديل.
- إقامة آليات لتشجيع نقل التكنولوجيا من الدول الأكثر تقدما إلى بلدان حوض المتوسط.

ونتيجة لهذه المبادرة الأوربية المغاربية يظهر أن توزيع المبادلات التجارية المغاربية الخارجية، تمتاز بتبعيتها وارتباطها بدول الإتحاد الأوروبي من جانب الصادرات والواردات معا، فالإتحاد الأوربي يعتبر الشريك الأول لدول المغرب العربي، حيث بلغ نصيب دول الاتحاد الأوربي من تجارة الدول المغاربية 70% منها (73% صادرات و64 % بالنسبة للواردات) في حين أن نصيب بلدان المغرب العربي مجتمعة من تجارة دول الإتحاد الأوروبي بالمقارنة مع بقية الدول، فلم يتجاوز3% في نفس الفترة (1.17 % بالنسبة للصادرات 1.75 % بالنسبة للواردات). [1]

وقد تزايدت الصادرات المغاربية نحو دول الإتحاد الأوربي نتيجة للنظام التفضيلي الذي تحظى به بعض المنتجات المغاربية الذي يضمن حرية الدخول للمنتجات المصنعة والتنازلات التعريفية للكثير من السلع الزراعية.

ويبين هيكل التجارة لكل بلد من بلدان المغرب العربي مع الإتحاد الأوروبي بالنسبة للتجارة مع العالم سيطرة هذه الأخيرة على تجارة كل بلد، وهكذا تصدر ليبيا 84% من منتجاتها والمكونة أساسا من المحروقات نحو بلدان الإتحاد الأوروبي شأنها في ذلك شأن الجزائر التي توجه نحو 68 % من صادراتها نحو الإتحاد الأوروبي، في حين أن تونس والمغرب يصدران له الفوسفات والنسيج وكذا المنتجات الزراعية كالحوامض وزيت الزيتون ويستورد الإتحاد الأوروبي من موريتانيا الحديد ومنتجات الصيد البحري. [2]

أما فيما يخص هيكل واردات الدول المغاربية من دول الإتحاد الأوروبي فتتمثل في المنتجات المصنعة، الآلات وسلع التجهيز، ومعدات النقل، منتجات غذائية، حبوب، زبدة، حليب ومشقاته، سكر..إلخ)، أما باقي

[1]- Direction des Relations Economiques Extèrieur (DREE) :vers un espac èconomique euro- mèditetirranèen; Mai 2002 .

[2]- Direction de la Politique Economique Gènèrale (DPEG) : Enjeux sur le Maroc l èlargissement de l Union Europèenne a lEst ; document de travail N87 ; avrile 2003.

المعاملات التجارية فتتم مع الولايات المتحدة 10%، وبلدان جنوب أخرى نسبة 13.4% منها البرازيل تركيا، الصين، الأرجنتين.

الفرع الثالث: تقييم عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي

إن فهم وتقييم اتفاقيات الشراكة الأورو–مغاربية لا يكتمل إلا بدراستها في إطار مقارن يأخذ في الحسبان بقية الدول الأعضاء في عملية برشلونة، مثل تركيا و"إسرائيل " ويشير الجدول (9)عموما إلى بعض أبرز ملامح الاتفاقيات الأورو–مغاربية مع اتفاقية الشراكة الأورو–إسرائيلية.

الجدول (9): مقارنة اتفاقيات الشراكة الأورو–مغاربية باتفاقية الشراكة الأورو–إسرائيلية

الاختلافات	تونس والمغرب	إسرائيل	الجزائر
الأهداف	تعزيز الحوار السياسي والتعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.	تطوير العلاقات الاقتصادية وتشجيع التعاون الإقليمي بين دول المنطقة.	تعزيز الحوار السياسي والتعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.
الحوار السياسي	حوار سياسي: ضرورة توفير مناخ ملائم لتعزيز الحوار بين الحضارات.	حوار سياسي منتظم مع عدم ذكر عبارة" ضرورة توفير مناخ ملائم للحوار"...	حوار سياسي :ضرورة توفير مناخ ملائم لتعزيز الحوار بين الحضارات.
التكامل التجاري	عدم ندية العلاقة التجارية	عمق وندية العلاقة التجارية.	عدم ندية العلاقة التجارية
التعاون الاقتصادي	وضع قيود، مثل تكييف القوانين وضرورة الإصلاح.	عدم وجود قيود.	وجود قيود :هيكلة وإصلاحات قانونية.
التعاون المالي	تعاون مشروط بالقطاعات المستهدفة للإصلاح	عدم وجود شروط.	تعاون مشروط، المادتان 80.81
التعاون العلمي	وردت كبند فرعي ضمن التعاون الاقتصادي.	وردت كبند مستقل بهدف توطيد التعاون التقني والعلمي.	وردت كبند فرعي ضمن التعاون الاقتصادي.
التعاون الاجتماعي	حوار الحضارات والثقافات	عدم النص على حوار الحضارات.	حوار الحضارات والثقافات

المصدر: الغندور عبير، الشراكة الأوروبية مع العرب وإسرائيل : دراسة مقارنة، مجلة السياسة الدولية، العدد 42 جويلية 2006ص165.

من خلال الجدول يمكن تقييم عقد شراكة دول المغرب العربي مع الاتحاد الأوربي، والخاصة بالمجال التجاري إذا ما قورنت مع إسرائيل، حيث يلاحظ تأكيد اتفاقيات الشراكة مع الدول المغاربية على ضرورة الحوار وهذا يشير إلى تباعد وجهات النظر بين الأطراف المعنية، ويجسد اختلاف وجهات النظر حول مواضيع أهمها حرية تدفق السلع والخدمات، وانتقال الأفراد والعمالة بين دول المنطقة.

كما أنه ممن الملاحظ على هذه الاتفاقية وجود اختلافات كيفية تتعلق بطبيعة الالتزامات الملقاة على عاتق الدول المغاربية مقارنة بإسرائيل، إضافة إلى اختلافات كمية تتعلق بحجم الاتفاقية، حيث يلاحظ مثلا أن

الاتفاقية مع كل من تونس والمغرب تحتوي على 96 مادة، بينما تحتوي الاتفاقية الجزائرية على 110 مادة شملت نصوص إضافية تتعلق بمكافحة الإرهاب، والحد من التصحر، وتمكين المرأة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

المطلب الرابع: سياسات تحرير التجارة لدول المغرب العربي في إطار مفاوضات المنظمة العالمية للتجارة

إن دول المغرب العربي لا تملك خيار الانضمام أو عدم الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ومؤسساتها التي أصبحت تضم أكثر من 124 دولة وتسيطر على ما يزيد عن 95% من التجارة العالمية، كما أن عدم انضمام الدول المغاربية إلى الاتفاق لن يحول دون تأثرها بأحكامها وسياساتها، فقد انضمت كل من المغرب وتونس وموريتانيا، في حين تتفاوض الجزائر من أجل الانضمام، وتبقى ليبيا محايدة.

الفرع الأول:كيفية الحصول على عضوية المنظمة العالمية للتجارة OMC

تقوم المنظمة العالمية للتجارة على مبادئ واضحة ولعل أهمها مبدأ تحرير المبادلات الدولية وتخفيض التعريفة الجمركية، فعلى الدولة الراغبة في طلب عضويتها الالتزام الصارم بهذه المبادئ، وبالإطار متعدد الأطراف الذي يحكم المفاوضات التجارية، ولقد سطرت المنظمة مراحل معينة يمر بها البلد الطامح للانضمام إليها.

لم يعد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة سهلا كما كان في السابق بل أصبح خاضعا لإجراءات ومفاوضات طويلة يجب على أي دولة ترغب بالانضمام إلى الاتفاقية إتباعها وهي :[1]

– التقدم بطلب رسمي إلى الأمانة العامة للمنظمة في جنيف طبقا للمادة 12، ويرفق بإعداد مذكرة عن السياسة التجارية تفصل فيها كل من النقاط التالية:

* دراسة عن أوضاع البلد الاقتصادية وسياستها في مجال التجارة الخارجية وسياسات الدعم الممنوح للمنتجين أو المصدرين.
* الأنظمة الجمركية وأنظمة الاستيراد والتصدير المعمول بها.
* جداول التعريفة الجمركية للسلع والخدمات.

ـ تقوم الأمانة العامة للمنظمة بإعلام الدول الأعضاء في المنظمة والتي لها علاقات تجارية مع الدول الطالبة العضوية بهدف عقد مشاورات بشكل ثنائي وتحت إشراف المنظمة، ويشكل مجلس المنظمة فريق عمل مهمته دراسة وتحليل المذكرة المقدمة عن السياسات الاقتصادية والتجارية لهذه الدولة.

– تجري مفاوضات الانضمام على مسارين الأول المشاورات الثنائية والثاني متعدد الأطراف.

– يجمع فريق العمل نتائج مفاوضات المسارين ويقدم تقريرا إلى مجلس المنظمة ويتخذ المجلس الوزاري قرار قبول أو عدم قبول العضو.

---

[1] ع. ف نزار العبادي. **المنظمة العالمية للتجارة**. مرجع سابق ص 56.

– إذا حصل طالب الانضمام على موافقة ثلثي الأصوات يمكن لممثل الدولة طالبة العضوية أن يوقع على بروتوكول الانضمام، ويصبح الانضمام نافذا بعد 30 يوما من تاريخ التوقيع، ويتم بعد ذلك تصديق البروتوكول من السلطات الدستورية في الدولة طالبة العضوية.

وبالنسبة للدول المغرب العربي فإن كل من تونس والمغرب وموريتانيا يملكون حق العضوية في المنظمة، حيث قدمت تونس أولا طلب الانظمام عام 1995 وهو تاريخ ميلاد المنظمة وأرفقت الطلب بمذكرة الانضمام والتي تضمنت معلومات عن مختلف جوانب الإقتصاد التونسي والسياسة التجارية، ثم تبتعتها المغرب سنة 1996 وبعد مناقشة الطلب والتزام كل منها بشروط المنظمة وبعد التزامها بتعديل سياساتها القتصادية والتجارية، تم قبول الطلب لتصبح بذالك عضو يتمتع بكل صلاحيات التي تخولها المنظمة.

كما أن الجزائر تفاوض من أجل الانضمام و لم تحصل على العضوية بعد، ومرت هذه المفاوضات بعدت جولات يمكن أن نقسمها إلى ثلاث مراحل كما يلي:

1- **المرحلة الأولى (1996ـــ1998)**: هي أول جولة من المفاوضات مباشرة بين الجزائر والـــ omc بعد تقديم مذكرة السياسة التجارية، حيث تلقت الجزائر مجموعة من الأسئلة من عدة دول وهي: الو م أ 170 سؤال، دول الإتحاد الأوروبي 124 سؤال، سويسرا 33 سؤال، اليابان 09 أسئلة، أستراليا 08 أسئلة، أما الإجابة على هذه الأسئلة التي بلغ مجموعها أكثر من500 سؤال كانت بشكل كتابي.

2- **المرحلة الثانية (2000 ــ 2002)**: تلقت الجزائر في هذه المرحلة مجموعة أسئلة وملاحظات عن سياساتها الاقتصادية والتجارية حيث قدمت الجزائر في جوان2001مذكرة جديدة معدلة تضمنت أهم الإصلاحات الإقتصادية التي قامت به، وتلقت الجزائر بعد تقديمها للمذكرة الجديدة مجموعة أسئلة كانت تتعلق في مجملها بالمنظومة التعريفية، ووجهت عدة انتقادات للجزائر بسبب احتواء الملف لحوالي 37 قاعدة تخرق المبادئ القانونية المنصوص عليها من قبل المنظمة.

3- المرحلة الثالثة31 أكتوبر 2002: بدأت المفاوضات الثنائية حيث تم التركيز في هذه المفاوضات على أهم النقاط التي مازالت عالقة بين الطرفين مثل تحرير الأسعار، بالإضافة على تصدير واستيراد بعض المواد مثل النفايات المعدنية وبعض المواشي ذات الخصوصية المحلية والتي لزالت الجزائر تتحفظ على قواعد المنظمة بشأنها.

الفرع الثاني: السياسات التجارية لدول المغرب العربي على ضوء قواعد OMC

فيما يلي نقوم بعرض السياسات المؤثرة في التجارة الخارجية لدول المغرب العربي، على ضوء ما تنص عليه قواعد المنظمة العالمية للتجارة، حيث تلتزم بها كل من تونس والمغرب وموريتانيا، وكذلك الجزائر في حال استكمال مفاوضات الانضمام، كما يقابل هذه التزامات مجموعة من المكاسب والحقوق.

حيث تلتزم الدولة الطلبة للعضوية بالالتزامات التالية: [1]

- الالتزام بالمبادئ العامة للمنظمة والتي يمكن أن نلخصها في ثلاث مبادئ أساسية المبدأ الأول عدم التمييز بين الدول الأعضاء والثاني إزالة كافة القيود على التجارة والمبدأ الثالث اللجوء إلى التفاوض.
- الموافقة على نتائج جولة الاورغواي وبخاصة الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها في مؤتمر الدار البيضاء وعددها (28 اتفاقية).
- تقديم التزامات محددة في مجال تجارة السلع وبخاصة ما يتعلق بموضوع التثبيت الجمركي وهذا يتم بمفاوضات ثنائية مع شركاء الدول المغاربية التجاريين الذين يطالبون بإزالة القيود على المبادلات التجارية الخارجية والتثبيت الجمركي.
- كما تلتزم الدول المغاربية في مجال الخدمات بالقطاعات المطلوبة فيها دخول الخدمة الأجنبية إلى أسواقها.

كما تتأثر السياسات التجارية للدول المغاربية بقواعد المنظمة العالمية للتجارة في جانب الحقوق والامتيازات التي تمنحها لها، حيث تتمتع السلع أو الخدمات المغاربية بحق الدخول إلى الأسواق الدولية بأفضل معاملة من حيث تطبيق التعريفة الجمركية للواردات وفقاً لتعريفة OMC المنخفضة، كما تتمتع السلع المغاربية بالإلغاء المتزايد للإجراءات التعريفية من أسواق الدول الأخرى وبخاصة الحصص الكمية، وتراخيص الاستيراد.

وإذا أخذنا الجزائر على سبيل المثال لا الحصر، وباعتبارها تتفاوض حاليا من أجل الانضمام إلى هذه المنظمة العالمية للتجارة، وبهدف تسهيل وتسريع العملية، قامت باتخاذ عدة إجراءات، تمس بشكل مباشر أو غير مباشر سياساتها التجارية تتمثل أهمها في: [2]

ـــ تعديل المنظومة القانونية الجزائرية وفق القوانين المعمول بها على مستوى المنظمة، وفي هذا الصدد فقد خطت الجزائر خطوة كبيرة في مجال الإصلاح التشريعي، بحيث تمت مراجعة قانون التعريفة الجمركية والتوقيع على الاتفاقية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة.

ـــ التحرير الجزئي للتجارة الخارجية: إن أول إجراء رسمي ملموس بخصوص تحرير التجارة الخارجية، جاء به قانون المالية التكميلي لسنة1990، عندما أعاد الاعتبار لتجار الجملة، حيث سمح باستيراد البضائع لإعادة بيعها، وتم إعفاؤها من إجراءات مراقبة التجارة والصرف، وعدة تدابير لتحرير التجارة الخارجية، حيث تم فتح المجال لزيادة الصادرات وتنويعها، وتمكين القطاع الخاص من الحصول على العملة الصعبة، أدى إلى ظهور عدة متعاملين خواص في التجارة الخارجية وإنهاء الاحتكار.

[1] ـ مصطفى العبد الله الكفري. **الآثار الاقتصادية لانضمام الدول العربية للمنظمة العالمية للتجارة**، الحوار المتمدن - العدد: 575 - 2003 / 8 / 29 www.ahewar.org تم الاطلاع عليه بتاريخ 12/ 03 /2011

[2] ـ د .ناصر دادي عدون، متناوي محمد. **انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة: الأهداف و العراقيل**، مجلة الباحث العدد 03، 2004. ص73.

ـــ تحرير أسعار العديد من المواد، وتم إلغاء الضوابط على هوامش الربح، وتحرير أسعار عدة مواد كالسكر والحبوب بخلاف القمح، ابتداء من منتصف سنة 1995، وفي نهاية سنة 1996 ألغي دعم جميع المواد الغذائية.

والدول المغاربية تعد دول نامية، هذه الصفة تمنحها امتيازات كثيرة، حيث أقرت قواعد OMC حق الدول النامية في التنمية، وحثت كافة الدول الأعضاء على مراعاة ظروف التنمية في هذه الدول، واحتياجاتها المالية والتجارية، إلا أن ذلك لا يغير من حقيقة أن كافة الامتيازات التي حصلت عليها الدول النامية في الاتفاقات ككل، إنما يهدف في المقام الأول تيسير التزام الدول النامية بأحكام OMC في إطار تحرير التجارة الدولية مع ضمان عدم إخلالها بحقوق البلدان الأخرى الأعضاء.

المبحث الثاني: التنمية والفقر في دول المغرب العربي

على الرغم من اختلاف دول المغرب العربي فيما بينها عن طبيعة الموارد التي تمتلكها سواء كانت طبيعية أو بشرية، إلا أنها تملك إرثا ثقافيا وتاريخيا موحدا، وتواجه تحديات اقتصادية واجتماعية مشتركة، والتي من بينها رفع معدلات النمو وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة، تهدف من خلالها إلى تحسين مستوى الحياة وتقليص معدلات البطالة والقضاء على ظاهرة الفقر، حيث سطرت لهذه الأخيرة برنامجا في إطار إعلان أهداف الألفية الإنمائية للأمم المتحدة والذي يقضي بتقليص معدلات الفقر إلى النصف في حدود سنة 2015.

المطلب الأول: التنمية في دول المغرب الغربي

تعتبر عملية التنمية في دول المغرب العربي وسيلة وغاية في نفس الوقت، إذ تطمح هذه الدول لتحقيق معدلات نمو معتبرة تدفع بعجلة التنمية لرفع مستوى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، مع مراعاة الجوانب البيئية وتحقيق تنمية شاملة مستدامة، مما يمكنها من القضاء على ظاهرة الفقر التي تنتشر بشكل واسع فيها.

الفرع الأول: النمو والتنمية الاقتصادية في دول المغرب العربي

خلال عقدي السبعينات والثمانينات واجهت دول المغرب العربي تقلبات حادة في معدلات النمو الاقتصادي فبعد تحقيق معدلات نمو عالية في النصف الثاني من عقد السبعينات بسبب الطفرة النفطية وارتفاع أسعار النفط واستفاد منها كل من ليبيا والجزائر، إلا أنها عانت من الانخفاض الحاد في مستويات الدخول وتدني معدلات النمو في عقد الثمانينات نتيجة انخفاض أسعار النفط وتراجع نمو الاقتصاد العالمي.

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية لمدى نمو وتطور وفاعلية اقتصاد الدول، وبالنسبة لمنطقة المغرب العربي فقد تم تقدير الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 340 مليار دولار لسنة 2009 حسب الأسعار الجارية، والجدول الموالي يبين لنا مستويات الناتج المحلي لدول المغرب العربي خلال سنوات 1995 إلى 2009.

الجدول رقم (10):الناتج المحلي الإجمالي لدول المغرب العربي

الوحدة (مليار دولار)

	1995	2000	2004	2005	2006	2007	2008	2009
ليبيا	30,510	34,574	33,461	47,635	55,520	68,118	86,506	63,769
تونس	18,050	21,459	31,181	32,256	34,419	38,967	44,924	43,551
الجزائر	42,079	54,793	85,340	103,100	117,290	134,160	170,270	139,520
المغرب	33,184	36,958	56,948	59,524	65,637	75,227	89,072	90,515
موريتانيا	1,411	1,072	1,495	1,857	2,699	2,822	3,540	3,029

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010، صندوق النقد العربي، ص306.

من خلال معطيات الجدول رقم (10) يتضح أن الناتج المحلي الإجمالي لدول المغرب العربي كمجموعة بالأسعار الثابتة للعام 2005، فقد تراجع متوسط معدل نموه من 6.1 % في عام 2008 إلى حوالي 9. 3% في عام 2009 وسجلت بذلك دول المغرب العربي ككل أقل متوسط معدل نمو منذ بداية الطفرة النفطية، واختلف تأثير تلك الأزمة على الدول المغاربية كل على حدا باختلاف وضع كل دولة عند بداية الأزمة ومدى انفتاحها على الأسواق الخارجية واختلاف طبيعة الإجراءات المتخذة لمواجهة تلك الآثار، فكان التأثير بشكل كبير على كل من الجزائر وليبيا، في حين كانت نسبته ضئيلة في كل من المغرب وتونس وموريتانيا.

أما بالنسبة إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والذي يعد مؤشر من مؤشرات القوة الدافعة للنمو الاقتصادي، حيث يقيس مستوى حصة ونصيب كل فرد من المجتمع من الناتج الوطني الكلي، ومع أنه لا يقيس التنمية قياسا كاملا إلا أنه يمثل عنصرا مهما من عناصر نوعية الحياة.

وقد شهد نصيب الفرد المغاربي من الناتج المحلي الإجمالي تغيرات كبيرة خلال السنوات الأخيرة متأثر بالتغيرات التي تطرأ على الناتج الإجمالي من جهة والتركيبة السكانية من جهة أخرى، والجدول رقم(11) يبين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لدول المغرب العربي.

الجدول رقم (11): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لدول المغرب العربي 1995 -2000و2005 2009

(دولار أمريكي)

	1995	2000	2005	2006	2007	2008	2009
ليبيا	6340	6130	7186	8113	9642	1186	8469
تونس	2015	2244	3216	3398	3811	4349	4174
الجزائر	1500	1801	3133	3503	3940	4915	3959
المغرب	1288	1258	1973	2152	2439	2857	2872
موريتانيا	618	405	623	884	902	1105	923

المصدر: التقرير العربي الموحد 2010، صندوق النقد العربي، ص21.

من خلال معطيات الجدول رقم (11) نجد أنه قد تراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لدول المغرب العربي كمجموعة، من 2009سنة مقارنة بسنة 2008، وكان ذلك بارزا وبشكل واضح في ليبيا وبنسبة أقل الجزائر على خلفية تراجع عوائدها النفطية، كما انخفض الناتج للفرد في كل من تونس بنسبة 4% وموريتانيا بنسبة16.5%، في حين سجلت المغرب نمو طفيف في نصيب الفرد يقدر بحوالي 0.5%.

في الواقع فإن نمو نصيب الفرد الحقيقي من الناتج المحلي الإجمالي في منطقة المغرب العربي من خلال العقدين الماضيين لم يكن بالشكل الذي كان يطمح إليه وخاصة إذا ما قارناه مع بقية دول العالم، حيث أن نصيب

الفرد مازال بعيد عن المتوسط العام للدول النامية، فبالرغم من أنها تحقق معدلات نمو سنوية في الناتج المحلي الإجمالي تتراوح بين 3.8 % و1.5 % إلا أن معدلات نمو نصيب الفرد تبقى منخفضة، نتيجة زيادة النمو السكاني حيث تفوق نسبة النمو السكاني في دول المغرب العربي نسبة النمو في الإنتاج المحلي الإجمالي، كما أن نمو قوة العمل (اليد العاملة) تتجاوز بكثير معدل النمو في فرص العمل.

وتعتبر دول المغرب العربي من بين الدول التي تتسم بالعلاقة غير المتوازنة بين النمو الاقتصادي والتنمية، فرغم تحقيق معدلات نمو موجبة خلال العقود الماضية، إلا أن معظم البلدان مازالت تواجه تحديات كبيرة في مجال التنمية، وهو ما جعل غالبية الدول المغاربية تقع ضمن مجموعة الدول متوسطة أو منخفضة التنمية في تقارير التنمية البشرية الذي يصدر سنويا عن برنامج الأمم المتحد الإنمائي، حيث تحتل ليبيا المرتبة 53 ثم تونس المرتبة 81 عالميا ثم الجزائر في المرتبة 84 تليها المغرب في المرتبة 114 ثم في الأخير مغاربيا تأتي موريتانيا في المرتبة 136.[1]

الفرع الثاني: التنمية المستدامة في دول المغرب العربي

من الملاحظ أن استراتجيات التنمية في أغلب دول المغرب العربي لم يكن باستطاعتها تحقيق الطموحات من تقليص نسب الفقر والبطالة رغم ما برز من تطور في معدلات النمو و وفرة الموارد الطبيعية والبشرية، وهو ما تبرزه الفوارق المستمرة في مستويات الدخل ومعدلات الاستهلاك وطبيعة الخدمات بين بلدان المغرب العربي.

فأصبح من الضروري تغير النظرة من نموذج التنمية الكلاسيكي إلى نموذج تنموي شامل ومتوازن يضمن ويلبي حاجات المجتمع الآنية والمستقبلية بالمستوى المطموح إليه، ويراعي من جانب آخر الجوانب البيئية، هذا النموذج يتمثل في التنمية المستدامة.

كما هو الشأن على المستوى العالمي، تبذل بلدان المغرب العربي جهودا في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، فهي تنشر تقارير سنوية حول الوضع الاقتصادي على المستوى الشمولي وحول القطاعات المختلفة للتنمية، ومنها القطاع الديمغرافي، والاجتماعي، والاقتصادي، والبيئي، غير أن المؤشرات المنشورة في تلك التقارير لا تحيط عموما بكيفية مناسبة وملائمة، بمفاهيم الاستدامة.

فبالنسبة للجزائر فقد وضعت آليات مؤسسية وقانونية ومالية وداخلية لضمان إدماج البيئة والتنمية في عملية اتخاذ القرار، منها على الخصوص كتابة الدولة للبيئة ومديرية عامة تتمتع بالاستقلال المالي والسلطة العامة والمجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة وهو جهاز للتشاور المتعدد القطاعات ويرأسه رئيس الحكومة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الوطني، وهو مؤسسة ذات صبغة استشارية.[2]

[1] ـ الثروة الحقيقية للأمم، تقرير التنمية البشرية 2010، ا برنامج الأمم المتحد الإنمائي، نيويورك ص147.

[2] ـ منشورات الأمم المتحدة، **وضع واستخدام المؤشرات القابلة للتطبيق فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتنمية المستدامة** ،المركز الإنمائي دون الإقليمي لشمال أفريقيا، المغرب2001،ص9.

وقد انطلق مشروع المرصد التونسي للبيئة المستدامة في أواخر عام 1994، بدعم مالي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بهدف تزويد السلطات العامة التونسية بأداة لمراقبة حالة البيئة والقيود التي تتعرض لها الموارد الطبيعية، وضمان متابعة مؤشرات التنمية المستدامة. [1]

وعلى غرار البلدان الأخرى، وضع المغرب كذلك برنامج للتنمية المستدامة وشرع في هذا السياق، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (UNESCO) في دراسة حول وضع إستراتيجية وطنية لحماية البيئة والتنمية المستدامة. [2]

وقد حققت دول المغرب العربي من خلال إطلاقها لهذه المشاريع نتائج متقدمة لتعزيز التنمية المستدامة فيها ويختلف الوضع حسب كل دولة فيما يتعلق بالنتائج المحققة ويبين الجدول التالي نوعية النتائج المحققة حول التنمية المستدامة على المستوى الوطني.

الجدول رقم (12): نوعية النتائج المحققة في دول المغرب العربي في سعيها لتحقيق التنمية المستدامة

الدولة	مؤشرات ونتائج جيدة	بعض النتائج الجيدة ولكنها غير كافية	مؤشرات و نتائج هزيلة
الجزائر	▪ محاربة الفقر ▪ تغيير أنماط الاستهلاك ▪ مستوطنات بشرية ▪ التخطيط والإدارة المتكاملة للموارد الأرضية ▪ محاربة إزالة الغابات ▪ محاربة التصحر والجفاف ▪ الاستغلال المستدام للجبال ▪ دعم التنمية الزراعية والريفية المستدامة ▪ المحيطات، البحار، المناطق الساحلية ومواردها البيولوجية ▪ نفايات خطرة ▪ التربية والتوعية العامة والتدريب التعليم الصحة السكن	إدماج الإشكالية البيئية و التنمية في عملية اتخاذ القرار ▪ حماية الجو ▪ الحفاظ على التنوع البيولوجي ▪ الموارد المائية ▪ المواد الكيماوية السامة ▪ ضمان حقوق المزارعون ▪ الموارد و الآليات المالية ▪ التكنولوجيا والتعاون وبناء القدرات ▪ العلم في خدمة التنمية المستدامة ▪ التعاون الدولي من أجل بناء القدرات ▪ الإعلام من أجل اتخاذ القرارات	▪ التعاون و التجارة الدوليان ▪ الحفاظ على التنوع البيولوجي ▪ المزارعون ▪ الترتيبات المؤسسية الدولية
المغرب	التعاون والتجارة الدوليان ▪ محاربة الفقر ▪ الصحة ▪ المستوطنات البشرية	تغيير أنماط الاستهلاك ▪ المحيطات، البحار، المناطق الساحلية ومواردها البيولوجية ▪ المواد الكيماوية السامة	▪ إدماج الإشكالية البيئية والتنمية في عملية اتخاذ القرار ▪ حماية الجو ▪ الاستغلال المستدام للجبال

[1] ـ د محمد نجيب بوطالب،عائشة التائب. **مؤشرات التنمية البشرية في تونس**، مجلة الجامعة المغاربية العدد 02 ،مركز لاتحاد المغاربي طرابلس ليبيا، 2006، ص50.

[2] ـ منشورات الأمم المتحدة. **وضع واستخدام المؤشرات القابلة للتطبيق فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتنمية المستدامة**، مرجع سابق،ص10.

	▪ التخطيط والإدارة المتكاملان للموارد الأرضية ▪ محاربة إزالة الغابات ▪ محاربة التصحر والجفاف ▪ دعم التنمية الزراعية والريفية المستدامة ▪ الحفاظ على التنوع البيولوجي ▪ الموارد المائية ▪ النفايات الصلبة ▪ تفعيل المنظمات غير الحكومية ▪ السلطات المحلية ▪ التجارة والصناعة الدوائر العلمية والتكنولوجية ▪ التربية، والتوعية العامة والتدريب ▪ التعاون الدولي وبناء القدرات	▪ النفايات المشعة ▪ دور المرأة في التنمية المستدامة ▪ الموارد والآليات المالية ▪ التكنولوجيا، والتعاون، وبناء القدرات ▪ العلم في خدمة التنمية المستدامة ▪ الترتيبات المؤسسية الدولية ▪ الإعلام من أجل اتخاذ القرار	▪ البيوتكنولوجيا ▪ النفايات الخطرة
تونس	▪ محاربة الفقر ▪ الدينامية والاستدامة ▪ الصحة ▪ إدماج الإشكالية البيئية والتنمية في عملية اتخاذ القرار ▪ التخطيط والإدارة المتكاملان للموارد الأرضية ▪ محاربة إزالة الغابات ▪ محاربة التصحر والجفاف ▪ تشجيع تنمية زراعية وريفية مستدامة ▪ الموارد المائية ▪ دور المرأة في التنمية المستدامة ▪ الموارد والآليات المالية ▪ التكنولوجيا، والتعاون، وبناء القدرات ▪ التربية والوعي العام والتدريب ▪ التعاون الدولي من أجل بناء القدرات	▪ التعاون والتجارة الدوليان ▪ تغيير أنماط الاستهلاك ▪ المستوطنات البشرية ▪ حماية الغلاف الجوي ▪ الاستغلال المستدام للمناطق الجبلية ▪ الحفاظ على التنوع البيولوجي ▪ البيوتكنولوجيا ▪ المحيطات، البحار، المناطق الساحلية ومواردها البيولوجية ▪ النفايات الصلبة ▪ الإعلام من أجل اتخاذ القرار	ـــ المواد الكيماوية السامة ▪ النفايات الخطرة

المصدر: ـــ الأمم المتحدة المركز الإنمائي دون الإقليمي لشمال أفريقيا، المغرب2001،ص 10ـــ12.

ـــ بيانات من مجلة الجامعة المغاربية العدد 02 ،مركز لاتحاد المغاربي طرابلس ليبيا، 2006

المطلب الثاني: واقع ظاهرة الفقر في دول المغرب العربي

تعتبر ظاهرة الفقر، ظاهرة جد مهمة في تحديد الملامح العامة لكل اقتصاد من اقتصاديات دول المغرب العربي فهي ظاهرة لا تخلو أي دولة منها بل تنتشر وبشكل واسع فيها، وإن كان فيه اختلاف في نسبة ومعدل انتشاره من دولة إلى أخرى فهي تشترك بشكل عام في مسبباته، وهي قضية مألوفة ومتناولة من حيث أنها ظاهرة اقتصادية، واجتماعية، لجميع الشعوب والحضارات، والمجتمعات، وفي جميع العصور.

الفرع الأول: تطور نسبة الفقر ومؤشر توزيع الدخل

تكتسب دراسة واقع الفقر في دول المغرب العربي أهمية خاصة في صياغة خطط وسياسات مكافحة الفقر، وقد أصبح تحديد خط فقر وطني إجراء ضروريا لقياس التغييرات التي تدخل على حجم الظاهرة في المجتمع، وقياس حدّتها خلال السنوات المقبلة، وقد تضافرت جهود المجتمع الدولي لمكافحة الفقر باعتباره هدفا إستراتيجيا يسعى الجميع إلى تحقيقه من خلال وضع خط فقر دولي، حيث تصدر القضاء على الفقر قائمة الأهداف التنموية للألفية الثالثة .بما يعكس تطلعات دول المغرب العربي لحياة أفضل.

والجدول الموالي يبين تطورات ظاهرة الفقر في دول المغرب العربي، ومعدلات تطوره خلال سنوات منتصف الثمانينات إلى غاية سنوات 2005 و 2007، وفق مؤشر خط الفقر الوطني، وكذلك خط الفقر الدولي.

جدول رقم(13): تطور نسب الفقر في دول المغرب العربي

الدولة	السنة	نسبة الفقر وفق خط الفقر الوطني	نسبة الفقر وفق خط الفقر الدولي*
الجزائر	1988	8.1	6.79
	1995	14.1	6.61
	2000	12.1	ـــ
	2005	5.4	ـــ
تونس	1985	7.7	8.65
	1990	6.7	5.87
	1995	6.2	6.48
	2000	4.2	2.55
	2005	3.8	ـــ
المغرب	1985/1984	21.1	8.42
	1991/1990	13.1	2.45
	1999/1998	19.0	6.76
	2001/2000	18.0	6.25
	2004/2003	14.2	ـــ
	2007	9.0	2.50
موريتانيا	1987	ـــ	41.32
	1990	56.6	ـــ
	1993	ـــ	42.79
	1996/1995	50.5	23.40
	2000	51.0	21.16
	2004	46.7	ـــ

* خط الفقر 1.25 دولار باليوم بناءاً على المكافئ الشرائي للدولار للعام 2005.

المصدر : ـــ البنك الدولي، شبكة مراقبة الفقر في العالم؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التقارير القطرية عن الأهداف الإنمائية للألفية؛

Bibi S. and M. Nabli, Poverty and Inequality in the Arab Region, PRR no. 33, ـــ (2010)Economic Research Forum.

ـــ التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009 .صندوق النقد العربي.

بناءا على أحدث البيانات المتوفرة حول مؤشرات الفقر واستنادا إلى خطوط الفقر الوطنية الموضحة في الجدول رقم(13)، يمكن تصنيف دول المغرب العربي إلى مستويين حسب نسبة عدد الفقراء إلى إجمالي السكان، المستوى الأول الأشد فقرا تفوق فيها معدلات الفقر 40%، وتشمل موريتانيا، وتضم المستوى الثاني الدول التي تقل فيها نسبة الفقر عن 10%، وتشمل تونس والجزائر والمغرب، بالإضافة إلى ليبيا رغم عدم توفر بيانات دقيقة حول مستويات الفقر فيها.

يشير تقرير التنمية البشرية إلى أن معدل الذين يقل دخلهم عن دولارين في اليوم، وهم الشريحة السكانية التي تعتبر في مستوى خط فقر الدخل، قد وصل في موريتانيا، والجزائر، والمغرب، وتونس خلال السنوات 1990 -2002على التوالي إلى63.1%، 19%، 22.6%، 7.6% من إجمالي عدد السكان ومن الواضح أن تونس تعتبر أفضل حالا من غيرها في هذا السياق، نظرا لتدني نسبة الذين يقل دخلهم عن دولارين في اليوم مقارنة ببقية دول اتحاد المغرب العربي الأخرى. [1]

بالنظر إلى مؤشر خط الفقر الدولي نجد أن نسبة الفقر في دول المغرب العربي هي النسبة الأقل بين مناطق العالم، لذلك يعد هذا المقياس غير مقنع للكثير من الباحثين وصانعي السياسات الوطنية، وهو ما يدفعهم لاعتماد خطوط الفقر الوطنية وإن كان فيه بعض التحفظات فيما يخص تعريف الفقر نفسه داخل كل دولة فبعض البيانات الوطنية لدولة ما تخص الفقر تكون على أساس معدل الدخل فقط، بينما تكون في دولة أخرى شاملة لمؤشرات اجتماعية واقتصادية أخرى، غير أنه يبقى أقرب للعمل به من مؤشر خط الفقر الدولي الذي يوجه له العديد من الانتقادات، فقياس مستوى الفقر بدولار واحد لليوم غير متوفر في جميع دول المغرب العربي مثل ليبيا، كما يختلف هذا المقياس حسب المصادر (وطنية ودولية) وكذالك ما يخص تعادل القوة الشرائية للدولار، كما أن لو احتسبنا نسبة الفقر على أساس 2دولار فإن نسبة الفقر تقفز بمعدلات معتبرة من 2.5 أو 3.5% إلى 31%، كما أن هناك تفاوت في مستويات التنمية والنمو في دول المغرب العربي مما يجعل اعتماد قياس موحد غير علمي.

تطور مؤشرات توزيع الدخل بناءا على البيانات المفصلة المتوفرة من خلال بعض المسوحات الحديثة في الدول المغاربية، يتبين وجود تباين بين هذه الدول في تحسين المستوى المعيشي ودخل مختلف فئات المجتمع، حيث استطاعت بعض الدول رفع مستوى دخل بعض الفئات في المجتمع، وكان نمو الدخل سالبا بالنسبة لمعظم الفئات الدخلية الأخرى، وهذا ما يقودنا إلى تحليل مؤشر له ارتباط مباشر بتفاقم ظاهرة الفقر وهو مؤشرات توزيع الدخل.

يرتبط تطور نسب الفقر بمعدلات النمو المحققة وبتطور هيكل توزيع الدخل، حيث أن ارتفاع معدلات النمو لا يؤدي حتما إلى تحسن في وضع الفقراء، إلا إذا ما صاحبت هذا النمو إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء

[1] - **تقرير التنمية البشرية للعام2006** منشورات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للأمم المتحدة، نيويورك2006 ، ص292-293.

فسوء توزيع الدخل يثبط النمو ويؤثر سلبا على معدلات الفقر، فكلما كان مؤشر توزيع الدخل عادلا مع بقاء المحددات الأخرى كلما انخفض الفقر. [1]

كما تعتبر دول المغرب العربي من الدول النامية ذات التوزيع العادل نسبيا للدخل، حيث يقدر متوسط معامل جيني الذي يقيس حالة توزيع الدخل لهذه الدول بحوالي39.5% ، بينما يفوق 40% في عديد من الدول النامية، خاصة في إفريقيا وأمريكا الجنوبية، وبشكل عام توضح بيانات تطور معامل جيني عبر الزمن تحسنا في توزيع الدخل بين أول وأحدث مسح متوفر في كل من وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا إلا أنها تبقى غير كافية، وهو كما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم (14): تطور مؤشر معامل جني لتوزيع الدخل في دول المغرب العربي

الدولة	السنة	مؤشر جيني لتوزيع الدخل(%) *
الجزائر	1988	40.14
	1995	35.33
	2000	36.90
	2005	ـــ
تونس	1985	43.43
	1990	40.24
	1995	41.66
	2000	40.81
	2005	ـــ
المغرب	1985/1984	39.19
	1991/1990	39.20
	1999/1998	39.46
	2001/2000	40.63
	2004/2003	ـــ
	2007	40.88
موريتانيا	1987	43.94
	1990	ـــ
	1993	50.05
	1996/1995	37.29
	2000	39.04
	2004	39.30
ليبيا	ـــ	ـــ

*هذا المعامل بين الصفر :حالة العدالة الكاملة، والواحد الصحيح أو100 % حالة عدم العدالة القصوى.

المصدر: ـــ بيانات التقرير الاقتصادي الموحد 2010، صندوق النقد العربي

ـــ البنك الدولي، شبكة مراقبة الفقر في العالم،2010)

[1] ـ د أحمد الكواز، **تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2007،ص 87.

الفرع الثاني: أسباب الفقر في دول المغرب العربي

تتعدد المسببات التي تقف وراء انتشار وتوسع رقعت الفقر في دول المغرب العربي شأنها في ذلك شأن جميع الدول النامية، إلا أنها تختص ببعض الأسباب، لخصوصية المنطقة وتاريخها التنموي، وسنحاول التطرق إلى هذه الأسباب بشيء من التفصيل.

ـــ انخفاض معدل النمو السنوي في نصيب الفرد من الناتج المحلي، الذي يؤدي إلى انخفاض في الإنتاج ومعدل الدخل، ومن ثم ارتفاع في الفقر، ويرجع كل ذلك إلى عاملين أساسيين: ارتفاع معدل النمو السكاني، وعدم سلامة سياسات الاقتصاد الكلي (السياسة النقدية والمالية مثلا) فعلى سبيل المثال، خلال الفترة 1970-1999 كان متوسط معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سالبا بنسبة بسيطة في الجزائر، وبلغ 1.5 % في المغرب، و3.2% في تونس، ونتيجة لذلك ارتفع معدل البطالة من12 % عام 1990 إلى 18.8 %عام2000 متراوحا ما بين 1.5 % في تونس و30 % في الجزائر وكان الفقر واسع الانتشار خلال التسعينات، فقد ازدادت حالات تفشي الفقر فعلا في كل من الجزائر والمغرب بينما تجمدت على حالها في تونس.[1]

ـــ تدهور شروط التجارة، وعبء الدين الخارجي، الحروب ونقص التعاون الإقليمي والدولي، من الأسباب والعوامل الخارجية التي تؤثر في إمكانية الحصول على الموارد على مستوى الدولة والتي تزيد من عمق ظاهرة الفقر في المغرب العربي.[2]

- انخفاض إنتاجية العمالة حيث ترتبط وبشكل مباشر مع الإنتاجية الحدية للعمال والأجور، وتتأثر إنتاجية العمال بعدة عوامل منها (مستوى التعليم، توفر الخدمات الصحية).
- ارتفاع معدل عبء الإعالة، والذي يشير إلى عدد الأفراد الذين يعولهم كل عامل في المتوسط، فهناك علاقة مباشرة بين قيمة معدل عبء الإعالة في الدولة وبين مستوى الفقر فيها، بافتراض ثبات إنتاجية العمل.
- ولعل السبب الرئيسي وراء تفاقم ظاهرة الفقر في دول المغرب العربي يمكن تلخيصه في سوء توزيع الدخل.

بالإضافة إلى الأسباب والنقاط التي أوردناها سابق يمكن أن ندرج مجموعة النقاط التالية والتي تعتبر أسباب غير مباشرة:[3]

-التصحيح الهيكلي الذي كان أمر لا مفر منه، حيث أن صانعي السياسات الاقتصادية في الدول المغاربية طبقوا مختلف السياسات الانكماشية النموذجية (تخفيض الأجور الدنيا الفعلية، تخفيض سعر الصرف،

[1] - بول شابرييه. **إستراتيجية نمو لمنطقة شمال إفريقيا، نهج إقليمي**، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 2001، مجلد38، العدد4، ص26.
[2] -كريمة كريم. **دراسات في الفقر والعولمة، مصر والدول العربية**، المجلس الأعلى للثقافة، مصر 2005، ص ص412 - 413.
[3] - امانويل بالداتش وآخرون. **ماذا يحدث للفقراء خلال فترات الركود**، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 2001،المجلد38،العدد4، ص24.

زيادة معدلات الفائدة الحقيقية)، مع خصخصة الشركات التي يملكها القطاع العام، وتحسين كفاءة الخدمات العامة.

- الاستعمار وضع الحرب الذي عاشته كل دول المغرب، خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، فان الخوف من الحروب، وتدهور الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار السياسي، قد برر مستويات عالية للغاية من الإنفاق العسكري على حساب القطاعات الاقتصادية والبنى التحتية، والاستثمارات المنتجة.
- النمو السكاني، ففي الدول المغاربية تسجل معدلات نمو سكاني مرتفعة، ويؤثر نمو السكان على الإنفاق الاجتماعي.
- الفساد والبيروقراطية والتي تنتشر بشكل ملفت للانتباه في دول المغرب العربي كما تشير إليه التقارير الصادرة عن منظمة الشفافية العالمية، فالفساد يؤذي الفقراء بشكل غير مباشر لأنه يعرقل النمو الاقتصادي، ويكرس عدم المساواة، ويلحق الأذى بتوزيع الإنفاق العام، ومن خلال قنوات أخرى عديدة فإنه يقف عائقا أمام تخفيف حدة الفقر.
- وتؤثر السياسات الاقتصادية على الفقر من خلال الأسواق، وأهمها بالنسبة للفقراء سوق العمل وأسواق السلع التي ينتجها ويستهلكها الفقراء.
- انهيار أسعار النفط وبالتالي تراجع وتيرة التنمية، خاصة في كل من الجزائر وليبيا اللذان يعتمدان بشكل شبه تام على العائدات النفطية في تمويل عملية التنمية، وهو الشيء الذي أثر على الاستثمار والأيدي العاملة.
- الأزمات المالية والاقتصادية تؤدي إلى تعميق الفقر، وجعل عدم مساواة الدخل أكثر سوءا، ولعل أبرزها الأزمة المالية الأخيرة 2008 والذي كان من أرز نتائجها التراجع الحاد لأسعار البترول بالنسبة للجزائر وليبيا وتراجع عائدات السياحة لكل من تونس والمغرب.

المطلب الثالث: مظاهر الفقر في دول المغرب العربي وآثاره

تتعدد مظاهر الفقر في دول المغرب العربي وتشترك في العديد منها، مخلفة بذلك آثار على مستوى كل الأصعدة، اجتماعية كانت أو اقتصادية وحتى السياسية والأمنية.

الفرع الأول: مظاهر الفقر في دول المغرب العربي

لا تختلف مظاهر الفقر بين دول المغرب العربي كما لا تختلف عنها تلك الموجودة على مستوى دول العالم النامي، فهي تشترك في العديد منها وإن اختلفت في حجمها، ومن بين هذه المظاهر ما يلي:

1- **البطالة**: على الرغم من عدم تطابق أو اتفاق ما هو متاح من الإحصاءات الحديثة والواقع عن معدلات البطالة في الدول المغاربية، إلا أنها تعبر بشكل عام عن ضخامة ظاهرة البطالة، خاصة بين الشباب، فمعدل البطالة الكلية الحالية للقوى العاملة المغاربية يتراوح مابين حوالي9.1% ونحو30%، أي بمعدل عام

للدول مجتمعة بـــ 16.12 وتعتبر هذه من أعلى معدلات البطالة في العالم، ومن الطبيعي أن تتباين معدلات البطالة مابين الدول المغاربية منفردة، فمثلا يصل المعدل إلى حوالي30 % في موريتانيا بينما يتراوح بين 9% إلى 10.2% في كل من الجزائر والمغرب حسب بيانا الجدول رقم.

جدول رقم (15) : معدلات البطالة في دول المغرب العربي

الدولة	السنة	معدل البطالة %
الجزائر	2009	10,2
تونس	2009	13,3
المغرب	2009	9,1
ليبيا	2007	18,02
موريتانيا	2009	30,0

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد 2010 ،ص315.

وتشير وقائع مؤتمر العمل العربي لمنظمة العمل العربية، في عام 2000، إلى أن غالبية العاطلين عن العمل من الشباب، حيث تزيد نسبتهم إلى إجمالي العاطلين عن الثلثين في كل من المغرب والجزائر...أما معدلات البطالة بين الشباب الخريجين نسبة إلى القوى العاملة الشابة (فئة العمر من15-24)، فقد تجاوزت 40 % في كل من تونس والمغرب والجزائر، كما تشير بيانات منظمة العمل العربية إلى أن ظاهرة بطالة حملة الشهادات التعليمية قد استفحلت في العديد من الدول المغاربية، حيث بلغت معدلات بطالة هذه الفئة إلى ثلاثة أضعاف معدلات بطالة الأميين في الجزائر. [1]

2- **اتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء:** تنتج الفجوة بين الأغنياء والفقراء في دول المغرب العربي نتيجة لسوء توزيع الدخل كما بين الجدول رقم (14) تطور مؤشر معامل جني لتوزيع الدخل لدول المغرب العربي، أين يظهر هذا المؤشر بعد دول المغرب العربي عن عدالة التوزيع الدخل.

3- **التهميش والحرمان:** من الملاحظ في الكثير من الدول المغاربية أن فئة كبيرة من المجتمع وكثير من الشباب لازال يعاني من التهميش السياسي والبطالة والحرمان من الظروف الملائمة للعيش الكريم، هذا الإهمال وعدم الاهتمام بالشباب يؤثر لا محالة على بناء المستقبل ويهدد الحاضر حيث يضيع الشباب بين الحرمان والضياع من جهة والمغريات الخارجية من جهة أخرى.

4- **الفساد وفقدان الديمقراطية** أصبح الفساد والبيورقراطية مكرسا في الحياة اليومية في دول المغرب العربي فحسب تقرير منظمة الشفافية العالمية تحتل تونس المرتبة 59 عالميا في ما يخص انتشار الرشوة وتأتي المغرب

[1] - زكية ستي ،**البطالة والإقصاء الاجتماعي**، مجلة دراسات اقتصادية،مركز البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية،ع07،الجزائر ،جانفي 2006، ص126.

في الرتبة 85 ثم الجزائر في المرتبة 105 وبعدها موريتانيا 143 وأخيرا بالنسبة لدول المغرب العربي ليبيا في المرتبة 146 عالميا، وتكشف التقارير الصادرة عن المنظمات المحلية والدولية عن بعض الحقائق، وتحذر الدول والفاعلين الاقتصاديين من مخاطر تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية. [1]

هذا وبالإضافة إلى الكثير من أوجه الفقر التي تنتشر في دول المغرب العربي والتي يمكن إدراجها كأسباب للفقر وأخرى ندرجها كآثار لظاهرة الفقر في دول المغرب العربي، كالانحرافات الاجتماعية وتدهور الوضع الصحي.

الفرع الثاني: آثار الفقر في دول المغرب العربي

إن للفقر آثار اجتماعية واقتصادية كبيرة على دول المغرب العربي، حيث أنه عامل سلبي يؤدي إلى تفاقم الوضع وتدهوره أكثر، فإذا كانت هناك أسباب معينة أدت إلى ظهوره، فإنه يؤدي إلى تعقيد هذه الأسباب، وبالتالي ارتفاع تكلفة الحد منه أو القضاء عليه.

1- **فمن الجانب الاجتماعي** يمكن ملاحظة ما يلي:

- ظهور انحرافات كبيرة على مستوى سلوك الأفراد وأخلاقهم، ففي الأثر كاد الفقر أن يكون كفرا، وبالتالي تظهر سلوكيات جديدة تخالف العادات والتقاليد، والدين، حيث أن الفقير غير المتعفف، يجيز لنفسه كل الأمور التي تمكنه من الحصول على لقمة العيش.
- عدم تمكين الأطفال من التمدرس، أو التمدرس الجيد، فارتفاع عبء الإعالة الذي هو من أسباب الفقر يؤدي بالآباء إلى التخلي عن مسؤولياتهم في تعليم أطفالهم، وتوفير الظروف الملائمة لذلك، مما يؤدي إلى انتشار الأمية بين الأطفال
- بروز ظاهرة عمالة الأطفال، وآثارها السلبية على المجتمع والاقتصاد.
- تدهور الوضع الصحي، خاصة بالنسبة للأطفال (ارتفاع الوفيات)، وقلة العناية بهم، وتنطبق كذلك على الكبار، وبالتالي التعرض بدرجة عالية للأمراض، وللعدوى المزمنة.

2- **أما من الجانب الاقتصادي**: يمكن أن نبرز مجموعة النقاط الأساسية التي تتعلق بالآثار الاقتصادية للفقر في دول المغرب العربي كما يلي:

- ظهور الفساد وانتشاره بشكل يؤدي إلى تعطيل المصالح الاقتصادية للبلد، فرغم أن الفساد في تسيير الشؤون الاقتصادية يمكن اعتباره من مسببات الفقر، إلا أن وجود هذه الظاهرة تؤدي إلى تنميته وظهوره للعيان بشكل ملفت للانتباه، حيث أن مع الفقر تزول كل المحظورات، فالموظف الذي لا تمكنه وظيفته من تلبية حاجياته وحاجيات أسرته (وفي ظروف معينة)، يصبح موظفا فاسدا، وبالتالي يؤثر على مؤسسته وعلى الاقتصاد ككل.
- تدهور معيشة الأفراد.

[1] ـــ تقرير منظمة الشفافية العالمية، الموقع الرسمي للمنظمة ***www.transparency.org*** تم الاطلاع عليه بتاريخ 11/ 02/ 2011 .

- ظهور الآثار الاجتماعية، يؤدي إلى قلة مردودية الأفراد، وضعف مستوى نشاطهم الاقتصادي، الشيء الذي يؤدي إلى انخفاض دخل الدول.

3- **الجانب الأمني:** وهو ما شهدته الأحداث الأخيرة في تونس وليبيا من إسقاط الأنظمة الحاكمة وزعزعة الاستقرار السياسي والأمني، والحركات العمالية والإضرابات في كل من الجزائر والمغرب.

المطلب الرابع: الفقر وأهداف الألفية الإنمائية في دول المغرب العربي

نبرز من خلال هذا المطلب مستوى ووتيرة التقدم في دول المغرب العربي بالنسبة للعديد من الأهداف التنموية للألفية، ومسار تحقيق هذه الأهداف، خاصة وأن المدة الزمنية لتحقيقها تشرف على الانقضاء، ونركز اهتمامنا على الهدف الأول والمتعلق بخفض عدد الفقراء والذين يعانون من الجوع الشديد إلى النصف.

الفرع الأول: توطين أهداف الألفية في دول المغرب العربي

فيما يتعلق بالتطورات الاجتماعية، حققت الدول المغاربية كمجموعة تقدما ملحوظا في اتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة، والمتعلقة بالتعليم والرعاية الصحية وتعزيز المساواة بين الجنسين، بالرغم من أن دول المغرب العربي الأقل نموا كموريتانيا ما زالت بعيدة عن تحقيق كل هذه الأهداف، وعلى الرغم من التطورات الايجابية التي طرأت على عدد من المؤشرات الاجتماعية، لا تزال هذه الدول تواجه تحديات رئيسية تتمثل في ارتفاع معدلات النمو السكاني والأمية والبطالة، ووجود تباين واضح في مستوى ونوعية الخدمات الصحية وخدمات المياه والصرف الصحي، سواء بين الدول المغاربية أو داخل الدول نفسها، وبين سكان المناطق الريفية والحضرية، والحاجة إلى تطوير نوعية التعليم وزيادة طاقته الاستيعابية، والجدول الموالي يوضح تطور بعض الأهداف في دول المغرب العربي.

جدول (16): التقدم نحو تحقيق بعض أهداف الألفية في دول المغرب العربي

الهدف	الدولة	نسبة تحقيق الهدف	
		1995	2007
خفض معدلات الفقر	تونس	6.2	3.8
	الجزائر	14.1	5.7
	ليبيا	—	—
	المغرب	13.1	9.0
	موريتانيا	56.6	46.7
المساواة بين الجنسين	تونس	0.515	
	الجزائر	0.621	
حسب تقرير التنمية البشرية 2010 *	ليبيا	0.504	
	المغرب	0.693	
	موريتانيا	0.738	
تعميم التعليم الابتدائي	تونس	94,9	%99,1

	الجزائر	93.6	96.8
	المغرب	68،60	93،5
	موريتانيا	85.5	90
خفض معدل الوفيات (العمر المتوقع عند الولادة)	تونس	70.3	74.5
	الجزائر	67.2	75.7
	ليبيا	68.5	69.5
	المغرب	64.3	67.0
	موريتانيا	49.1	57,5
العناية بالأمهات **(معدل وفيات الأمهات لكل 100,000 مولود حي) 2000 -2008**	تونس	17.8	
	الجزائر	87.0	
	ليبيا	27.0	
	المغرب	227.0	
	موريتانيا	686.0	

ـــ * المؤشر محصور بين 1 تماما حالة عدم المساواة التامة و 0 حالة المساواة التامة.

المصدر: ـــ بالاعتماد على بيانات التقرير العربي الموحد 2010، صندوق النقد العربي.

ـــ بيانات صندوق النقد الدولي، ومصادر وطنية أخرى. ـــ تقرير التنمية البشرية 2010.

من خلال معطيات الجدول رقم (16) نجد أن غالبية الدول المغاربية حققت خلال الفترة 1995 - 2009 تقدما معتبرا باتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة، خاصة في مجالات تعميم التعليم والرعاية الصحية وتعزيز المساواة بين الجنسين ومكافحة الفقر، ويتضح ذلك من التطور الإيجابي المنتظم لعدد من المؤشرات من بينها معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين والشباب، ومعدلات الالتحاق بمراحل التعليم الابتدائي ومتوسط العمر المتوقع عند الولادة، ونسبة السكان الذين يحصلون على مياه الشرب النقية والصرف الصحي الملائم، وتضييق الفجوة بين الجنسين في معظم المؤشرات الاجتماعية، وتراجع نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، ويأتي هذا التقدم تتويجا لتوسيع نطاق المستفيدين من الخدمات الاجتماعية وتحسين نوعيتها الذي حققته دول المغرب العربي منذ تسعينيات القرن الماضي.

الفرع الثاني: التقدم نحو تحقيق الهدف الأول في الدول المغاربية

تفيد أحدث البيانات المتوفرة عن الفقر في الدول المغاربية من خلال مسوحات دخل الأسرة بأن معدلات الفقر تراجعت في عدد متزايد من الدول المغاربية والتي يتوقع أن تكون قادرة على تحقيق الغاية الأولى من الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية المتمثل في تخفيض نسبة السكان الذين لا يتجاوز دخلهم اليومي دولارا واحدا مع حلول عام 2015، إلى نصف النسبة التي كانت سائدة في العام 1990.

في المقابل فإنه في حين حققت بعض دول المغرب العربي تقدما واضحا في تحقيق تلك الغاية، فمن المتوقع ألا تكون كل هذه الدول قادرة على تحقيق تلك الغاية، وتجدر الإشارة إلى أن تحقيق الغاية الأولى من أهداف الإنمائية للألفية، يتطلب تراجع نسب الفقر بمعدل سنوي يبلغ حوالي 2.7 في المائة، وباعتبار تقديرات مرونات

الدخل بالقياس إلى نسب الفقر المتاحة لبعض الدول المغاربية الأقل نموا ومعدل نمو دخل سنوي للفرد على امتداد الفترة 1990 -2009، يتبين أن موريتانيا حققت متوسط أقل من المتوسط المطلوب لتحقيق الغاية الأولى من الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية، وهذا يعني أنها سوف يصعب عليها تخفيض نسب الفقر إلى نصف النسب التي كانت سائدة في عام 1990 قبل حلول عام 2015، أما بقية الدول المغاربية فمن المتوقع ألا تواجه صعوبات في تحقيق تلك الغاية، ناهيك عن أن كل من الجزائر وتونس والمغرب قد حققت هذه الغاية قبل التاريخ المحدد، وهذا لا يعني بالطبع أن نسب الفقر في هذه الدول لن ترتفع من جديد، حيث أن تطور هذه النسب يتوقف على النمو الاقتصادي المحقق وسياسات توزيع الدخل المتبعة في كل دولة. [1]

فمن خلال معطيات الجدول رقم (16) نجد أن معدلات الفقر لسنة 1995 كانت 6.2 %، و14.1% و 13.1% في كل من تونس والجزائر والمغرب على التوالي، والغاية الأولى للهدف رقم واحد من أهداف الألفية الإنمائية ترمي كما سبق وأن أشرنا إلى خفض إلى النصف نسبة السكان الذين يعانون من الفقر بحلول سنة 2015، وهو ما يتطلب أن تحقق كل من تونس والجزائر والمغرب معدلات فقر تعادل على التوالي 3.1% و7.05% و6.55 %، وباللجوء دائما إلى معطيات الجدول رقم (16) نجد أن معدلات الفقر في هذه الدول لسنة 2007 (وهي منتصف مرحلة أهداف الألفية) كانت على التوالي 3.8% و5.7% و9.0% وهو ما يبين أنها حققت تقدما ملموسا في سبيل تحقيق هذا الهدف.

[1] ـــ بيانات صندوق النقد الدولي www.imf.org تم الاطلاع عليه بتاريخ 11/ 02/ 2011.

المبحث الثالث: تحرير التجارة الدولية وتطورات ظاهرة الفقر في دول المغرب العربي

إن من المتفق عليه أن تحرير التجارة الدولية سيترتب عليه مكاسب وتكاليف من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وان توزيع هذه المكاسب والتكاليف بين الدول المغاربية سيتفاوت من دولة لأخرى استنادا إلى طبيعة اقتصادياتها، كما أن توزيع هذه المكاسب والتكاليف داخل مجتمعات الدول المغاربية يختلف من طبقة إلى أخرى، وسنحاول في هذا المبحث إبراز آثار برامج تحرير التجارة الدولية على التنمية بصفة عامة وبصفة خاصة على الطبقة الفقيرة في دول المغرب العربي، وكيفية استغلال المكاسب التي تتيحها هذه البرامج للتخلص من ظاهرة الفقر، وبالمقابل تجنب الآثار السلبية التي تزيد في توسعة رقعة الفقر.

المطلب الأول: التجارة الخارجية والتنمية في دول المغرب العربي

من المسلم به أن التجارة الدولية لدول المغرب العربي تعتبر من أهم صور العلاقات الاقتصادية لهذه الدول مع العالم الخارجي، وتزداد أهمية هذه التجارة للدول المغاربية كما هو حال الدول النامية الأخرى لأنه من خلالها تستطيع هذه الدول تصدير الفائض من منتجاتها السلعية – المحدودة العدد – واستخدام عوائدها في تمويل مستورداتها – الشديدة التنوع – اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها.

الفرع الأول: مساهمة التجارة الدولية في الناتج المحلي الإجمالي

من المتوقع أن يؤدي تنمية وتحرير التجارة الدولية لدول المغرب العربي إلى زيادة التبادل التجاري والمساهمة في تحقيق معدلات نمو أعلى في الناتج المحلي الإجمالي، فسياسات تحرير التجارة الدولية من شأنها أن تؤدي إلى زيادة في الطاقات الإنتاجية بسبب إزالة أو تخفيض القيود الجمركية وغير الجمركية أمام الواردات، وأن تعزز قدرات دول المغرب العربي على المنافسة في الأسواق العالمية، ومن المتوقع أيضا أن يؤدي فتح أسواق الدول المتقدمة إلى إتاحة الفرصة أمام هذه الدول للتخصص في الإنتاج والتصدير على أساس الميزة النسبية.

تشير الدراسات أن الدول الأكثر استفادة من تحرير التجارة الدولية هي الأكثر انفتاحا على العالم، حيث يوضع مؤشر لقياس مدى انفتاح دولة ما على التجارة الدولية، وتبرز أهمية هذا المؤشر في أنه يدلنا على مدى مساهمة التجارة الدولية بشقيها (الاستيراد والتصدير) في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للدول المغاربية، وبتعبير آخر فإنه يوضح مدى اعتماد النشاط الاقتصادي لأية دولة على الظروف السائدة في أسواق التصدير والاستيراد لهذا الدولة. [1]

والجدول الموالي يبن درجة الانفتاح التجاري لدول المغرب العربي، أو بعبارة أخرى مساهم التجارة الدولية لدول المغرب العربي في الناتج المحلي الإجمالي.

1 ـ د. عمر بن فيحان المرزوقي. **التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي**، دار الرشد للنشر، مصر، 2005، ص9.

الجدول رقم (17): درجة الانفتاح التجاري لدول المغرب العربي

الدولة	معدل الانفتاح * النسبة %
الجزائر	**33.9**
تونس	**35.7**
المغرب	**25.9**
ليبيا	**49.8**
موريتانيا	**58.7**

*نسبة الصادرات والواردات من الناتج الإجمالي لسنة 2008

المصدر: ـــ بيانات صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010.

تبين معطيات الجدول رقم (17) أن التجارة الدولية لدول المغرب العربي تساهم بشكل كبير وبنسبة معتبرة في الناتج المحلي الإجمالي، فهي تعادل أو تزيد عن 50% في كل من ليبيا وموريتانيا بينما تتراوح ما بين 25 إلى 36% في كل من الجزائر والمغرب وتونس.

إن تحرير المستوردات يؤدي إلى توسيع القاعدة الإنتاجية وتطويرها وتحديثها، ويعمل على تخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين الإنتاجية والنوعية لمنافسة المنتجات الأجنبية، وعلى الدول المغاربية أن تتقيد بالمعايير الدولية للجودة والمواصفات وخاصة نظام (إيزو 9000) الذي أصبح مقبولا ومعترفا به على النطاق الدولي، كما إن تطبيق الدول المغاربية لبنود تحرير التجارة الدولية، يفتح أسواقها للمنافسة الخارجية وهو ما يدفع المنتجين المحليين إلى الإسراع في تطوير مشروعاتهم الإنتاجية وهذا سينعكس إيجابا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة حجم التصدير وبالتالي زيادة الدخل القومي.

ويمكن القول بشكل عام أن التجارة الخارجية، صادرات وواردات معا، لها وزنها المؤثر في النشاط الاقتصادي في جميع دول المغرب العربي، حيث بلغت نسبتها معا أكثر من 50% من الناتج المحلي الإجمالي في السنوات المذكورة.

الفرع الثاني: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي

إن دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول المغرب العربي تأتي لخدمة التجارة الخارجية وتحريرها فالاستثمارات الأجنبية تساهم بشكل فاعل في تحقيق النمو الاقتصادي، كما أن تحرير التجارة له أثره على جذب الاستثمارات الأجنبية، إذ يرى البعض أن انخفاض معدلات الادخار المحلى تتطلب بالضرورة البحث عن المدخرات الأجنبية عن طريق تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومن ثم فان غلق الأسواق سوف يؤثر بالسلب على إمكانية تدفق هذه الأموال إلى داخل البلاد.

إن أهمية الاستثمار الأجنبي تتمثل في إعطاء قوة دفع للاقتصاد المحلي بتحسين قدرته على التفاعل مع الاقتصاد العالمي والمشاركة في العملية الإنتاجية الدولية، بحيث يكون هذا الاستثمار جزء أساسيا من الرافعة التي تنقل

الاقتصاد إلى اقتصاد أكثر كفاءة مرتبط بالاقتصاد العالمي ومساهم في العملية الإنتاجية الدولية، أما إذا كان الهدف من الاستثمار الأجنبي المباشر هو الحصول فقط على موارد مالية فيظل، على أهميته، ذات الأثر المحدود ومن هنا تأتي أهمية السياسة الاستثمارية للدولة وأهمية أن تكون هذه السياسة جزء من السياسة الاقتصادية الكلية وضمن إستراتيجية التمويل الاقتصادي والالتحاق بركب الاقتصاد العالمي، وليس سياسة محدودة الأهداف متواضعة تنحصر في توفير الموارد المالية، على الرغم من أهميتها. [1]

كما يمثل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر أهم عنصر من عناصر التمويل الخارجي للتنمية في دول المغرب العربي، حيث احتل المرتبة الأولى ضمن مكونات هذا التمويل خلال السنوات الماضية، أي أنه فاق في الأهمية التمويل من خلال البنوك والمساعدات الرسمية للتنمية.

وتبرز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر لدول المغرب العربي على غرار جميع الدول النامية في مجموعة النقاط التالية:

ـــ يعتبر أحد مصادر رأس المال والخبرات الإدارية، وخاصة بالنسبة لتونس وموريتانيا التي تفتقر إلى الثروات النفطية.

ـــ ويعتبر كذلك كأحد وسائل توطين التكنولوجيا والنفاذ إلى الأسواق العالمية.

ـــ أكبر مصدر للمواد المالية الخارجية اللازمة لعملية التنمية.

ـــ يوفر مناصب العمل للمختلف فئات المجتمعات المغاربية و خاصة فئة الشباب

الجدول رقم (18): حجم صافي الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لبلدان المغرب العربي لعام 2007

	2004	2005	2006	2007	نسبة الاستثمار من الناتج الجمالي 2007
الجزائر	882	1081	1795	1665	1.24
تونس	639	782	3312	1618	4.15
المغرب	1070	2946	2898	2577	3.42
ليبيا	357	1038	1734	2541	3.73
موريتانيا	392	814	155	153	5.42

المصدر: ـــ UNCTAD, World Investment Report, 2008, Annex Table B1

ـــ التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010، صندوق النقد العربي، ص306.

تعكس نسبة رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي مدى أهمية تدفق هذا الاستثمار في النمو الاقتصادي، وبالتالي مدى الأثر الذي يحققه على اقتصاد البلد المضيف لهذا الاستثمار والأرقام السابقة

[1] الإسكوا (2005)، الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في دول منطقة الإسكوا 2005.

تشير إلى أن أكبر المساهمات تحققت في الدول المغاربية ذات الاقتصاد الصغير نسبيا مثل موريتانيا، وتونس وهي دول في مجملها غير مصدرة رئيسية للنفط، حيث تعدت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلي الناتج المحلي الإجمالي على التوالي 5.42 و 4.15% لعام 2007.

وتشير نتائج إحصاءات مشروع الاسكوا حول الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أن التوزيع القطاعي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي يختلف من دولة إلى أخرى، حيث أن قطاع الخدمات أصبح من القطاعات الرئيسية الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في كل من المغرب والجزائر وتونس، وخاصة الاتصالات والسياحة، كما أن قطاع المحرقات له نصيب وافر من للاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في الجزائر وليبيا.

تشير الدراسات إلى أن الانفتاح التجاري (والذي يعرف بأنه الدرجة التي يمكن بها للأجانب والمواطنين إجراء المعاملات بدون أي تكلفة إضافية مفروضة من الحكومة) يساهم بدرجة كبيرة في رفع الإنتاجية وزيادة نمو دخل الفرد، كما أن زيادة نمو التجارة يعزز الإنتاجية عن طريق استراد المعرفة والتكنولوجيا، وفي دول المغرب العربي تتباين النظم التجارية من دولة إلى أخرى إذ أن أغب هذه الدول حررت نظامها التجاري على غرار كل من تونس وموريتانيا وبدرجة أقل الجزائر والمغرب وتبقى ليبيا تحتفض برسوم جمركية وغير جمركية مرتفعة نسبيا، ونتيجة لهذا فإن درجة تقييد التجارة الدولية لدول المغرب العربي مازالت أقل من المتوسط العام الخاص بالدول النامية. [1]

المطلب الثاني: تأثير سياسات تحرير التجارة الدولية على الطبقة الفقيرة في دول المغرب العربي

تفرز برامج تحرير التجارة العديد من الآثار على الطبقة الفقيرة في دول المغرب العربي، حيث تؤثر السياسات التجارية على الفقر من خلال الأسواق، وأهمها بالنسبة للفقراء سوق العمل (العمالة والأجور) وأسواق السلع التي ينتجها ويستهلكها الفقراء (أسعار السلع القابلة للتجارة الدولية)، كما تؤثر من خلال توزيع الدخل والإنفاق الحكومي.

الفرع الأول: التأثير على أسعار السلع القابلة للتجارة الدولية

تتأثر أسواق سلع وخدمات الطبقة الفقيرة في دول المغرب العربي ببرامج وسياسات تحرير التجارة الدولية وذلك من خلال تأثيرها على أسعار السلع التي ينتجها أو يستهلكها الفقراء، والتي في معظمها مواد زراعية ومواد غذائية، فإلغاء الدعم الزراعي وتحرير التجارة في المنتجات الزراعية سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وتقدر بعض الدراسات الزيادة في أسعار باقي المنتجات ما بين 3% و 8% مع ملاحظة أن هذه الزيادة يتوقع حدوثها بعد عشر سنوات من تحرير التجارة وستكون الزيادة في الأسعار المتوقع أن تسود آنذاك

[1] - جورج ت عابد، **وعد لم يتحقق**، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي، مارس 2003،ص 14.

فيما لو لم يحدث تحرير للتجارة ويمكن مواجهة ذلك من خلال السياسات التي استحدثتها اتفاقيات منظمة التجارة العالمية لتعويض الدول النامية المتأثرة والمتمثلة في شكل منح ومشتريات ميسرة. [1]

إذا فالأثر كبير لارتفاع أسعار الغذاء على الفقر في دول المغرب العربي، ونظرا لأوضاعها الاقتصادية تكون الأسر الفقيرة أشد تأثرا بالتغيرات في أسعار الغذاء من الأسر الغنية، وتمثل الأسر التي تشتري الغذاء ولا تنتجه معظم فقراء دول المغرب العربي، ويمثلون الغالبية العظمى من فقراء المدن، ومن هنا ثمة خطر حقيقي يتمثل في أن نسبة كبيرة من الفئات المحرومة التي سعت إلى الهروب من الفقر في السنوات الماضية ستكون غير قادرة على مواكبة صدمة الارتفاع السريع في أسعار الغذاء وستعود مرة أخرى إلى دائرة الفقر. [2]

وتعتبر دول المغرب العربي مستوردا صافيا للغذاء، إذ تستورد وبخاصة الحبوب والألبان والسكر واللحوم وتتوقع مصادر الأمم المتحدة أن تبلغ خسارة الدول المغاربية في مؤشر الرفاهية الاجتماعية بسبب تحرير التجارة الخارجية الدولية في السلع الزراعية حوالي 900 مليون دولار سنويا، من غير المحتمل أن تؤدي التغيرات في الأسعار العالية بسبب الاتفاقية إلى تغيير السلوك العام للمنتجين أو المستهلكين للسلع الزراعية في دول المغرب العربي. [3]

الفرع الثاني: أثر تحرير التجارة الدولية على العمالة والأجور

من وجهة نظر المنظمة العالمية للتجارة أن العلاقة بين التجارة والعمل علاقة معقدة، فالتجارة الحرة في بيئة مستقرة توفر المناخ الملائم للنمو الاقتصادي ،الأمر الذي يمهد لإيجاد فرص للعمل وبالتالي الإسهام في تقليص هامش الفقر، والملاحظ أن المنظمة تتطرق إلى هذه القضايا بأسلوب التدرج فهي تنادي بتحرير متدرج يعطي فرصة زمنية للتكيف اللازم، وتعتبر أن هناك عديد العوامل الأخرى لا سلطة لها عليها ولا هي من صلاحياتها وهذه العوامل هي المسئولة عن التغيرات الحاصلة على مستوى المداخيل أو الرواتب، وكذلك على معدل البطالة، فالاقتصاديات المتقدمة تعتمد على تكنولوجيا تتطلب يدا عاملة ماهرة وذات كفاءة عالية لذلك فالتغيرات التي تطال مستوى الأجور تعود إلى التغيرات التكنولوجية وتسارعها إضافة إلى عوامل أخرى متعلقة بها كالعرض والطلب على تلك الخدمات، وأخيرا تعتبر المنظمة أنه إذا كان هنالك مليار ونصف من البشر يعيشون في حالة فقر، فإن تحرير التبادل التجاري ابتداء من الحرب العالمية الثانية قد أسهم في انتشال ثلاثة مليارات من البشر من حالة الفقر. [4]

وفقا للاعتبارات النظرية، فإن تحرير التجارة سوف يكون له اثر ايجابي علي خلق فرص العمل وزيادة المعروض منها، مما ينعكس بشكل إيجابي على تمكين الطبقة الفقيرة ورفع مكانتها في المجتمع، فتحرير التجارة في

---

[1] ـ فهيمة الهادي الشكشوكي. **الآثار الايجابية والسلبية لمنظمة التجارة العالمية**، معهد التخطيط للدراسات العليا، ليبيا، 2003، ص24.
[2] ـ تقرير مشترك جامعة الدول العربية وبرنامج الممم المتحدة الإنمائي. **تحديات التنمية في الدول العربية نحو مقاربة بديلة**، القاهرة 2008، ص38.
[3] ـ مصطفى العبدالله الكفري، **الآثار الاقتصادية لانضمام الدول العربية للمنظمة العالمية للتجارة**، للندوة الدولية حول: عولمة التجارة الدولية ومصالح الجنوب، ومركز البحوث العربية للدراسات العربية والأفريقية والتوثيق، القاهرة 23 – 24 أكتوبر 2001.
[4] ـ د.خليل حسين، **منظمة التجارة العالمية وعولمة الاقتصاد والمال**، مرجع سابق، ص15.

دول مثل تونس والمغرب مكنها من أن تستفيد بشكل أكبر من مزاياها التنافسية في الصناعات التصديرية كثيفة الاستخدام للعمالة كصناعة المنسوجات والملابس، وأدى هذا النمط للإنتاج إلى تطورات مهمة في هيكل العمالة والأجور في القطاع الصناعي مع تطور محدود في قطاعي الزراعة والخدمات، وتوصلت بذلك كل من تونس والمغرب إلى تنويع صادراتها والاستفادة من انفتاح الأسواق العالمية خلال الفترة الماضية، وبقى مستوى الصادرات من السلع غير النفطية في الجزائر وليبيا منخفضا جدا، ويقل عن 5 % من الناتج المحلي الإجمالي الأمر الذي يشير إلى أن تحرير التجارة الدولية لم يؤد إلى زيادة ملحوظة في القدرة التصديرية لهذه الدول وبالتالي كان له تأثير محدود في زيادة فرص العمل.

وقد ساعد تحرير التجارة الفقراء في الدول المغاربية علي إيجاد فرصة عمل في القطاعات التصديرية، فاتجاه دول المغرب العربي إلي التصنيع والإنتاج من أجل التصدير يزيد من الطلب علي عمالة الطبقة الفقيرة وخاصة في قطاع الصناعات التصديرية مما يساعد على خلق المزيد من فرص العمل، تشير البيانات المتاحة إلى أن الصناعات الموجهة للتصدير حققت توسعا ملحوظا في تشغيل العمالة في الدول المغاربية التي تبنت إستراتيجية التصنيع الموجه للتصدير، فمثلا، شكلت صناعات المنسوجات والملابس الموجهة للتصدير في تونس والمغرب المحرك الرئيسي لنمو الصادرات فيهما، حيث بلغت العمالة الموظفة في هذه الصناعات نحو 46 % من حجم العمالة في القطاع الصناعي في تونس، وتساهم بقيمة مضافة تقدر بنسبة 7. 5 % من الناتج المحلي الإجمالي التونسي وتقدر حصة المنسوجات والملابس الجاهزة بنحو 32 % من إجمالي الصادرات التونسية، وفي المغرب، تشكل العمالة في صناعات المنسوجات والملابس نحو 42% من إجمالي العمالة في القطاع الصناعي، وتساهم بقيمة مضافة تقدر بنسبة 2. 4% من الناتج المحلي الإجمالي، وتشكل حصة المنسوجات والملابس حوالي 34% من إجمالي الصادرات المغربية، وذكرت انه من خصائص هذه الصناعات أنها وظفت عمالة غير ماهرة، وغالبيتها من النساء ومن القطاع الريفي، والتي تمثل الطبقة الفقيرة في المجتمعات المغاربية. [1]

إن تحرير التجارة الخارجية في دول المغرب العربي التي تبنت الإصلاح الاقتصادي الشامل أفرز خلال عقدين من الزمن نمطا إنتاجيا يقوم على صناعات موجهة للتصدير بالكامل وصناعات أخرى تغذي السوق المحلية بالمصنوعات المنافسة للواردات، فمعظم دول المغرب العربي التي قامت بتحرير أو إصلاح تجارتها الخارجية وإعطاء القطاع الخاص دورا أكبر في الإنتاج السلعي، شهدت قيام عدد من الصناعات المحلية، حيث أدت التخفيضات الجمركية على مستلزمات الإنتاج من سلع أولية وسلع شبه مصنعة إلى قيام صناعات محلية في السلع الاستهلاكية، وساهمت هذه الصناعات في توليد وظائف جديدة، وتشير دراسة قياسية لحالة تونس أن التخفيضات الجمركية على السلع الوسيطة أدت إلى توسع التشغيل في القطاع الصناعي المنافس للواردات وذلك بتخفيض تكاليف الإنتاج وبالتالي زيادة الطلب على العمالة، في الأجلين القصير والمتوسط، ولقد

[1] Fontana Marzia, Susan Joekes and Rachel Masika "**Global Trade Expansion and Liberalization: Gender Issues and Impacts**" BRIDGE Report No. 42, (Brighton: Institute of Development Studies (IDS)) 1998، P42.

سجلت صناعات الأغذية والكهربائيات والبلاستيك أكبر توسع في تشغيل العمالة شبه الماهرة والماهرة في هذا القطاع.[1]

ومن جهة أخرى أدى تحرير التجارة الخارجية إلى تعرض المنتجين المحليين لضغوطات لتسريح العمالة خاصة في الصناعات الوطنية المنافسة للواردات والتي لا تملك القدرة على المنافسة، والتي هي في أغلب الحالات ذات تكاليف عالية نسبيا، بحيث يعتمد استمرارها على الدعم والإعانات الرسمية التي تتلقاها من حكوماتها، غير أنه لم تشهد أوضاع الصناعات الوطنية والمنافسة للواردات في دول المغرب العربي التي قامت بتحرير التجارة الخارجية في إطار سياسات الإصلاح الشامل تسريحا للعمالة فيها بأعداد ضخمة، كما حصل في بعض الدول النامية الأخرى مثل البرازيل والأرجنتين ويمكن إيعاز ذلك إلى تبني الدول المغاربية أسلوبا تدريجيا لتحرير التجارة الخارجية مع إبقاء الحماية الجمركية عالية أمام استيراد السلع الاستهلاكية المنافسة للإنتاج المحلي المماثل قد ساهم في الحد من تسريح أعداد ملحوظة من العمالة.[2]

الفرع الثالث: التأثير على الإنفاق الحكومي وتوزيع الدخل

من شأن تحرير التجارة الدولية لدول المغرب العربي أن يكون له تأثير على الإيرادات الحكومية ومن ثم على الإنفاق الحكومي وتوزيع الدخل، إذ أن الإيرادات الناتجة عن التعريفة الجمركية تمثل مصدر مهم لتعزيز الخزينة العمومية، فتخفيض التعريفة الجمركية أو إلغاؤها يمس بشكل مباشر التحصيلات الحكومية، وهو ما يفرض برامج تقشفية تؤثر على الفقراء من زوايا عديدة، فهو يقتطع جانبا من النفقات العامة ذات الطابع الاجتماعي التي يستفيد منها الفقراء بالدرجة الأولى، وبخاصة ما يتعلق بدعم السلع الاستهلاكية والتعليم والخدمات الصحية المجانيين.

قد يكون الاختلال الناتج عن تحرير التجارة على مستوى إيرادات الميزانية العامة للدول المغاربية أكثر حدة من التأثير على مستوى الأنشطة الإنتاجية، وهذا باعتبار أن المداخيل الجمركية تحتل مكانة هامة في ميزانية هذه الدول وخاصة الدول غير المنتجة للنفط، فتمثل نسبة 43% من المداخيل الضريبية للمغرب، و65% لتونس وبالتالي فقد تتضرر اقتصاديات هذه الدول نتيجة الإلغاء الجمركي والتحرير التجاري إذا لم يرافقه تحسن حقيقي في التوازنات الاقتصادية الكلية، وعليه فإن إنشاء منطقة للتبادل الحر الأورو متوسطية سينجر عنه تقلص وتراجع في موارد الخزينة العامة للدول المغاربية مما يجبرها البحث عن موارد مالية بديلة أو تخفيض مستوى إنفاقها، وبالتالي تلجأ إلى تعويض التنازل عن الحماية الجمركية بتحسين القدرة التنافسية للنظم الإنتاجية المغاربية والبحث عن موارد مالية جديدة من خلال تقوية الإصلاحات الضريبية بتعبئة الموارد الداخلية

[1] ـــ د. جمال الدين زروق. **إجتماع سياتل لمنظمة التجارة العالمية**، مرجع سابق، ص36.
[2] ـ د. جمال الدين زروق، **إجتماع سياتل لمنظمة التجارة العالمية**. مرجع سابق، ص37.

وتوسيع الوعاء الضريبي وتقليص حجم الاقتصاد الموازي غير المنظم، وهذا ما قد ينعكس على الفئات الاجتماعية نتيجة المزيد من تطبيق السياسات التقشفية المتبعة سابقا من طرف هذه الدول. [1]

وإذا كان الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية يختلف تأثيره بحسب الدول نجد أن الدول التي تعتمد على المداخيل الجمركية المتأتية من الرسوم الجمركية المفروضة على المنتوجات الصناعية الأوروبية سيكون لها أثر معتبر على ميزانيتها، فإذا أخذنا على سبيل المثال الخسارة المباشرة الناتجة عن هذا الإعفاء أو هذا التنازل عن الحماية في تونس نجدها تقدر بـــ 15% من إيراداتها أي 3.2% من الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى الخسائر غير المباشرة المتعلقة بهذه الإيرادات الجبائية أو الجمركية والمتمثلة في تفضيل المستهلكين لاقتناء المنتوجات الأجنبية بدلا من المنتوجات المحلية، وهذا يؤدي إلى فقدان رسوم داخلية أيضا، وبالتالي فإن كل هذه الخسائر هي نقص في إيرادات الميزانية العامة للدول. [2]

تجدر الإشارة أن تحسين المداخيل الجبائية عن طريق الرسوم على المنتوجات الاستهلاكية يبدو صعبا وغير مقبول اجتماعيا في الدول ذات المداخيل المتوسطة أو الضعيفة، وعليه حتى وإن ارتفعت الضرائب مع الوقت وخاصة في دول المغرب العربي فإنها تبقى محدودة وسوف تمس أجور العمال فقط أكثر مما تمس المؤسسات وبالتالي لا تؤدي إلى تحسين الإيرادات الجبائية.

أضف إلى ذلك أن برنامج تحرير التجارة الدولية له آثار تضخمية، برغم أنه يسعى على حد زعم أصحابه إلى مكافحة التضخم فهو ينطوي ـكما أسلفناـ على رفع مباشر وغير مباشر (من خلال تخفيض الدعم أو إلغائه وكذلك من خلال تخفيض سعر صرف العملة المحلية وأيضا عن طريق إطلاق العنان لقوى السوق في تحديد الأسعار للعديد من السلع، والتضخم ـكما هو معلوم- يعيد توزيع الدخل من الفقراء إلى الأغنياء ويهبط بمستوى الأجور الحقيقية ومستوى معيشة أصحاب الدخول الثابتة والمحدودة، فالأغنياء يستطيعون عادة أن يزيدوا دخولهم بمعدلات تزيد علي معدل ارتفاع الأسعار، والفقراء دخولهم النقدية ثابتة أو شبه ثابتة. [3]

كما أنه يضر بمسار عملية التنمية لأنه يشجع علي المضاربة والاستثمارات غير المنتجة، إذ يكفي أن تشتري أصولا جاهزة، كأرض أو بيت أو مجوهرات، وتبيعها بعد حين، دون أن تنشئ أصولا جديدة كمصنع أو تستصلح أرضا، وأن التضخم يضر بميزان المدفوعات إذ يخفض من قدرة البلد على التصدير ويزيد ميله إلي الاستيراد. [4]

---

[1]- Remy Leveau. **Le Partenariat Euro- Méditerranéen , La Dynamique de l'intégration régionale**, Rapport du groupe de travail. La documentation française, Paris, 2000, p90.

[2]- Remy Leveau , om, P91 .

[3] - علي عبدالقادر. **السياسات الاقتصادية والفقر**، مجلة السياسات الاقتصادية والتنمية، المجلد 6 العدد2 المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004، ص8.

[4] ـــ د.جلال امين **كيف تعالج التضخم بالبطالة** جريدة المصري اليوم مصر العدد 1038 تاريخ 18ـــ04ـــ2008 ص3. www.almasry-alyoum.com تم الاطلاع عليه بتاريخ 18/ 03/ 2011.

المطلب الثالث: البدائل المتاحة لدول المغرب العربي للقضاء على الفقر في ظل تحرير تجارتها

إن البدائل المتوفرة والمتاحة لدول المغرب العربي لتجنب أو على الأقل تخفيض الخسائر المتوقعة نتيجة تحرير التجارة الدولية إلى الحد الأدنى، تتلخص وتجتمع في تفعيل مشروع الاتحاد المغاربي من تعزيز التجارة البينية ومن خلال إعداد سياسات مشتركة تهدف إلى خفض معدلات درجات الخطورة على الطبقات الفقيرة.

الفرع الأول: تفعيل مشروع الاتحاد المغاربي وتعزيز التجارة البينية

أصبح تحرير التجارة الدولية وقيام منظمة التجارة العالمية أمرا واقعيا والانضمام إليها ليس اختياريا، ويبدوا هذا الواقع من الوهلة الأولى انه يرمى وفقا لأهدافه إلى تحقيق الصالح العام لكافة الدول الأعضاء في المنظمة، دون تحيز وضمان تطبيق ما يتم الاتفاق بشأنه في مجال التجارة العالمية، وتهيئة السبل للمفاوضات، والعمل على فض وتسوية النزاعات في القضايا المتصلة بالتجارة العالمية وكل ذلك بهدف توفير أفضل انسياب للمبادلات التجارية على المستوى العالمي، وفق أسس من التنافس تضمن توجيه للموارد الاقتصادية العالمية وغيرها ومن ثم تعظيم معدلات الكفاءة وتحسين مستويات الإنتاج على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية. [1]

وفي هذا الإطار تبرز أهمية وحتمية التعاون المغاربي لتخفيض معدلات الفقر في ظل تحرير التجارة الدولية وذلك بإيجاد أفضل صيغة مشتركة للتعامل مع هذا الواقع الجديد وترك الصراعات خاصة السياسية منها والآخذ بعدد من الحقائق والاعتبارات التي يأتي في مقدمتها القضاء على ظاهرة الفقر والحد منها، وذلك بالتوجه نحو التكامل الاقتصادي والتجاري، إذ أضحت التكتلات الإقليمية من أهم الآليات وأكثرها فاعلية في تعزيز المقومات السياسية والاقتصادية ودعم القدرات التفاوضية والتنافسية للدول وتفعيل الأداء للتنمية الاقتصادية ورفع معدلات الرفاهية الاجتماعية، وتجدر الإشارة أن واقع التجارة العالمية الجديد يمنح التكتلات الاقتصادية والإقليمية مزايا لا يمكن بلوغها دون ذلك، ومن الأهمية القول إن إجمالي حجم التجارة المغاربية الكلية بما فيها الصادرات النفطية تمثل أهمية محدودة متواضعة للغاية بالقياس إلى إجمالي التجارة العالمية لأنها لا تكاد تتجاوز نحو 4% وبتقسيم هذه النسبة المتواضعة على عدد الدول المغاربية سنجد إن كل دولة على حده لا تمثل نسبة مهمة من التجارة العالمية وبالتالي لا يمكن أن يكون لأي دولة من دول المغرب العربي بأي حال من الأحوال أي قدرة على التفاوض أو المساومة أو التأثير في مجموعة المبادلات التجارية العالمية أو معترك المعاملات الدولية. [2]

وبصفة عامة يمر اتحاد المغرب العربي اليوم بمرحلة صعبة وحرجة، فبالرغم من التحسن النسبي في التبادل التجاري بين دول المغرب العربي فإنه وبعد مرور أكثر من 20 سنة على معاهدة تأسيس الاتحاد المغاربي فإن العلاقات الاقتصادية بصفة عامة والتجارة الخارجية لم ترق إلى المستوى المناسب والمطلوب في ظل العولمة

[1] ـ د. شبير عبدالله الحرازي. **تأثير تحرير التجارة العالمية على الدول النامية** ، صحيفة 26سبتمبر العدد 1377، ص25.
[2] ـ عبدالباري شوشان الزني. **التجارة البينية لدول اتحاد المغرب العربي**، مرجع سابق، ص39.

والتطور التجاري والاستثماري الذي يشهده العالم، فلا تزال اتفاقية الاتحاد المغاربي في حالة سبات وتنتظر من يفعلها ويدفع بها نحو التطبيق، وإقامة منطقة تجارة حرة تدفع نحو التكامل و بناء فضاء مغاربي تكون له مكانته وقوته بين التكتلات الإقليمية والدولية ويكون شريكا فعالا مع نظرائه في المنطقة وفي العالم.

الفرع الثاني: آليات تفعيل التجارة البينة المغاربية

حتى يدعم برنامج تحرير التجارة الدولية جهود دول المغرب العربي للحد من الفقر، يستوجب تفعيل برامج ومشاريع ومبادرات إقليمية مغاربية تستهدف مجالات أساسية يحددها الاتحاد وتشمل ما يلي: [1]

1- **التكامل الاقتصادي المغاربي:** خطوة نحو التحرير النهائي للتجارة رغم تعارض الآراء حول تأثير التكتلات الإقليمية على تحرير التجارة الدولية، إلا أن تكوين تكتلات إقليمية يعتبر انتصارا لتحرير التجارة ضد الحماية التجارية، حتى ولو كان ذلك في إطار إقليمي، ومن ناحية أخرى سوف تدفع التكتلات الدول الأخرى غير الأعضاء في النظام متعدد الأطراف إلى تحرير تجارتها - في مرحلة أولى - مع عدد من الدول، وفي مرحلة تالية تصبح تلك الدول أكثر قابلية ومقدرة على تحمل نفقات تحرير تجارتها مع كافة دول العالم في إطار التحرير متعدد الأطراف، وهو ما يمكن أن ننصح به دول المغرب العربي ليكون دفعها لمسار التكامل الاقتصادي مشجعا ومحفزًا على الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، وخطوة ضرورية للتخفيف من تحدياتها.

2- **استقرار الاقتصاد الكلي وإصلاح السياسات الداخلية:** يعمل التكامل الاقتصاد المغاربي على استقرار الاقتصاد الكلي وعلى إصلاح السياسات الداخلية بوجه عام، فهناك توافق في الرأي بين الاقتصاديين على أن الاستقرار الاقتصادي الكلي أمر ضروري لإنجاح أية إستراتيجية إنمائية، ورغم أن الاستقرار الاقتصادي الكلي وإصلاح السياسات الداخلية يمكن أن يتحققا دون تكامل اقتصادي مغاربي، إلا أن احتمالات المكاسب من الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا، وتحسين الكفاءة وتحقيق وفورات الحجم والتوسع في الأسواق تتضاعف في ظل التكامل الاقتصادي، والذي يملي على الدول الأعضاء تطبيق التدابير الضرورية لتيسير التجارة والاستثمار، وهي بدورها عوامل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي وخطوة نحو إصلاح السياسات الداخلية.

3- **تفعيل التجارة المغاربية البينية:** إن التجارة البينية لدول اتحاد المغرب العربي تصل إلى 3447 مليون دولار أي ما يعادل 5.1% من تجارتها الخارجية و12.7% من التجارة العربية البينية، وتجري العمليات داخل الاتحاد باستثناء بعض المبادلات كالواردات النفطية المغربية من المملكة العربية السعودية، فهي نسبة ضعيفة ولا تعزز مشروع الاتحاد المغاربي لهذا يجب تعزيز التجارة المغاربية البينية وتفعيلها من خلال مجموعة من الآليات من أهمها: [2]

[1] - بلعور سليمان، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة الباحث العدد6، جامعة ورقلة 2008 .ص64 .
[2] - بلعور سليمان، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة**، مرجع نفسه، ص65.

- ربط جميع الغرف التجارية للدول المغاربية ببعضها البعض لتبادل المعلومات.
- استكمال عملية توحيد المواصفات المغاربية وضرورة التزام الجميع بها.
- العمل على الإسراع باعتماد قواعد منشأ تفصيلية موحدة بين دول الغرب العربي والالتزام بها.
- إنشاء هيئة تحكيم مغاربية للفصل السريع في القضايا والتراعات التي تنشأ بين الدول.
- دعم المؤسسات المالية المغاربية التي تقوم بضمان ائتمان الصادرات والواردات بين دول المغرب العربي.
- ترشيد إلغاء الرسوم الجمركية بين الدول المغاربية وتنفيذ ما يتم الاتفاق عليه بشأنها من جانب المنافذ الجمركية المغاربية وذلك بغرض تسهيل انسياب السلع.
- إنشاء منطقة مغاربية خاصة بالترويج للمنتجات دول المغرب العربي داخل أسواق دول الاتحاد.

4- **التنمية المستدامة والشاملة بالموازاة مع التحرير التجاري:** لا نعني هنا بالتنمية مجرد تحقيق تزايد في الناتج المحلي الإجمالي وفي نصيب الفرد منه، بل نعني بها زيادة الطاقات الإنتاجية للاقتصاديات المغاربية وتنويعها، مستهدفة في ذلك أساسا إشباع الحاجات الأساسية المتطورة للأفراد في دول المغرب العربي، ومستهدفة أيضا تخليص الاقتصاديات المغاربية من قيود التبعية للخارج، إن هذه التنمية المستدامة هي التي تفتح الباب أمام تزايد التبادل التجاري بين دول المغرب العربي، وترفع معدلات النمو وتقلص من معدلات الفقر، تتيح من خلالها فرصا للإنتاج والتشغيل الذي يقف على رأس التحديات التنموية لكافة الدول المغاربية نظرا لارتفاع معدلات البطالة ولخطورة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على انتشارها، حيث أن المعدل المطلوب للنمو لمجابهة تحديات العمل في دول المغرب العربي فالجزائر يجب أن تحقق معدل نمو يعادل أو يفوق 8 % وتونس 10 % والمغرب 7,27%، وكلما كان البدء بهذه التنمية مبكرًا كلما أدى ذلك إلى توسيع التبادل التجاري على نحو أسرع وأقوى في المستقبل. [1]

[1] ـــ تقرير مشترك جامعة الدول العربية وبرنامج المم المتحدة الإنمائي، تحديات التنمية في الدول العربية نحو مقاربة بديلة، القاهرة 2008، ص31.

خلاصة الفصل:

طبقا للبيانات المتاحة عن دول الاتحاد المغاربي فإن اقتصاديات هذه الدول تحتاج إلى إعادة هيكلة بما يسمح لتنويع مصادر الإنتاج والدخل، وتنمية قدرتها التنافسية لمنتجاتها المحلية في أسواقها المحلية وبما يمكنها من الدخول والنفاذ إلى السواق الدولية وتحقيق فوائض في موازين مدفوعاتها إلى جانب التعامل بكفاءة مع قواعد المنظمة وتهيئة الظروف الاقتصادية والقانونية والفنية والبيئية التي تمكنها من الانضمام والتفاوض من منطق قوة.

ينبغي على دول المغرب العربي أن تصب اهتمامها على الاستراتيجيات الإنمائية التي تنفذ من خلال المواقف المشتركة، إما عن طريق اتفاقيات ثنائية بين البلدان أو عن طريق مسار الاتحاد المغاربي، وتوحيد الإستراتجية التجارية ودمجها في الإستراتجية العامة للتنمية والتي تهدف في المقام الأول إلى تحسين المستوى المعيشي للأفراد وتقليص ظاهرة الفقر على كل من المستويات المحلية والإقليمية، وذلك عن طريق تفعيل مؤسسات الاتحاد المغاربي التي تهيئ الأساس للتنمية المستدامة، وهي التي تستند إلى المشاركة والتفاوض والتنسيق والتنظيم بين دول الاتحاد وفي علاقات الاتحاد الخارجية.

الخاتمة

الخاتمة:

يتضح من هذه الدراسة أن التجارة هي القوة الدافعة للنمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، ومن ثم فإن تحريرها من شأنه أن يساهم في نموها وتوسعها، وهو ما يجعلها أداة قوية للتنمية في الدول النامية وفي أفقر البلدان في العالم، حيث تتيح لها الفرصة كي ترفع مستويات الدخل والمعيشة وتحقق أهداف التنمية للألفية الجديدة وعلى رأسها تخفيض معدلات الفقر في العالم.

فالبلدان التي هي أكثر انفتاحا أمام التجارة الدولية تكون في العادة أكثر قدرة على المنافسة وتحقق معدلات نمو أسرع من البلدان التي تسلك سبيل الحماية، إلا أن العديد من البلدان النامية مازالت تواجه عقبات كبيرة أمام تحقيق المكاسب المتاحة من جراء زيادة حجم التجارة، وذلك بسبب طاقتها المحدودة في جانب العرض (في البنية التحتية، على سبيل المثال)، وضعف مناخ الاستثمار.

وعلى الرغم من قيام العديد من البلدان النامية بمضاعفة جهودها لمعالجة أوجه القصور هذه، فإنها تجد نفسها في أغلب الأحيان محرومة من دخول أسواق البلدان المتقدمة الكبرى، الأمر الذي يؤدي إلى استمرار بقاء الحواجز التجارية الرئيسية أمام الصادرات من البلدان المنخفضة الدخل، خاصة في المجالات التي تتمتع فيها تلك البلدان بميزة تنافسية، على سبيل المثال (القطن والسكر والمنسوجات والملابس).

أما فيما يخص العلاقة بين تحرير التجارة الدولية ومعدلات الفقر، فمن خلال الدراسة يتضح أنها علاقة متشعبة ومعقدة فالآثار المباشرة لتحرير التجارة تعمل من خلال تغيير الأسعار أو توفير السلع والخدمات التي تنتجها أو تستهلكها الطبقات الفقيرة، إلا أن هناك آثار عديدة غير مباشرة لتحرير التجارة على الاقتصاد ككل تعود على الطبقات الفقيرة مثل أثر الإصلاح التجاري على السياسات المالية للدولة والنمو والاستقرار الاقتصادي.

نتائج واختبار فرضيات البحث:

لقد بنيت الدراسة على أساس ست فروض، وتوصلنا من خلال معالجة الموضوع وتحليل العلاقة بين تحرير التجارة ومعدلات الفقر إلى مجموعة من النتائج، والتي من خلالها نجيب عن التساؤلات التي طرحنها في مقدمة الدراسة، وننفي بذلك أو نثبت صحة الفرضيات المتعلقة بها:

الفرضية الأولى والتي تعتبر أن سياسات تحرير التجارة الدولية تحد من ظاهرة الفقر في الدول النامية، فقد تبين من خلال تحليل العلاقة بين تحرير التجارة الدولية وظاهرة الفقر أن التجارة وسيلة لتحقيق الغاية والهدف الأول لأهداف الألفية الإنمائية، حيث يمكنها أن تنتشل الملايين من دائرة الفقر، فتحرير التجارة من شأنه أن يرفع معدلات النمو الاقتصادي مما ينتج عنه خلق فرص اقتصادية أكثر وزيادة دخل الطبقات الفقيرة، إلا أنه من المغالاة تصوير تحرير التجارة العالمية بأنها الدواء السحري للمشاكل الاقتصادية والمالية للدول النامية، فتحرير التجارة يصاحبه تغيرات في توزيع الدخل، وقد يؤدي إلى خفض رفاهية بعض الأشخاص على الأقل في المدى القصير الذين قد ينتمي بعضهم إلى الطبقات الفقيرة، كما يؤدي التحرير التجاري إلى حدوث خسائر في الإيرادات العامة للدولة مما يترتب عنه خفض في الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية الهامة لصالح الطبقات الفقيرة.

وبهذا تبقى صحة هذه الفرضية تتوقف على مدى جدية وفعالية البرامج المصاحبة لبرامج التحرير التجاري، فبالإرادة السياسية والتخطيط المحكم، يمكن وضع برامج خاصة للفقراء تخفف عنهم الآثار السلبية المتوقعة من برامج التحرير التجاري، كما يمكن الاستمرار في الإنفاق الاجتماعي خاصة الموجه للطبقات الفقيرة.

الفرضية الثانية التي تعتبر أن تحرير التجارة الدولية محرك قوي وفعال في عملية النمو والتنمية نستنتج من خلال ما تم دراسته أن نمو وتحرير التجارة الدولية هو محرك قوي في التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فهي متغير أساسي في عملية التنمية المستدامة، وحتى تقوم التجارة الدولية بدورها التاريخي كمحرك للنمو والتنمية لا بد من توافر بيئة اقتصادية عالمية مناسبة، ونظام تجاري عالمي مساند لعملية التنمية وتحسين شروط التبادل الدولي، وهو ما يؤكد صحة الفرضية.

الفرضية الثالثة والتي تعتبر أن كل دولة تمضي على اتفاقية العضوية في المنظمة العالمية التجارة، يساعدها ذلك على محاربة الفقر لديها، فمن خلال نتائج الدراسة نجد أن:

النظر بموضوعية إلى الواقع الذي أحاط بنشأة المنظمة والظروف التي رافقتها، وكذلك إلى شبكة المصالح الدولية المتقاطعة أو المتعارضة فيما بينها، تقودنا إلى أمرين أساسيين متعلقين بعمل المنظمة وما وصلت إليه وهما:

أولا: أن المخاوف الكثيرة التي تطلقها الدول النامية هي محقة، ولكن يقابلها هواجس زائدة ليست مبررة أو لا تستند إلى وقائع جادة، بل هناك مغالاة في إبراز المساوئ وإظهار الميزات.

ثانيا: هو اندفاع المنظمة بشكل غير معقول باتجاه تنفيذ ما يهدف إليه المتنفذون فيها على حساب غالبية المنضمين إليها، الأمر الذي أبان عن حقيقة ظاهرة للعيان يجب معالجتها والحد من مساوئها، وهي حقيقة ظاهرة اتساع الفجوة بين عالم الأغنياء وعالم الفقراء، حيث باتت أكثر وضوحا بين أفراد الدولة الواحدة، أو بين الدول المختلفة كدول الشمال ودول الجنوب، الأمر الذي يوجب على المنظمة الالتفات بشكل جدي إلى هذه الظاهرة ووضع الحلول لها والحد من انتشارها واتساعها، أي بمعنى آخر أن دور المنظمة يجب أن يتخذ حيزا أكبر في الجانب الاجتماعي وإعطائه الأهمية الضرورية فعلا لا قولا.

أما الأمر الذي يبدو أنه لا مفر منه هو "حتمية" الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، نظرا للاتفاقات الشاملة والواسعة والمتعددة الأطراف التي تنشئها، الأمر الذي يجعل كل دولة غير منضمة إليها معزولة عن شبكة التجارة العالمية التي فرضت نفسها على جميع الدول، ومن هنا فإن صحة الفرضية الثالثة تتوقف على أمرين:

أولا: هو وجوب الاستعداد الكافي للدول النامية غير المنظمة إلى المنظمة العالمية للتجارة، وإيجاد البيئة المناسبة لها عبر التشريعات الداخلية وغيرها قبل الشروع في عملية التفاوض على العضوية في المنظمة.

ثانيا: كما على المنظمة أيضا والقوى المتنفذة فيها الاستعداد لسماع الآخرين والعمل على مبدأ التعددية والشفافية واحترام قيم وظروف الآخر.

الفرضية الرابعة والتي تنص على **أن** التحرير التدريجي وعبر مراحل يسمح بتكيف الطبقات الفقيرة مع الإصلاح التجاري ويقلل من الآثار السلبية، فمن خلال دراستنا للموضوع تبين أن:

- تنفيذ الإصلاح التجاري بالتدريج وعلى مراحل في القطاعات الحساسة يساعد على تعزيز عملية التغيير والتكييف، ولكن يتعين على صانعي السياسات مراعاة عدم تأثير الجداول الزمنية الممتدة للتنفيذ على مصداقية التزامها بالإصلاح.
- الطبقات الفقيرة بحاجة للمشاركة في الأسواق للاستفادة من تحرير التجارة، لذلك تعود الإصلاحات التي تعمل على تعزيز مشاركة هذه الطبقات بالنفع عليها، هذه الإصلاحات يجب أن يتم تنفيذها بالتزامن مع أو قبل تحرير التجارة، تشمل توفير بنية تحتية تعمل على تسهيل الربط بين المناطق والأسواق وتقديم المعونة الفنية، وتقديم الخدمات وأنواع أخرى من التدريب تسمح للطبقات الفقيرة باستغلال الفرص المتاحة في السوق.

ومن هذا يتضح أن الفرضية الرابعة صحيحة.

الفرضية الخامسة والمتعلق بالتأثير على وظائف وأجور الطبقات الفقيرة، فمن خلال الدراسة نجد أنه:

- من المغالاة القول أن تحرير التجارة الدولية يؤدى إلى خلق وظائف أكثر، بل إن الوقائع أثبتت أن تحرير التجارة يمكن أن يؤدي في النهاية إلى نوعية معينة من الوظائف ذات مردود عال نسبيا.
- كما يعد قطاع الخدمات أحد أهم القطاعات المؤثرة في تخفيض معدلات الفقر نتيجة لتحرير تجارة الخدمات، فتحرير هذا القطاع قد يؤدي إلى زيادة ملموسة في الطلب على العمالة غير الماهرة أو ذات المهارات المتوسطة، وبالتالي يكون للتوظيف أثره في زيادة حجم طلب الطبقات الفقيرة على السلع والخدمات.
- تسكن أغلب الطبقات الفقيرة في الدول النامية عموما وفي دول المغرب العربي بالخصوص إلى الريف وتعمل بالزراعة بصفة رئيسية، لذلك فإن أي إصلاح تجاري يعمل على زيادة النمو الزراعي سيعود بالنفع على هذه الطبقات، ويعزز نمو القطاعات الأخرى، ويرجع السبب في ذلك إلى أهمية القطاع الزراعي كمورد للمدخلات ومستهلك للمنتجات.

كما لا يوجد مبرر للمخاوف من أن يكون لتحرير التجارة آثار سلبية عامة على توظف أو أجور الطبقات الفقيرة، وذلك على الرغم من احتمال ظهور بعض الحالات في المدى القصير، وهو ما يجعل من الفرضية الخمسة أمرا نسبيا وليس مطلقا.

الفرضية السادسة والتي تعتبر أن التجارة العادلة بديل للتجارة الحرة من أجل القضاء على ظاهرة الفقر في الدول النامية، نجد من خلال تحليلنا للموضوع أن التجارة العادلة تهدف إلى تغيير قواعد التجارة العالمية، وإتاحة الفرصة لمنتجات الدول الفقيرة لدخول أسواق الدول الغنية، وإنهاء قواعد التجارة الدولية الحالية خاصة بما يتعلق بدعم الدول الغنية لصادراتها الزراعية وكذلك تحسين معايير العمل والصحة والتعليم، وإيجاد آلية لفتح أسواق الشمال أمام منتجات الجنوب، مع توفير فرص وسبل جيدة للمنتجين في الدول النامية لبيع سلعهم ومنتجاتهم بأسعار عادلة، ومن هنا نستنتج أن التجارة العادلة تؤمن بمبدأ حرية التجارة وفتح الأسواق، ولكن في ظل قواعد أكثر عدالة، إذا هي مكمل لمبدأ حرية التجارة وليست بديل له كما تنص عله الفرضية السادسة.

توصيات و اقتراحات:

من نتائج الدراسة تبين أن الفقر يرتبط بشكل وثيق بسياسات تحرير التجارة الدولية، وترد فيما يلي توصيات محددة لجعل السياسات التجارية أكثر استدامة وذات وقع وأثر إيجابي على الطبقات الفقيرة في الدول النامية:

ـــ يجب تحليل آثار تحرير التجارة الدولية، الاجتماعية منها والاقتصادية والمؤسساتية، بهدف تحديد الأطراف التي يتوقع عدم قدرتها على الاستفادة من الفرص الجديدة وذلك لأن تحديد المجموعات التي يتوقع أن تعاني من أضرار تحرير التجارة على المدى القصير، يساعد في تصميم شبكات أمان مناسبة وتحديد مخصصات من المزانية اللازمة لها.

ـــ تحسين إمكانية وصول البلدان النامية إلى الأسواق وإحراز تقدم بشأن التعريفات الجمركية والإعانات، إذ ينبغي أن تلغي البلدان الصناعية تدريجيا الإفراط في الإنتاج الزراعي المدعوم وإغراق الصادرات.

ـــ إنهاء استخدام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للشروط التي تضطر البلدان الفقيرة إلى فتح أسواقها بلا قيد، بغض النظر عن أثر ذلك على الفقراء والبيئة.

ـــ تشجيع التنويع ووضع حد للعرض الزائد للسلع الأساسية، من أجل رفع الأسعار إلى مستويات نزيهة وعادلة بالنسبة للمنتجين في البلدان الفقيرة.

ـــ استعراض وإصلاح قواعد الملكية الفكرية لتمكين البلدان النامية من القدرة على اقتناء التكنولوجيا الجديدة والأدوية الأساسية وتمكين المزارعين من الاستفادة من نظم وافية لتوفير البذور والقدرة على ادخارها أو استبدالها أو بيعها.

ـــ حظر القواعد التي تجبر الحكومات على تحرير أو خصخصة الخدمات الأساسية الحيوية بالنسبة للطبقات الفقيرة أو الصالح العام.

ـــ إضفاء الديمقراطية والشفافية على منظمة التجارة العالمية، وإرساء مبادئ الحكم الراشد.

ـــ ينبغي أن تعالج الحكومات التوتر القائم بين أنظمة التجارة والنظم البيئية والاجتماعية إذ ينبغي أن تحترم قواعد التجارة الأهداف البيئية والاجتماعية المتعلقة بالفقر.

ـــ وضع آليات لتقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية قبل التفاوض حول أي اتفاق جديد لمنظمة التجارة العالمية.

ـــ السماح لتحركات سعر الصرف بدعم تحرير التجارة وتعزيز مرونة أسواق العمل يقلل من أثر التغيير والتكيف على الطبقات الفقيرة، وخاصة إذا كانت هذه الطبقات ترتكز في القطاعات التي يؤثر عليها الإصلاح بشدة.

ـــ من الوهم القول إن الصادرات جيدة والواردات سيئة، وأخذ الأمور على طلاقتها، فما النفع من الصادرات إن لم تحقق أهدافها كالتصريف بأسعار مناسبة وجلب العملات الأجنبية، وما الضرر في استيراد التكنولوجيا واستخدامها في تطوير مجال معين، وعلى هذا الأساس يمكن دمج التجارة الدولية في الإستراتجية العامة لمحاربة الفقر.

آفاق البحث:

وفي ضوء ما تقدم نشير إلى أن برامج تحرير التجارة الدولية لا تزال تحتاج إلى إصلاح في آلياتها وطريقة عمل تنفيذها، وإعادة النظر في قواعدها حتى تساهم في التنمية المستدامة والحد من انتشار **الفقر** في الدول النامية حيث لازال البحث قائما ومستمرا لإقامة نظاما تجاريا عالميا أكثر عدالة ووضوحا في آلياته وقواعده في ظل سياسات منظمة التجارة العالمية، أي بمعنى آخر أن هناك حاجة ملحة إلى تزويد العولمة والنظام التجاري العالمي الجديد بحوكمة فعالة وشاملة كانت تفتقر إليها في الماضي.

وفي هذا الصدد، تبرز الإشكالية التالية التي من الممكن تناولها في الأبحاث والدراسات المقبلة:

ـــ هل يمكن من خلال حوكمة النظام التجاري العالمي وعلى رأسه المنضمة العالمية للتجارة، أن يساهم في تنمية حقيقية للمجتمعات النامية وحل مشكلة الفقر والتقليل من معدلاته؟

ـــ كيف تؤثر قضايا إدماج المسائل البيئية في سياسات التجارة الدولية على ظاهرة الفقر في الدول النامية؟

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

الكتب:

1) إبراهيم العيسوى. **التنمية في عالم متغير**، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، 2000.

2) إبراهيم العيسوي. **ألغات وأخواتها**، مذكرة الدراسات العربية بيروت 1995.

3) إبراهيم الميسوي. **الجات و أخواتها ، النظام الجديد للتجارة العالمية و مستقبل التنمية العربية**، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.

4) أحمد بديع بليح. **الاقتصاد الدولي**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1993.

5) أحمد فريد مصطفى،عبدالمنعم غفر. **الاقتصاد الدولي**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1999.

6) أسامة المحدوب. **مستقل العالم العربي في التجارة الدولية**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ، 2000.

7) امنبة حلمي. **تحرير التجارة الدولية و تخفيف من حدة الفقر**، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، القاهرة، 2008.

8) بلقاسم سلاطنية، سامية حميدى. **العنف و الفقر في المجتمع الجزائري**، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة، 2008.

9) تهامي محمد أبو القاسم. **أخطار التصدير وتأمين ائتمان الصادرات**، مكتبة عين شمس، القاهرة1996.

10) جمال الدين لعويسات. **العلاقات الاقتصادية والتنمية**، دار الحومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2000.

11) جمال جويدان الجمل. **التجارة الدولية**، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان الأردن، 2006.

12) حسام علي داوود وآخرون. **اقتصاديات التجارة الخارجية**، ط01، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة 2002.

13) حسين عبد الحميد أحمد رشوان. **الفقر و المجتمع**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2007.

14) حلمي شحادة محمد يوسف. **إدارة التنمية**، دار المناهج للنشر التوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى2001.

15) خليل حسين. **منظمة التجارة العالمية وعولمة الاقتصاد والمال**، المركز اللبناني للدراسات الاستراتيجية والدولية، لبنان،2007.

16) دوجلاس موسشيت، **مبادئ التنمية المستدامة**، ترجمة بهاء شاهين، الطبعة الأولى، القاهرة 2000 .

17) دومنيك سالفاتور. **الاقتصاد الدولي**، ترجمة محمد رضا العدل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.

18) رانيا محمود عبد العزيز. **تحرير التجارة الدولية وفق إتفاقية الجات في مجال الخدمات**، ط1، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008، ص17-18-19.

19) رشاد العصار وآخرون. **التجارة الخارجية**، دار الميسرة للنشر، عمان، 2000.

20) رعد حسن الصرن. **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**، ج1، دار الرضا للنشر، سوريا، ديسمبر 2000

21) زينب حسن عوض الله. **الإقتصاد الدولي نظرة عامة على بعض القضايا**، الدار الجامعية، بيروت، 1998.

22) سالم توفيق النجفي، د.احمد فتحي عبد المجيد. **السياسات الاقتصادية الكلية و الفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت الطبعة الأولى 2008.

23) سامي عفيف حاتم . **التجارة الدولية بين التنظير والتنظيم**، ط2، الدار المصرية العربية، القاهرة، 1993.

24) سمير صارم. **معركة سياتل حرب من أجل الهيمنة**، دار الفكر، بيروت 2000.

25) سمير محمد عبد العزيز. **التجارة العالمية وجات 94**، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية،1997.

26) سهيل حسين الفتلاوي. **منظمة التجارة العالمية**، ط1، دار الثقافة، عمان الأردن،2006.

27) السيد محمد أحمد السرتي. **إقتصاديات التجارة الخارجية** ، ط1 ، مؤسسة رؤية للطباعة، المعمورة، مصر، 2009 .

28) صبحي تادرس قريصة، مدحت محمد العقاد. **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة، بيروت،1982.

29) عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب. **الإقتصاد الدولي**، الدار الجامعية، بيروت، 1988.

30) طالب عوض. **عدالة النظام التجاري الدولي المعاصر**، المرصد الاقتصادي، الجامعة الأردنية،2009.

31) عادل عبد العزيز السني. **سياسات التجارة الخارجية في إطار منظمة التجارة العالمية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002.

32) عاطف السيد. **الجات و العالم الثالث**، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002.

33) عبد **الاقتصات الدولية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000.

34) عبد العظيم حمدي.**الجات و التحديات**، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة 1996.

35) عبد الغفار شكر. **المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية**، دار الفكر المعاصر، الطبعة الأولى، 2003.

36) عبد الفتاح مراد. **منظمة التجارة العالمية والعولمة و الأقلمة**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، د س ن.

37) عبد القادر محمد عبد القادر عطية. **اتجاهات حديثة في التنمية** ، دار الجامعة، الاسكندرية 1999 .

38) عبد القادر محمد،عبد القادر عطية وآخرون. **قضايا اقتصادية معاصرة**، نشر قسم الاقتصاد كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2004 .

39) عبد المطلب عبد الحميد. **النظرية الإقتصادية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2000.

40) عبد الناصر نزال لبادي. **منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية** ' ط1، دار الصفاء، عمان، 1999.

41) عبد الواحد الغفوري. **العولمة والجات فرص و تحديات**، مكتبة مدبولي، مصر، 2000.

42) عمر بن فيحان المرزوقي. **التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي**، دار الرشد للنشر، مصر، 2005.

43) فخر الدين الفقي. **الجوانب الاساسية لعلاقة صندوق النقد الدولي بالدول العربية**، بنك الكويت الصناعي، الكويت،1996.

44) فهيمة الهادي الشكشوكي. الآثار الايجابية والسلبية لمنظمة التجارة العالمية، معهد التخطيط للدراسات العليا، ليبيا، 2003.

45) كريمة كريم. **دراسات في الفقر والعولمة، مصر والدول العربية**، المجلس الأعلى للثقافة، مصر 2005.

46) ماجدة احمد أبو زنط، عثمان محمد غنيم. **التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن،2007 .

47) مجذاب بدر عناد، محي الدين حسين. **المتغيرات الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على منطقة الشرق الأوسط** ، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، ليبيا.

48) محمد السيد عبد السلام، **الأمن الغذائي للوطن العربي**، عالم المعرفة، الكويت1998.

49) محمد سيد عابد. **التجارة الدولية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، جامعة الإسكندرية 2001.

50) محمد عبد العزيز عجيمية،د.إيمان عطية ناصف. **التنمية الإقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية**، قسم الاقتصاد، الاسكندرية، 2000.

51) محمد علي داهش، رواء زكي يونس. **دراسات استراتيجية، ط 1** مركز الإمارات للدراسات والبحوث 2004.

52) محمود يونس. **الإقتصاد الدولي**، دار المعارف العربية، القاهرة، 1999.

53) محمود يونس.**أساسيات التجارة الدولية**، الدار الجامعية، بيروت لبنان، 1993.

54) مراد عبد الفتاح. **شرح اتفاقية الجات**، دار الكتب والوثائق المصرية، مصر،1996.

55) مريم مصطفى أحمد، إحسان حفظي. **قضايا التنمية في الدول النامية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005.

56) مصطفى سلامة. **قواعد الجات، الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارية**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، القاهرة،1997.

57) ميشيل تودارو. **التنمية الاقتصادية**، ترجمة أ.د محمود حسن حسني، وآخرون، دار المريخ للنشر السعودية، 2006.

58) هشام مصطفى الجمل. دور **الموارد البشرية في تمويل التنمية:بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي الوضعي**، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006.

رسائل ومجلات:

59) أحمد الكواز. **أهم استراتيجيات السياسة التجارية**،المعهد العربي للتخطيط، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد11 العدد 2 الكويت، 2009.

60) ارفيند سوبرا مانيال. **الأدوية و براءات الاختراع و اتفاقية جوانب حقوق الملكية الفكرية**، مجلة التمويل والتنمية، مارس2004 .

61) أسامة جعفر فقيه. **التكتلات الاقتصادية الدولية معالمها دورها و مستقبلها**، المعهد العربي للدراسات الدولية العدد 01 ، 1994.

62) امانويل بالداتش وآخرون. **ماذا يحدث للفقراء خلال فترات الركود**، مجلة التمويل والتنمية، المجلد38، العدد4، ديسمبر 2001.

63) بترس هيللر، سانجيف جوبت. **تحديات التوسع في المساعدات الإنمائية**، مجلة التمويل والتنمية، جوان2002 .

64) بلعور سليمان. **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة الباحث العدد6، جامعة ورقلة 2008.

65) بن ناصر عيسى. **مشكلة الفقر في الجزائر** ، مجلة الاقتصاد والمانجمنت، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، عدد 2، مارس 2003.

66) بوشايب حسينة. **واقع و آفاق التجارة الخارجية في ظل التحولات المعاصرة**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002.

67) بول شابرييه. **إستراتيجية نمو لمنطقة شمال إفريقيا، نهج إقليمي**، مجلة التمويل والتنمية، ، مجلد38، العدد4 ديسمبر 2001.

68) بيتر ساذرلاند، **لماذا يجب أن نتقبل العولمة**، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر2002 .

69) **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009 .صندوق النقد العربي.**

70) تقرير التجارة والتنمية2002، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(UNCTAD)، جنيف 2002.

71) **تقرير التنمية البشرية 2010**

72) **تقرير التنمية البشرية للعام2006** منشورات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للأمم المتحدة، نيويورك 2006.

73) **التقرير السنوي للمنظمة العالمية للتجارة 2009.**

74) تقرير مشترك جامعة الدول العربية وبرنامج المم المتحدة الإنمائي، تحديات التنمية في الدول العربية نحو مقاربة بديلة، القاهرة 2008.

75) جهاد حجير. المنظمة العالمية للتجارة الأفاق والتحديات التي تواجه دول المغرب العربي في ظل النظام الجديد للتجارة العالمية، رسالة ماحستير، غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،1999.

76) جورج ت عابد. **وعد لم يتحقق**، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مارس 2003.

77) حسن خضر.**برامج إصلاح التجارة الخارجية و تقييمها**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد7 العدد 2، الكويت المعهد العربي للتخطيط، الكويت،2005.

78) حشماوي محمد. **الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، غير منشورة، 2006.

79) دبيش احمد. **دوافع وإجراءات تحرير الصرف والتجارة الخارجية في الجزائر**،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، غ منشورة ،1997.

80) روبرت شيرر. **جدول أعمال للتجارة و الاستثمار و التكامل الإقليمي**، مجلة التمويل و التنمية، ديسمبر2001.

81) روبرت شيرر، **التجارة محرك لإفريقيا**، مجلة التمويل و التنمية، ديسمبر1999 .

82) زكية ستي. **البطالة والإقصاء الاجتماعي**، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية، ع07،الجزائر ،جانفي 2006.

83) ستيفن كلاسينس، ايريك فيجن، **من الائتمان إلى المحاصيل**، مجلة التمويل والتنمية، العدد1 مارس 2007.

84) سحر قدوري الرفاعي. **التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية : إشارة خاصة للعراق**، أوراق عمل المؤتمر العربي، الخامس للإدارة البيئية المنعقد في الجمهورية التونسية في سبتمبر 2006 ، المنظمة العربية للإدارة، جامعة الدول العربية، 2007.

85) سحر قدوري الرفاعي، التنمية المستديمة مع التركيز على الإدارة البيئية،**المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة**، التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة، تونس، سبتمبر2006

86) شامي رشيدة.**المنظمة العالمية للتجارة والآثار المرتقبة على الدول النامية حالة الجزائر**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، 2007.

87) شبير عبدالله الحرازي، **تأثير تحرير التجارة العالمية على الدول النامية**، صحيفة 26سبتمبر العدد 1377.

88) صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، سبتمبر 2010.

89) **صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد 2006.**

90) **عبد الباري شوشان الزبي، التجارة البينية لدول اتحاد المغرب العربي، مجلة الجامعة المغاربية، العدد 05 طرابلس، 2008.**

91) عبد العزيز بن صقر الغامدي. **تنمية الموارد البشرية ومتطلبات التنمية المستدامة للأمن العربي، الملتقى العربي الثالث للتربية والتعليم، بيروت، أيام :24-26 أفريل2006** .

92) علي عبد القادر. **دمج سياسات القضاء على الفقر ضمن سياسات التنمية في الدول العربية**، المعهد العربي للتخطيط الكويت،2005.

93) علي عبد القدر. **التطورات الحديثة في الفكر التنموي والأهداف الدولية للتنمية**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد5 العدد 2، الكويت 2003.

94) علي عبدالقادر. **السياسات الاقتصادية والفقر**، مجلة السياسات الاقتصادية والتنمية، المجلد 6 العدد2 المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004.

95) علي غربي. **عولمة الفقر**، يوم دراسي تحت عنوان التحديات المعاصرة، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2002.

96) العيد رزق الله. **العلاقـــات التجاريـــة بين الدول العربية و الاتحاد الأوربي**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، غ منشورة، 2002

97) الغندور عبير. **الشراكة الأوروبية مع العرب وإسرائيل: دراسة مقارنة**، مجلة السياسة الدولية، العدد 42 جويلية 2006.

98) فريد كورتل. **الفقر: مسبباته، آثاره وسبل الحد منه، حالة الجزائر**، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، الفقر والتعاون، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة تلمسان، الجزائر العدد 02، 2003.

99) فضيل علي مثنى. **الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية**، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000.

100) لطرش ذهبية. **متطلبات التنمية المستدامة في الدول النامية في ظل قواعد العولمة**، مؤتمر دولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف أفريل2008 .

101) محسن حسن حمزة. **التكامل الاقتصادي الإقليمي بين دول العالم الثالث**، مصر المعاصرة، العدد 326.

102) محمد إبراهيم منصور. **النظام التجاري العالمي والقيود المفروضة على صادرات دول التعاون الخليجي** ، المعهد العربي للدراسات الدولية العدد 01، 1994.

103) محمد حشماوي. **التجارة الدولية و التنمية الاقتصادية بالبلاد النامية خلال عقد الثمانينيات**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1993.

104) محمد زاهي بشير، مصطفى عبد الله خشيم. **أثر العوامل السياسية على التكامل الاقتصادي العربي**، شؤون عربية عدد 78 جوان 1994.

105) محمد قويدري. **إنعكاسات تحرير التجارة العالمية على إقتصاديات البلدان النامية** مجلة الباحث جامعة الأغواط 2002 عدد/ 01 .

106) محمد نجيب بوطالب، عائشة التائب. **مؤشرات التنمية البشرية في تونس**، مجلة الجامعة المغاربية العدد 02، مركز لاتحاد المغاربي طرابلس ليبيا، 2006.

107) مصطفى عبد الله أبو القاسم الخشيم. **اتفاقية الشراكة الأورو ــ مغاربية و تأثيرها على التجارة الخارجية والبينية لدول اتحاد المغرب العربي**، مجلة الجامعة المغاربية، العدد 07، مركز لاتحاد المغاربي طرابلس ليبيا، 2009.

108) منشورات الأمم المتحدة، **وضع واستخدام المؤشرات القابلة للتطبيق فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتنمية المستدامة** ،المركز الإنمائي دون الإقليمي لشمال أفريقيا، المغرب2001.

109) منصوري الزين. **الفقر والمؤسسات والتنمية في الوطن العربي** أعمال المؤتمر السنوي الثامن للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة 2008.

110) ناصر دادي عدون، متناوي محمد. **انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة: الأهداف و العراقيل**، مجلة الباحث العدد 03، 2004.

111) هانز بيتر لانكس. **فرص وصول البلدان النامية إلى الأسواق**، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر2002.

باللغة الأجنبية

112) ALAIN SAMEUELSON, **économie internationale contemporaine**, Serie d'économie en plus, OPU, 1993.

113) Bibi S; M. Nabli (2010), **Poverty and Inequality in the Arab Region,** PRR no. 33, Economic Research Forum.

114) Paul Krugman et Maurice Obstfeld : **ECONOMIE INTERNATIONALE** , 7edition , Pearson Education, Paris , 2007.

115) René Sandretto, **Le Commerce International**, Armand Colin, Paris,1989.

116) Michel Rainelli,**O.M.C**,edition Casbah, Alger ;1997.

117) Organisation Mondial du commerce, division de l 'information et des relation avec les média, 2ème édition, Genève, Suisse 2001.

118) Michel Ranelli ;L'organisation Mondiale du Commerce ,Sixième édition, La découverte 2002 Paris.

119) Observatoire de la Responsabilité Sociétale de l'Entreprise, **Développement durable et entreprises**, AFNOR, 2003.

120) Christian Brodhag , **Développement durable – responsabilité sociétale des entreprises**, congrès international avec exposition d'innovations le management durable en action, 4 – 6 septembre 2004 Université de Genève.

121) GODET.M : **les échanges internationaux** , PUF .paris. 1998.

122) Odile castel, **le sud dans la mondialisation , quelles alternatives**? Edition la découverte-syros, 2002.

123) Marlike Kocken **History of *Fair Trade*** European Fair Trade Association. (EFTA). Netherlands, 2006.

124) Fairtrade Labelling Organizations (FLO) & International Fair Trade Association: **fair trade state of play** .Germany ,2008;

125) David Ranson **No-none Sense Guide to Fair Trade** ،verso Landen 2001.

126) jagdish bhagwati. **Free Trade Today** ;New Jersey Princeton press University; New York ; 2002.

127) OECD2007; **developments in the producer support estimate and related indicators**;OECD,paris 5_6 July 2007.

128) Guechi djamel,l. **union du maghreb arab,integration regionale et developpement economique**,casbah edition,alger,2002.

129) Oulalou fathallah,**apres barcelone,le maghreb et necessaire**,les editions toubkal,casablanca,1996.

130) Direction des Relations Economiques Extèrieur (DREE) :vers un espac èconomique euro_ mèditetirranèen; Mai 2002 .

131) Direction de la Politique Economique Gènèrale (DPEG) : Enjeux sur le Maroc l èlargissement de l Union Europèenne a lEst ; document de travail N87 ; avrile 2003.

132) UNCTAD, World Investment Report, 2008, Annex Table B1.

133) Fontana Marzia, Susan Joekes and Rachel Masika "**Global Trade Expansion and Liberalization: Gender Issues and Impacts**" BRIDGE Report No. 42, (Brighton: Institute of Development Studies (IDS)) 1998.

134) Remy Leveau **: Le Partenariat Euro- Méditerranéen , La Dynamique de l'intégration régionale**, Rapport du groupe de travail. La documentation française, Paris, 2000.

مواقع أنترنيت:

135) OECD 2001, The DAC Guidelines Poverty Reduction: International Development, www.oecd.org consulter le 23/01/2011

136) الموقع الرسمي لمجموعة البنك لدولي .**www.worldbank.org** تم الاطلاع عليه بتاريخ 22 /01/ 2010

137) غسان أبو حطب ، التعليم وسيلة لتمكين الشباب لتجاوز الفقر، www.home.birzeit.edu) تم الاطلاع عليه في 15ـــ01ـــ2011

138) راندا جمال: **العولمة وتطورات العالم المعاصر** ، مجلة الحوار المتمدن - العدد: 2433 - 2008 / 10 / 13. www.ahewar.org تم الاطلاع عيه في 10/ 11/ 2010.

139) سلطان بلغيث، **الآليات الاجتماعية لتفشي ظاهرة الفقر في الجزائر**، مجلة علوم انسانية، السنة الرابعة: العدد 32: 2 (يناير) 2007 WWW.ULUM.NL الاطلاع عليه في 23 /11/ 2010 .

140) الموقع الرسمي للمنظة Oxfam الغير حكومية www.oxfam.org/fr . تم الاطلاع عليه بتاريخ 22 /01/ 2010

141) كرستينا رسفيلا. **ما هي الأسباب الداعية إلى تحرير التجارة**. 03 سبتمبر 2008 موقع www.america.gov تم الاطلاع عليه بتاريخ 22 /01 /2010

142) د.سليم يونس، **منظمة التجارة العالمية** ،موقع جريدة الشمس الليبية العدد5032 تاريخ 9نوفمبر 2009 الصفحة 05 **www.alshames.com**

143) La Platform de commerce équitable ; site web/ consulté le 27/01/2011 www.commercequitable.org

144) كامبريدج **نقاد العولمة يدعون إلى التجارة العادلة بدل التجارة الحرة**، جريدة الشرق الأوسط **16 فيفري 2002 العدد8481** ،ص**02**. **www.aawsat.com تم الاطلاع عليه 27 / 01 / 2011**

145) المعهد العربي للتخطيط الكويت ، www.arab-api.org تم الاطلاع عليه 02ـــ12ـــ2010

146) موقع الاتحاد المغرب العربي www.maghrebarabe.org تم الاطلاع عليه بتاريخ 02/ 03 /2011

147) تقرير منظمة الشفافية العالمية، الموقع الرسمي للمنظمة ***www.transparency.org*** تم الاطلاع عليه بتاريخ 11/ 02/ 2011

148) صندوق النقد الدولي www.imf.org تم الاطلاع عليه 11 /12/ 2010.

149) جريدة المصري اليوم مصر العدد 1038 تاريخ 18ـــ04ـــ2008 ص3.

www.almasry-alyoum.com 11 /12/ 2010.

150) مصطفى العبد الله الكفري. **الآثار الاقتصادية لانضمام الدول العربية للمنظمة العالمية للتجارة**، الحوار المتمدن – العدد: 575 – 2003 / 8 / 29 www.ahewar.or تم الاطلاع عليه بتاريخ 12/ 03 /2011

151) د.جلال امين **كيف تعالج التضخم بالبطالة** جريدة المصري اليوم مصر العدد 1038 تاريخ 18ـــ04ـــ2008 ص3. www.almasry-alyoum.com تم الاطلاع عليه بتاريخ 18/ 03/ 2011

الفهرس

فهرس الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	ملخص تطورات ونتائج جولات GATT	39
02	الإختلافات بين OMC و GATT	41
03	قيمة السلع في التجارة العالمية حسب المناطق لسنة 2008	87
04	فجوة الدخل بين الدول المتقدمة والدول النامية	105
05	صادرات وواردات للدول المغاربية خلال الفترة 2008 – 2010	120
06	هيكل الواردات المغاربية معبر عنها بالنسبة	121
07	حصة التجارة المغاربية البينية من التجارة الإجمالية للدول المغاربية للفترة 90-94	122
08	طبيعة المبادلات التجارية البينية المغاربية	123
09	مقارنة اتفاقيات الشراكة الأورو–مغاربية باتفاقية الشراكة الأور–إسرائيلية	129
10	الناتج المحلي الإجمالي لدول المغرب العربي	134
11	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لدول المغرب العربي 1995 -2000 و2005 2009	135
12	نوعية النتائج المحققة في دول المغرب العربي في سعيها لتحقيق التنمية المستدامة	137
13	تطور نسب الفقر في دول المغرب العربي	139
14	تطور مؤشر معامل جني لتوزيع الدخل في دول المغرب العربي	141
15	معدلات البطالة في دول المغرب العربي	144

16	التقدم نحو تحقيق بعض أهداف الألفية في دول المغرب العربي	147
17	درجة الانفتاح التجاري لدول المغرب العربي	150
18	حجم صافي الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لبلدان المغرب العربي لعام 2007	151

فهرس الأشكال:

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	**الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة**	43
02	**منحنى جيني**	61
03	**أبعاد التنمية المستدامة**	77
04	**أهداف التنمية المستدامة**	77
05	**العلاقة المتوقعة بين اتفاقيات الشراكة والتجارة البينية والخارجية**	127

فهرس المحتويات:

العنوان الصفحة

مقدمة	أ – ح
الفصل الأول : التجارة الدولية والأساس التاريخي لسياسات تحريرها	07
المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول التجارة الدولية و نظرياتها	08
المطلب الأول : مفهوم التجارة الدولية وأهميتها	08
الفرع الأول: مفهوم التجارة الدولية	08
الفرع الثاني: أهمية التجارة الدولية	09
المطلب الثاني : التخصص الدولي وقيام التجارة الدولية	10
الفرع الأول: أهمية التخصص الدولي	10
الفرع الثاني: أسباب التخصص الدولي	11
المطلب الثالث : نظريات التجارة الدولية في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي	12
الفرع الأول: نظرية الميزة المطلقة ل" آدم سميث "	12
الفرع الثاني: نظرية التكاليف النسبية ل" دافيد ريكارد	13
الفرع الثالث: نظرية القيم الدولية ل"جون ستورت ميل	13
المطلب الرابع : نظريات التجارة الدولية في الفكر الإقتصادي الحديث	14
الفرع الأول: نظرية هيكشر وأولين	15
الفرع الثاني : نظرية التحليل الديناميكي	16
الفرع الثالث: نظرية التبادل اللامتكافئ	18
المبحث الثاني : النظام التجاري الدولي وسياسات تحرير التجارة الدولية	20
المطلب الأول: نشأة النظام التجاري الدولي الجديد وتطوره	20
الفرع الأول: تعريف النظام التجاري الدولي	20
الفرع الثاني: تطور النظام التجاري العالمي	21
المطلب الثاني : سياسات تحرير التجارة الدولية وصندوق النقد الدولي	22
الفرع الأول: ماهية ونشأة صندوق النقد الدولي	23
الفرع الثاني: دور سياسة الصندوق في تحرير التجارة الدولية	24
المطلب الثالث : سياسات تحرير التجارة الدولية والبنك العالمي للإنشاء والتعمير	25

الفرع الأول: نشأة مجموعة البنك الدولي	25
الفرع الثاني: البنك العالمي ودوره في تحرير التجارة الدولية	26
المطلب الرابع: التكتلات الاقتصادية وسياسات تحرير التجارة الدولية	27
الفرع الأول: ماهية التكتلات الاقتصادية	27
الفرع الثاني: تأثير التكتلات الاقتصادية على سياسات التجارة الدولية	28
المبحث الثالث : GATT وسياسات تحرير التجارة الدولية	30
المطلب الأول : GATT نشأتها و تطورها	30
الفرع الأول: نشأة GATT	30
الفرع الثاني: الإطار العام ل GATT	31
الفرع الأول: مبادئ GATT	32
الفرع الثاني: أهداف GATT	32
المطلب الثاني : دور GATT في تحرير التجارة الدولية	33
الفرع الأول: جولة كندي وتأثيرها على سياسات التجارة الدولية	34
الفرع الثاني: جولة طوكيو وتأثيرها على سياسات التجارة الدولية	35
المطلب الرابع : جولة الأورغواي تأثيرها على سياسات التجارة الدولية	37
الفرع الأول: دوافع عقد الجولة	37
الفرع الثاني : سير ومحتوى جولة لأورغواي	37
الفرع الثالث: نتائج جولة لأورغواي وتأثيرها على سياسات التجارة الدولية	38
المبحث الرابع : المنظمة العالمية للتجارة OMC وسياسات تحرير التجارة الدولية	40
المطلب الأول : OMCنشأتها وتطورها	40
الفرع الأول: ماهية و نشأة OMC	40
الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للمنظمة	41
المطلب الثاني : دور OMC في تحرير التجارة الدولية	43
الفرع الأول: مهامOMC	44
الفرع الثاني: أهداف OMC	44
المطلب الثالث : OMC كأداة لمراجعة السياسات التجارية	45
الفرع الأول: جهاز مراجعة السياسات التجارية	46
الفرع الثاني: إجراءات المراجعة	47

المطلب الرابع : المؤتمرات الوزارية للمنظمة وتأثيرها على السياسات التجارية	47
الفرع الأول: المؤتمر الوزاري الأول في سنغافورة في ديسمبر 1996	47
الفرع الثاني: مؤتمر جنيف الوزاري	48
الفرع الثالث: المؤتمر الوزاري الثالث "مؤتمر سياتل 1999	48
الفرع الرابع: المؤتمر الوزاري الرابع "مؤتمر الدوحة 2001	49
الفرع الخامس: مؤتمر هونغ كونغ	49
خلاصة الفصل	51
الفصل الثاني: الفقر والتنمية المستدامة في الدول النامية	52
المبحث الأول: الأساس النظري لظاهرة الفقر	53
المطلب الأول : مفهوم الفقر وأنواعه	53
الفرع الأول: مفهوم الفقر	53
الفرع الثاني: أنواع الفقر	54
المطلب الثاني : مظاهر الفقر في الدول النامية	55
الفرع الأول: المظاهر الاقتصادية والاجتماعية	55
الفرع الثاني : المظاهر السياسية والأمنية	56
المطلب الثالث : أسباب وعوامل تفشي ظاهرة الفقر	57
الفرع الأول: الأسباب الاقتصادية والاجتماعية	57
الفرع الثاني: الأسباب السياسية والأمنية	58
المطلب الرابع : طرق ومؤشرات قياس الفقر	58
الفرع الأول:أسلوب خط الفقر	58
الفرع الثاني: مؤشرات قياس الفقر	59
الفرع الثالث: طرق قياس ظاهرة الفقر على الصعيد العالمي	61
المبحث الثاني : التنمية ومحاربة الفقر في الدول النامية	62
المطلب الأول : النمو والتنمية الاقتصادية	62
الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي	62
الفرع الثاني: مفهوم التنمية الاقتصادية	63
الفرع الثالث: الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية	64
المطلب الثاني : التنمية في الدول النامية	65

الفرع الأول: أهمية ومتطلبات التنمية في الدول النامية	65
الفرع الثاني: الخصائص التنموية المشتركة للدول النامية	66
المطلب الثالث : الفقر وأهداف الألفية الإنمائية	67
الفرع الأول: إعلان الأمم المتحدة للألفية	67
الفرع الثاني: توطين أهداف الألفية في الدول النامية	68
المطلب الرابع : محاربة الفقر في ظل الإستراتجية العامة للتنمية	69
الفرع الأول: الأطراف المشاركة في وضع الإستراتجية العامة للتنمية	69
الفرع الثاني: خطوات دمج سياسات مكافحة الفقر في السياسات العامة للتنمية	70
المبحث الثالث : التنمية المستدامة والفقر في الدول النامية	72
المطلب الأول :الخلفية التاريخية لظهور مفهوم التنمية المستدامة	72
الفرع الأول: نشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة	72
الفرع الثاني :مفهوم التنمية المستدامة	73
المطلب الثاني : أبعاد وأهداف التنمية المستدامة	74
الفرع الأول: أبعاد التنمية المستدامة	74
الفرع الثاني: البعد المؤسساتي الدولي للتنمية المستدامة	77
المطلب الثالث : واقع التنمية المستدامة في الدول النامية	78
الفرع الأول: مؤشرات قياس التنمية المستدامة	79
الفرع الثاني: اختبار مؤشرات التنمية المستدامة في الدول النامية	80
المطلب الرابع : مساهمة التنمية المستدامة في محاربة الفقر في الدول النامية	81
الفرع الأول: الجهود الدولية لتحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية	81
الفرع الثاني : متطلبات التنمية المستدامة في الدول النامية للقضاء على الفقر	82
خلاصة الفصل	84
الفصل الثالث: تحرير التجارة الدولية والحد من الفقر في الدول النامية	85
المبحث الأول : تحرير التجارة الدولية والتنمية في الدول النامية	86
المطلب الأول : دور الدول النامية في التجارة الدولية والمشاكل التي تعاني منها	86
الفرع الأول: موقع الدول النامية في التجارة الدولية	86
الفرع الثاني : مشاكل التجارة الخارجية للدول النامية	88
المطلب الثاني : اختيار الإستراتجية التجارية لتحقيق التنمية في الدول النامية	89

الفرع الأول: إستراتجية تشجيع الصادرات لتحقيق التنمية	89
الفرع الثاني: إستراتجية إحلال الواردات لتحقيق التنمية	90
المطلب الثالث: آثار تحرير التجارة الدولية على التنمية الاقتصادية في الدول النامية	91
الفرع الأول :الآثار الاقتصادية والآثار على عجز الموازنة	91
الفرع الثاني: الآثار الاجتماعية لسياسات التحرير التجاري	92
المطلب الرابع : مساهمة تحرير التجارة الدولية في التنمية المستدامة في الدول النامية	93
الفرع الأول: تسهيل نفاذ الدول النامية إلى الأسواق العالمية	93
الفرع الثاني: التكامل الاقتصادي والتجاري لتعزيز التنمية المستدامة	95
المبحث الثاني : العلاقة بين سياسات تحرير التجارة الدولية والفقر في الدول النامية	97
المطلب الأول : ماهية وطبيعة العلاقة بين تحرير التجارة الدولية وظاهرة الفقر	97
الفرع الأول: التجارة والنمو وكسر حلقة الفقر	97
الفرع الثاني: تحقيق العلاقة في بعض الدول النامية	98
المطلب الثاني : محددات العلاقة بين تحرير التجارة الدولية والفقر في الدول النامية	100
الفرع الأول: العوامل الداخلية	100
الفرع الثاني: العوامل الخارجية	101
المطلب الثالث : تأثير سياسات تحرير التجارة الدولية على الطبقة الفقيرة في الدول النامية	102
الفرع الأول: تأثير على الأسعار السلع القابلة للتجارة الدولية	102
الفرع الثاني: أثر تحرير التجارة الدولية على العمالة والأجور	103
الفرع الثالث: التأثير على الإيرادات الحكومية والإنفاق الحكومي	104
الفرع الرابع: التأثير على توزيع الدخل	104
الفرع الخامس: التأثير بالصدمات والأزمات العالمية	105
المبحث الثالث : البدائل المتاحة للدول النامية للقضاء على الفقر في ظل تحرير تجارتها	106
المطلب الأول : التمهيد للتحرير والتحرير التدريجي	106
الفرع الأول: الاستقرار الاقتصادي وإصلاح التجارة الخارجية	106
الفرع الثاني: النهج التدريجي	107
المطلب الثاني وضع سياسات خاصة لمواجهة متطلبات تحرير التجارة الدولية	107
الفرع الأول: السياسات التعويضية	107
الفرع الثاني:السياسات التكميلية	108

المطلب الرابع : تبني منهج التجارة العادلة	108
الفرع الأول: مفهوم التجارة العادلة	109
الفرع الثاني:مبادئ التجارة العادلة	110
المطلب الرابع: التجارة العادلة بديل لسياسات التحرير التجاري للحد من الفقر	110
الفرع الأول: الفرق بين التجارة العادلة والتجارة الحرة	110
الفرع الثاني: تأثير التجارة العادلة على الفقر في الدول النامية	112
خلاصة الفصل	114
الفصل الرابع : آثار التحرير التجاري على ظاهرة الفقر في دول المغرب العربي	115
المبحث الأول: تحرير التجارة الدولية في دول المغرب العربي	116
المطلب الأول: مشروع اتحاد المغرب العربي وأهدافه	116
الفرع الأول: السياق التاريخي لتأسيس إتحاد المغرب العربي	116
الفرع الثاني: إستراتجية وأهداف الاتحاد المغربي	118
المطلب الثاني: سياسات تحرير التجارة الدولية في إطار الاتحاد المغاربي	119
الفرع الأول: مساهمة دول المغرب العربي في التجارة الدولية	119
الفرع الثاني:الاتفاقات التجارية بين دول المغرب العربي	124
المطلب الثالث: سياسات تحرير التجارة الدولية لدول المغرب العربي في إطار الشراكة مع الإتحاد الأوربي	126
الفرع الأول: مـــؤتمر برشـــلونة وتأسيس الشراكة بين دول المغرب العربي والاتحاد الأوربي	126
الفرع الثاني: المبادلات التجارية المغاربية مع الاتحاد الأوربي	127
الفرع الثالث: تقييم عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي	129
المطلب الرابع: سياسات تحرير التجارة لدول المغرب العربي في إطار مفاوضات المنظمة العالمية للتجارة	130
الفرع الأول:كيفية الحصول على عضوية المنظمة العالمية للتجارة OMC	130
الفرع الثاني: السياسات التجارية لدول المغرب العربي على ضوء قواعد OMC	131
المبحث الثاني: التنمية والفقر في دول المغرب العربي	134
المطلب الأول: التنمية في دول المغرب الغربي	134
الفرع الأول: النمو والتنمية الاقتصادية في دول المغرب العربي	134
الفرع الثاني: التنمية المستدامة في دول المغرب العربي	136

المطلب الثاني: واقع ظاهرة الفقر في دول المغرب العربي	138
الفرع الأول: تطور نسبة الفقر ومؤشر توزيع الدخل	139
الفرع الثاني: أسباب الفقر في دول المغرب العربي	142
المطلب الثالث: مظاهر الفقر في دول المغرب العربي وآثاره	143
الفرع الأول: مظاهر الفقر في دول المغرب العربي	143
الفرع الثاني: آثار الفقر في دول المغرب العربي	145
المطلب الرابع: الفقر وأهداف الألفية الإنمائية في دول المغرب العربي	146
الفرع الأول: توطين أهداف الألفية في دول المغرب العربي	146
الفرع الثاني: التقدم نحو تحقيق الهدف الأول في الدول المغاربية	147
المبحث الثالث: تحرير التجارة الدولية لدول المغرب العربي وتطورات ظاهرة الفقر	149
المطلب الأول: التجارة الخارجية والتنمية في دول المغرب العربي	149
الفرع الأول: مساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي	149
الفرع الثاني: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي	150
المطلب الثاني: تأثير سياسات تحرير التجارة الدولية على الطبقة الفقيرة في دول المغرب العربي	152
الفرع الأول: التأثير على أسعار السلع القابلة للتجارة الدولية	152
الفرع الثاني: تأثير تحرير التجارة الدولية على العمالة والأجور	153
الفرع الثالث: التأثير على الإنفاق الحكومي وتوزيع الدخل	155
المطلب الثالث: البدائل المتاحة لدول المغرب العربي للقضاء على الفقر في ظل تحرير تجارتها	157
الفرع الأول: تفعيل مشروع الاتحاد المغاربي وتعزيز التجارة البينية	157
الفرع الثاني: آليات تفعيل التجارة البينة المغاربية	158
خلاصة الفصل	160
الخاتمة	166ـ161
قائمة المراجع	177ـ167
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
فهرس المحتويات	

ملخص البحث:

عرجنا في بحثنا هذا على دراسة التجارة الدولية وسياسات تحريرها، وتأثير هذه السياسات على ظاهرة الفقر في الدول النامية، حيث تعتبر التجارة الدولية من المعالم الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية في جميع الدول، ولا شك أن الدور الذي تؤديه في التنمية يجعلها تحتل المكانة الأولى في النظام الاقتصادي الدولي، فنموها وتحريرها متغير أساسي في عملية التنمية، خاصة ما يتعلق منها بالجوانب الاجتماعية وبالتحديد الرفاه الاقتصادي والمستوى المعشي، حيث أن التحرير التجاري يؤدي إلى توسيع القاعدة الإنتاجية وتطويرها وتحديثها، ويعمل على تخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين الإنتاجية والنوعية لمنافسة المنتجات الأجنبية، كما أن إمكانية استيراد التكنولوجيا الحديثة تعطي الصناعات المحلية فرصة أكبر لتحسين الإنتاجية وزيادة الرفاه الاقتصادي، ورغم كل هذه الإيجابيات، إلا أن تحرير التجارة يصاحبه تغيرات في توزيع الدخل، كما يؤدي إلى تخفيض جزئي أو كلي للتعريفات الجمركية، والتي تعد مورد أساسي للإيرادات الحكومية للدول النامية، كما تؤثر على أسواق للسلع والخدمات التي تنتجها أو تستهلكها الطبقات الفقيرة، وهذا ما يؤدي إلى خفض رفاهية بعض الأشخاص على الأقل في المدى القصير، الذين قد ينتمي بعضهم إلى الطبقات الفقيرة، لذا يجب تحليل آثار تحرير التجارة الدولية الاجتماعية منها والاقتصادية والمؤسساتية، ووضع برنامج للتكيف مع التحرير التجاري، تكون موجهة بالخصوص إلى القطاعات الحساسة بالنسبة للطبقات الفقيرة.

Summary of the Research :

The international Trade is one of the most important bases in the economic development in all the countries ,there is no doubt that the role which it plays in the progress gives it the first place in the international economic system,its devlopment is a fundamental change in the development process particularly the social sides especially the economical and the living level, when we free trade it enlarges the quantity of the production and it reduces the cost of the production, it also improves the productivity and the quality. Despite of all of these advantages, and to free trade which is followed by changes in the income distribution, and it leads to a partial or entire decrease of the custom taxes ,which is a pricipal source to the income of the government in the developing countries and it has a great impact on the market of goods and services which produce or consume by the poor class and this leads to the decrease of the prestige of the individual . Therefore we must analyse the effects of freeing the international trade concerning the social and economical sides, ana to put a programme which is adapted to the free of trade, it is particularly directed to sensitive sectors concerning the poor class .